



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 00963 11 3120598 • بريد الكتروني: general@kassioun.org



تكاتف القامشلي يواجه الإرهاب [10]

الافتتاحية

الظروف ناضجة للجولة الأخيرة!

يقتررب موعد انعقاد الجولة الثالثة من مؤتمر جنيف3 والتي يجب أن تكون جولته الأخيرة. تمهد لذلك وتفسره جملة من العوامل يمكن تلخيص المستجد منها فيما يلي:

أولاً: إن إعلان دي مستورا شهر آب موعداً تأشيرياً للجولة الثالثة، كان أحد نتائج اللقاء الثلاثي الذي ضم روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة الأسبوع الماضي، وكان موضوعه سورية بجانبها حل أزمتها: جانب محاربة الإرهاب، وجانب العملية السياسية. ويمكن القول أن هذا اللقاء لا يزال منعقداً حتى الآن، إذ تلت «اجتماعات الخبراء»، واستمرار التواصل الديبلوماسي الخاص بالشأن السوري.

ثانياً: شهد الأسبوع الماضي تغيراً جدياً في ميزان القوى العسكري في حلب، بما يعكس مستجدات ميزان القوى الدولي في غير مصلحة واشنطن وحلفائها. وبالملموس فإن التغير في حلب يأتي مترافقاً مع الوضع التركي الجديد الذي باتت فيه قدرة تركيا على التدخل الإقليمي أضعف بكثير من السابق.

وإن كان ما جرى في حلب قد ترافق بمحاولات بائسة لإعادة إحياء شعار «الحسم العسكري»، وتقديمه بديلاً عن الحل السياسي، فإن ذلك يوضح أن أصحاب هذه المحاولات لا يزالون عاجزين عن استيعاب طبيعة العالم الذي يعيشون فيه، سواء لجهة فهم أسباب الإصرار الروسي الثابت على الحل السياسي، أو لجهة فهم سورية نفسها والضرورات الموضوعية والوجودية لإحداث تغيير جذري وشامل وعميق فيها.

بالمقابل، فإن ما تشييعه واشنطن حالياً عن «قلقها» و«تهديداتها» تجاه ما أعلنته موسكو عن العملية الإنسانية الروسية في حلب، ليس إلا محاولة لـ«حفظ ماء الوجه»، أمام واقع لم تعد لها حيلة في منعه أو تغييره.

ثالثاً: ترافقت التحولات السابقة، بتصريحات جديدة، ومن الأطراف السورية المختلفة، تؤكد فيها التزامها بالحل السياسي ودون شروط مسبقة، متخلية بذلك عن «مخزون مصطلحاتها الخاص بالشروط المسبقة» والذي راكمته خلال السنوات السابقة، واستخدمته مراراً للالتفاف على فكرة الحل السياسي ومضمونه، بما يشير إلى قناعة أو اضطراب هذه الأطراف جميعها للتساق مع واقع الذهاب الإلزامي باتجاه الحل السياسي.

رابعاً: «التحول» الذي قامت به جبهة النصرة، يشير بذاته إلى حقيقة أن الجهد الروسي في ضرب الإرهاب قد قطع شوطاً كبيراً، فتغيير أية قوة للافقاتها وشعاراتها وصولاً إلى تغيير اسمها، هو اعتراف شبه علني بالخسارة، فكيف الحال بالتصريحات الأمريكية التي قطعت الطريق على هذا «التحول» خلال ساعات من إعلانه؟ إن «التحول» والرد الأمريكي عليه، يثبتان أن ما يجري تطبيقه على أرض الواقع هو بالضبط خط الحل السياسي المتوازي والمتلازم مع محاربة الإرهاب، والذي تفرضه روسيا.

إن العوامل السابقة تشير بوضوح إلى اكتمال مختلف الظروف الموضوعية الضرورية لكي تكون الجولة المقبلة من جنيف جولته الأخيرة. ويضاف إلى تلك الظروف جزء هام من الظروف الذاتية. وعليه فإن فشل الجولة المقبلة غير مسموح به نهائياً لأنه سيعني عودة الأمور إلى نقطة الصفر، ولكن ضمن إحداثيات تراكم آثار الأزمة ذاتها بمختلف ملفاتها، بما يعنيه ذلك من مخاطر مؤكدة على وجود سورية ووحدةها، ولذلك فإن المطلوب في الجولة المقبلة هو إحداث اختراق نوعي وجدي باتجاه إنهاء الأزمة السورية، وهذه ليست رغبة «إرادوية»، لدى هذا الفريق أو ذاك، بل استحقاق لمسار موضوعي.

شؤون اقتصادية



«أرقام تركيا»
تدفعها نحو روسيا

15

شؤون اقتصادية



«الليرة في خطر..»
فما العمل؟! - ندوة

12

ملف «سورية 2016»



«بجب إحداث»
اختراق في جنيف3»

06

«الإرادة الشعبية»



«الشرق العظيم»
عن وحدة المصير

05

العمال المؤقتون بين «السنوي» والتثبيت؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحكومة تدلي ببيانها؟

أدلت الحكومة العتيدة ببيانها الوزاري أمام أعضاء مجلس الشعب المفترض أنه يعبر عن برنامجها وخطة عملها وتوجهاتها الأساسية في المرحلة القادمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أن يحمل من الوضوح التام لما ستقوم به الحكومة من توجهات لمواجهة الأزمات المستعصية المتراكمة من قبل الأزمة وإلى هذه اللحظة، ولكن البيان جاء عاماً في القضايا التي طرحها كلها لدرجة أن القارئ له لا يستطيع معرفة ماذا تريد الحكومة ببيانها أي أن البيان لا يمكن مسكه من طرف، ويبدو صياغة البيان بهذه الطريقة العجيبة مقصود منها التغطية على عدم إمكانية إنجاز ما هو مطلوب من الحكومة إنجازاً في ظل الأزمة، ويمكن أن ندلل على ما نقول من البيان نفسه بما يتعلق بأخطر القضايا من حيث تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي: البطالة والفقر « العمل لتحسين مستوى المعيشة وتخفيف الفقر، الاهتمام بتوفير فرص العمل » هذه التعابير التي اتحفتنا بها الحكومات السابقة كثيراً ولكنها ذهبت أدراج الرياح، واستمرت معدلات البطالة والفقر بالازدياد بسبب سياساتها الاقتصادية والمالية المحفزة لكل أنواع الإثراء غير المشروع، على حساب لقمة الفقراء المكتوبين بنار الأسعار.

لقد بنت الحكومة من خلال بيانها الوزاري استراتيجية عملها القادم على مجموعة من النقاط العامة التي لا يمكن البناء عليها أو تصديقها، طالما هي تخلوا من أي محدد واضح أو موقف صريح من السياسات الاقتصادية التي كانت إحدى المسببات الأساسية للأزمة الوطنية، والتي يمكن إخصارها بمعادلة الدخل الوطني المحددة للعلاقة بين الأجور والأرباح، هذه المعادلة التي توضح حجم النهب الذي تتعرض له الأجور وبالتالي حجم الفقر الكبير الذي أصاب عموم المواطنين والعمالين بأجر وجعل مستوى معيشتهم يصل إلى حدود الفقر المدقع ولا نحري كيف ستعالج الحكومة هذا الواقع، وهي من تقول ببيانها: أنها ستعالج آثار الأزمة وستتابع المتطلبات اليومية للمواطن؟ هل ستعالج ذلك من خلال المزيد من الإعفاءات الضريبية على المستثمرين وهي تشكو من ضعف الموارد، أم من خلال تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار الداخلي بمختلف السبل، وأهمها: التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وهو من اخترع خلال الأزمة وقد هرب أمواله ومعامله وسرح عماله، هنا الحكومة تستمر في تغييب دورها عن أن يكون رئيسياً في عملية الاستثمار في الإنتاج الصناعي والزراعي، باعتباره المخرج الحقيقي لمشكلة البطالة والفقر، لتعهد بهذا الدور للمستثمرين بشروطهم... بالشروط التي تحقق لهم الأرباح الكبيرة.

لم يقدم قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 أي حل لمشكلة العمال المؤقتين بل على العكس من ذلك ثبت الظلم الذي لحق بهم وقانونه بين مواده حيث نصت في المادة 148 على أنه: « لا ينقلب الاستخدام المؤقت أو التعاقد الجاري... إلى استخدام دائم مهما مدد أو جدد » !! وبهذه المادة حرم المشرع قاصداً متعمداً آلاف العمال من أبسط حقوقهم وقطع لهم أي أمل في تحسين معيشتهم، حيث منع تثبيتهم في أعمالهم التي امضوا فيها سنين دون أن يكونوا مطمئنين على مستقبلهم وعلى حياتهم بعد التقاعد وأبقى حقوقهم مسلوطة مهدورة.

وتسويقها كما فعل عمال شركة إسمنت طرطوس، فمن ضمن هذه الحلول الشكلية مثلاً: ما تم إعلانه الأسبوع الماضي عن تحويل عقود 931 عاملاً في الشركة العامة للمشاريع المائية و 61 عاملاً مؤقتاً في شركة إسمنت طرطوس من عقود موسمية إلى عقود سنوية، ولكن بالرغم من بعض المزايا التي قد يستفيد منها هؤلاء العمال «حسب النظام الداخلي لكل مؤسسة مع العلم أن شركة إسمنت طرطوس لا تملك نظاماً داخلياً حتى الآن !!! » إلا أن هذا لا يقدم للعامل أي شيء سوى تغييراً في الشكل القانوني للتعاقد فقط، ولا يعتبر هذا من قبيل مساواتهم في الحقوق مع زملائهم المئتين بشكل كامل، كما تدعي الحكومة. ولا يعدو هذا سوى مجرد إلتفاف قانوني من قبل الحكومة واستخفافها بمطالب العمال وحقوقهم وتلاعب بمصيرهم ومصير عائلاتهم. ولا يبقى للعمال سوى استعمال سلاحهم الوحيد الإضراب وزيادة الضغط على الحكومة لتحصيل حقوقهم.

للقانون لأنه لا يمكن اعتبار هؤلاء مؤقتين لأن الوظائف المسندة لهم ليس مؤقتة بطبيعتها كما اشترط القانون ذلك حيث نص صراحة في المادة 146 من القانون رقم 50 على أن استخدام العمال المؤقتين يقتصر على أعمال مؤقتة بطبيعتها فقط، وهذا يعني أن العامل يتبع صفة العمل الذي يقوم به لا العكس وبهذا تكون الحكومة تستغل عمالها وموظفيها وتسلبهم حقوقهم بهذا الشكل من التعاقد. كثيرة هي الوعود التي تطلقها الحكومة لحل مشكلة العمال المؤقتين وتعهدهات كثيرة أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهذا الخصوص، ولكن الحلول كلها التي قدمت من جهة الحكومة هي حلولاً شكلية لا تعالج المشكلة بشكل جذري ولا تنهي معاناة هؤلاء العمال، بل يمكن اعتبارها في أحسن الأحوال وسيلة لامتصاص غضب العمال، وخصوصاً مع توجه العديد منهم نحو ممارسة ضغط على مؤسساتهم باستخدام حق الإضراب الذي كفله لهم الدستور، لمواجهة مماتلة الحكومة

أعمالاً مؤقتة بطبيعتها، فكيف لنا اعتبار عمل يستمر لسنوات عملاً مؤقتاً أو موسمياً !! ولماذا هذا الإصرار كله من قبل المشرع بعدم تحويل الاستخدام المؤقت إلى استخدام دائم إذا كانت طبيعة العمل وضروراته اقتضت الاستمرار فيه لسنوات، أليس من المصلحة العامة ومصلحة العمل تثبيت العامل والاستفادة من خبرته الذي اكتسبها خلال سنوات من ممارسته عمله. ولكن على ما يبدو أن الحكومات المتعاقبة والتي تتبنى النهج الليبرالي اقتصادياً باتت تتعمد إجراء مسابقات على أساس التعاقد السنوي أو استخدام مؤقت وتقوم بعد ذلك بإسناد وظائف دائمة للناجين، لكي لا تتحمل عبء موظفيها ويمكنها الاستغناء عنهم متى أرادت ذلك ودون أن يكون لهم أي حق في المطالبة بأية حقوق أو تعويضات أو معاش تقاعدي، ويسمح لها من جهة أخرى في تقليص عدد الموظفين تمهيداً لعمليات خصخصة مستقبلية، هذه التصرفات الحكومية مخالفة

■ ميلاد شوقي

ويخضع هؤلاء العمال في علاقاتهم مع مؤسساتهم إلى ما تنص عليه صكوك استخدامهم التي يحددها النظام الداخلي لكل إدارة لا إلى قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 وبالتالي تتفاوت ظروف عمل هؤلاء من مؤسسة إلى أخرى فهناك مؤسسات تمنع عن العمال المؤقتين الحوافز والمكافآت، أو لا تسمح لهم بالانضمام إلى النقابة التي تمثلهم، ولا يستفيدون من الترفيع السنوي ولا من المنح والزيادات على الرواتب، ولا يتقاضون أجورهم إلا كل 3 أشهر عدا عن تحملهم نفقات تجديد كل مرة عند انتهائهم، والعمال الموسميون غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية ولا يستفيدون من التأمين الصحي، مع أن بعضهم يقوم بأعمال خطيرة بطبيعتها تستوجب الحفاظ على حقوقهم وحقوق أسرهم وعائلاتهم فيما لو تعرض العامل لأية إصابة أو ضرر. وإذا نظرنا إلى طبيعة الأعمال التي يقوم بها هؤلاء فهي لا تعتبر

متابعة لواقع العمال في نهر عيشة -2-



نتابع في هذه المادة تغطيتنا لواقع العمال في منطقة «نهر عيشة» من خلال الزيارة التي قامت بها «قاسيون» لبعض المشاغل والمعامل والأسواق المتواجدة هناك وقد أفردنا في العدد الماضي مساحة لواقع عمال الخياطة والعمال الباعة وسنتابع في هذه العدد الإضاءة على عمال في صناعات ومهن أخرى.

■ هاشم اليقوي

تنتشر المعامل الصغيرة والمشاغل والورشات ضمن الأحياء العشوائية في نهر عيشة وتتعدد مجالات إنتاجها وإن كانت الصناعات النسيجية كالخياطة والجوارب تنحصر تلك الصناعات والمهن فإن صناعة الجلود والمواد الغذائية والكيميائية والمعدنية لا تقل أهمية، لا من حيث الكم، ولا من حيث عدد العمال العاملين في هذه الصناعات، وأوضاعهم الصعبة ومعيشتهم الشاقة كيف لا وهم المحرومون مع أقرانهم في القطاع الخاص غير المنظم من أدنى حقوقهم التي تحجب عنهم فهم عنها غافلون.

حريصون على العمل .. حريصون على العيش

تبادلنا الحديث مع مجموعة من العاملين في مشغل للأحذية الجلدية والرياضية حول مختلف القضايا بدءاً بالعملية الإنتاجية وانتهاءً بواقعهم المعيشي اليومي، وبدأ أن صعوبات الإنتاج لا تختلف عن صناعات أخرى وعلى رأسها مشكلة التقنين الكهربائي وصعوبة تشغيل المولدات العاملة على الطاقة لساعات طويلة كونها ترفع كلفة الإنتاج المرتفعة أساساً، يضاف إليها صعوبة نقل البضائع وكلفتها العالية المتضمنة «حصّة الحواجز»، ناهيك عن أجرة المشغل التي ترتفع كل ثلاثة أشهر عند تجديد العقد، ويضيف العمال: بأن علمهم أصبح أكثر صعوبة لأنهم مضطرون لتكثيف العمل عند وجود الكهرباء، أو تشغيل المولدة، في حين يلزمهم رب العمل بأعمال أخرى «على ضوء الدات» حين انقطاع التيار الكهربائي مما يرتب عليهم بذل مجهود أعلى بساعات أقل، ورغم استيائهم من مجمل الصعوبات يؤكدون حرصهم الكبير على العملية الإنتاجية واستمرارها، بمعادلة يتبنونها مكرهين «بدنا نشغل بدنا نصبر بدنا نطعمي ولادنا».

أجور العمال ... من الجمل أذنه

يعمل العمال جميعهم البالغ عددهم 8 عمال بحدود 11 ساعة تبدأ من الثامنة صباحاً ويبلغ متوسط أجورهم 13 ألف ليرة أسبوعياً في حين تعمل العاملات 9 ساعات بمتوسط أجور 5 آلاف ليرة أسبوعياً ويحصل الفتية العمال على 3 أو 4 آلاف أسبوعياً ويعاني العاملون من عدم وجود أدنى شروط الصحة، كون المشغل في قبو رطب لا يتمتع بالتهوية المطلوبة علماً أن صناعة الأحذية تعتمد بشكل أساسي وكبير على المادة اللاصقة «الاجو»

في التلميع والتغليف، ويسهل مشاهدة درجة التنظيم العالية في هذا المشغل والانضباط والسرعة بتنفيذ العمل، ولاحظنا انتشار «الشفافات الهوائية» الكبيرة والمراوح السقفية التي تؤمن جريان الهواء بصورة جيدة ضمن المكان، ومن خلال الحوار الذي دار تبين لنا التفاوت الكبير بالأجور بين عمال «البلص والخراطة» وباقي العمال والعاملات، فمتوسط أجور «البليصة والخراطين» يتجاوز الأربعين ألفاً أسبوعياً وعمال اللحام 20 ألف والعاملات 8 آلاف ولا تتجاوز ساعات العمل 9 ساعات يومياً

وحيث سألنا عن سبب التفاوت جاءت الإجابة بأن هناك نقص واضح بالمعالة المهنية والفنية مما رفع أجورهم التي لطالما كانت أعلى من العمالة العادية بضعف على الأقل، كونها مهنة صعبة وخطرة وشاقة وكون الإنتاج مؤمن التصريف في الأسواق المحلية واللبنانية وحتى الخليجية.

ومجمل تلك المواد. ويبلغ أجر الساعة للعمال نحو 250 ليرة، وهي أجر أعلى بالمقارنة مع الأجور في مهن أخرى.

تصريف الإنتاج مؤمن والأجور أعلى

قصداً أحد معامل تشكيل المعادن «أراكيل وصواني ودلات نحاسية وستانلس» حيث «المخارط» الكبيرة والمتوسطة و«المكابس» هنا تختلط الأصوات المرتفعة للآلات بضجيج المولدة الضخمة التي تعمل على المازوت، في هذا المكان نجد شرائح العمال كلهم من رجال ونساء وأطفال وفتية كل له اختصاصه ففي حين يعمل الشبان الذين يتمتعون بالبنية البدنية القوية خلف المخارط والمكابس، ويشغل العمال الفتية حولهم في تطبيق القطع وتجهيز المواد الأولية لهم، وقسم آخر من العمال يشتغلون في قسم «التحميم» فيما تشتغل النساء

حكي عمال

عامل تشكيل معادن «بلص» يقول: «صحيح أجرنا أحسن من غيرنا بكثير بس كمان ما بكفي شوي يعني يطعلي 200 ألف، بالشهر شو بساواو بهالغلا أنا قرأت عالغيس انوال المعيشة للعيلة الواحدة بدنا 270 ألف ليرة «يقصد أرقام الدراسة الاقتصادية الدورية للمعيشة التي تنشرها جريدة قاسيون» يعني لسا بدي سبعين ألف لعيش، هي من ناحية، ومن ناحية ثانية شغلنا صعبة كثير، وبدنا أكل منيح وأدوية وفيتامينات يعني إذا موكل يوم باكل وقيتين لحمه أو دجاج ما بقدر اشتغل، وإذا غلظت غلظة صغيرة أوشدرد أنا وعم اشتغل عالمكة بروح فيها وبقعد بلا شغل وبلا أكل».

عاملة في معمل الأحذية: «تبهلنا آخر هالعمر، نرحت من سبيبة عالمخيم ومن المخيم على الدحاديل ما بقدر اشتغل وين ما كان، بس الله بعثني هالشغل والله ما عم نلحق شي بيتنا أجار وعنا ولاد عم تدرس، جوزي عم يشتغل عالغيس ليل نهار وأنا بها لمعمل وموشبعانين اللقمة، بدنا نرجع على بيتنا ما بدنا بنقى بالاجار، والله اتعبنا وها لحكومة موراحتنا لك سكر ورز ما عاد عطونا، وصاحب البيت ما عم يرحمنا كل شوي بيرفع الأجرة وصاحب الشغل هون مو راحمني بدو شغلو يمشي بدون ما يدفع حقنا، بدك الدغري يا ابني كلون عم يسرقونا ويمصوا دمنا مشان اللي مما مات بققص أوبقص يموت من الجوع والحسرة».

ذات الراحة المؤذية للجهاز التنفسي، ولن تمنع الكمامة الطبية الأذى الصحي عنهم بل تؤخره حسب قول العمال هناك وحين سألناهم عن نسبة أجورهم بالمقارنة مع أرباح صاحب العمل حسب خبرتهم ومعرفتهم بالسوق أكدوا لنا بأنها لا تتجاوز 25% حيث أخبرنا تيسير «عامل خبير وصاحب ورشة سابقاً» بأن زوج الأحذية الذي يبيعه صاحب العمل للسوق بالجملة بمبلغ 4 آلاف يربح 800 ليرة صافي في حين تبلغ كلفة الأجور التي يدفعها صاحب العمل لمجمل من عمل في إنتاج حذاء واحد 140 ليرة فقط.

أطفال بين المواد الخطرة

تنتشر معامل صغيرة تنتج مواد تنظيف من مسحوق الغسيل لمواد الجلي، لتعبئة الكلور، ويستغرب تواجد هكذا صناعات تعتمد بشكل أساسي على مواد كيميائية بين البيوت السكنية كما يستغرب عمل الأطفال بها حيث رصدنا خلال زيارتنا لأحد هذه المشاغل الصغيرة مجموعة من الأطفال والفتية يضعون الكمامات الطبية، ويحملون الرفوش ليخلطوا تلة من المواد الكيميائية مع بعضها البعض لمدة لا تقل عن الربع ساعة ليتم تعبئتها في أكياس شفافة تباع كمسحوق غسيل للمحلات، التي تباعه بدورها «فرط» للمستهلك بالكيلو لتكرر العملية لمرات عديدة. وأكد لنا أحد الفتية العمال بأن عمله شاق والرائحة تؤثر عليه كثيراً، لكنه بدأ يعتاد الأمر وعليه أن يتحمل فالأجر الذي يأخذه يبلغ 2000 ليرة في اليوم، وهو لن يجد عملاً في مهنة أخرى تؤمن له هذا الأجر في حين تعمل العاملات في تعبئة مادة الكلور بعبوات مختلفة الحجم وخلف آلات مزج سائل الجلي والصابون السائل،

حقوق عمال «الخاص» ريشة في مهب الريح



بعد سنوات من البحث عن عمل، عثر محمد على ضالته أخيراً في واحد من معامل الأدوية التابعة للقطاع الخاص، ولأنه سبق أن بدد سنوات عديدة من شبابه في البطالة وذاق مرارة انتظار مسابقات لم تات، فقد قبل بالعمل الذي وجد به غير شروط، مكتفياً بأجر يدسه في جيبه آخر كل شهر، لكن وبمرور الأيام اكتشف الشاب الثلاثيني أي ظلم كان ينتظره حين عرف من زملائه أنه غير مشمول بالتأمينات الاجتماعية التي يفترض أنها حق لجميع العمال.

■ سمر علوان

وفي القانون

صدرت عدة تشريعات تهدف إلى محاربة التهرب من التأمينات الاجتماعية لدى القطاع الخاص، منها قانون العمل رقم 17 وتعديلاته لعام 2011، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 وتعديلاته، حيث تنص المادة 18 من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 على إلزامية التأمين على العمال والاشتراك عنهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات، كما تنص المادة 93 المتعلقة بواجبات صاحب العمل على إلزامية تسجيل العاملين جميعهم لديه في التأمينات الاجتماعية أصولاً. وتبعاً للمادة 260 يعاقب كل صاحب عمل يمتنع عن تسجيل عماله بالتأمينات الاجتماعية بغرامة مقدارها (1,5) مثل ونصف الحد الأدنى العام للأجور عن كل عامل. كما تشترط المادة 244 إخضاع المنشآت كافة وأماكن العمل المشمولة بأحكام هذا القانون إلى تفتيش العمل الذي يقوم به مفتشو العمل والتأمينات الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية الذين يسميهم الوزير.

ولم يكن محمد يعرف ما المقصود بالتأمينات الاجتماعية، إذ بدت له في بادئ الأمر مجرد مصطلح مبهم، لكنه اليوم وبعد أن قضى نحو ثمانية أشهر في العمل لصالح المنشأة التي يتخفى على ذكر اسمها بات يعي تماماً حقيقة التهرب التأميني الذي يبيع لرب عمله التوصل من التزاماته المالية تجاه مؤسسة التأمينات، حيث يؤكد محمد أنهم اليوم نحو ثلاثين عاملاً غير مسجلين في التأمينات، وأنهم يتلقون تهديدات شبه يومية بالطرده من العمل لأي سبب كان، وفوق ذلك فهم محرومون من أي تعويض عند تعرضهم للإصابة أو المرض أو التسريح التعسفي.

بالتعريف

التهرب التأميني يعني عدم قيام صاحب العمل بالوفاء بالتزامه بإجراء الاشتراك في التأمينات الاجتماعية عن العاملين الموجودين لديه جميعهم، أو الاشتراك عن جزء منهم،

علم بمخالفات رب العمل لكنهم «ييقبضوا ويغضوا نظر»، أو يقوم أحدهم بإخبار رب العمل بموعد «الكبسة» حتى يأخذ احتياطاته قبل أن «تقع الفاس بالراس»، فكثير منهم ليسوا سوى طرف مستفيد من مظلمة، يدفع ثمنها كثير من العمال في مختلف منشآت القطاع الخاص.

حقوق ضائعة

التهرب التأميني يتسبب في ضياع حقوق العمال وأسرهم، وهو يزيد من الغبن الواقع على عمال القطاع الخاص الذين تردت أوضاعهم منذ صدور القانون رقم 17 وتشريعاته المجحفة بحق العامل، كما يخلق نزاعات ومشاحنات تزيد من ضغوط بيئة العمل على العمال الذين أرغمتهم الظروف الصعبة على التخلي مكرهين عن كثير من حقوقهم المشروعة.

أسباب ونتائج

وتعود أسباب التهرب بالدرجة الأولى إلى عدم رغبة رب العمل بتسديد الاشتراكات عن عماله إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إذ يعتبرها مجرد عبء مادي لا طائل منه، في مقابل ضعف الرقابة التأمينية في بعض الأحيان، وعدم وصول مفتشي التأمينات إلى الكثير من المنشآت الصغيرة والكبيرة النائية لبعدها أو عدم تحديد عنوانها بدقة، ما يضعف القدرة على تغطيتها تأمينياً. ومن ناحية أخرى فإن كثير من العمال مضطرون للسكوت عن حقهم والتغاضي عن عدم تسجيلهم خوفاً من تهديد رب العمل بتسريحهم في حال عرفت المؤسسة عن طريق مفتشيها واقعه.

ماذا عن المفتشين؟

يوضح محمد أن المفتشين باتوا على

العمالة المنزلية مأساة وحكاية أسرية



عاملة أملاج

تقول أم محمد: أنا معلمة مهجرة وراتبي لا يكفي أيام لمعيشة أسرتي في ظل الغلاء وأصبحت الألف ليرة لا تساوي شيئاً، فبحثت عن مصدر آخر يساعدني في معيشتي وأن أحافظ على كرامتي، فوجدت ورشة خياطة في حيناً.. وهم ليسوا بحاجة.. أو لا يريدون عاملة لديهم في الورشة، واتفقوا معي بأن يحضروا لي الألبسة التي ينتجونها «بيجامات» في أكياس، وأقوم مع ابنتي بتنظيفها من الخيوط وأضع عليها لصاقة وأضعها في أكياس وأحصل عن كل واحدة ليرتان وربيع أي 200 بيجاما وأحصل في اليوم حوالي 450 ليرة أنا و ابنتي، وأحياناً أضطر للاستغاثة بالجيران وخاصة أطفالهم، حسب الكمية التي يحضرونها لي إذا كانت كبيرة، لأنهم يحددون لي موعداً لاستلامها واستطيع أن أنجز 20 واحدة في الساعة أي أجرتها حوالي 50 ليرة تقريباً، وطبعاً لا أصل على مكافآت أو إعنات وهذه حالنا لكن كما يقول المثل: ما أجبرنا على المر إلا الأمر منه.. ريثما تفرج وتنتهي مأساتنا! أم مجد عاملة إنتاج: تتشابه أم مجد مع أم محمد بأن كليهما

في الأزمة خرجت الكثير من المعامل والمنشآت عن العمل ولم يبق إلا الورش والمعامل الصغيرة.. مما زاد نسب البطالة والفقر والتهجير والتعجير فأصبح المواطن العامل وغير العامل، المرأة والرجل وحتى الأطفال عرضة للنهب والاستغلال.. وخاصة من العمل غير المنظم في الورشات الصغيرة، كالخياطة وغيرها، حيث دخل الاستغلال المنازل من الباب والنافذة وأصبح العمل المنزلي مرتعاً له وخاصة للمرأة.

أيضاً لا مكافآت ولا مساعدات... وتباع الواحدة في السوق حوالي 500 ليرة لأنها صناعة يدوية ومميزة وربما أكثر لأنها تصدر للخارج، وهي لا تستطيع الاستغاثة بأحد لأنها تحتاج مهارة وإتقان وتدريب، وكما تقول: الرمد أحسن من العى... لا شك أن العمالة المنزلية من نتائج الأزمة والسياسات الحكومية ولجأ إليها أصحاب الورشات كعمالة رخيصة ولا تكلفهم شيئاً فلا تأمينات ولا أجور ثابتة ولا ضمان صحي.. ولا رقابة تتابعهم وتحاسبهم.. إنها البطالة والفقر والجوع والتهجير....

مهجرتان وتختلف أم مجد عن أم محمد أنها مدرسة، لكنها تتقن العمل بالسنارة الذي ورثته عن والدتها، وكانت تبعد فيه منذ أكثر من خمسين سنة وتنتج مفارش وأغطية نوافذ وطاولات بمختلف الرسومات والنقوش، لكنها هنا اقتصر عملها على نسج «الطواقي» الرجالية ويحضرون لها الخيوط، وتستغرق الواحدة نصف ساعة متواصلة وتنال عليها 25 ليرة فقط.. وتستطيع العمل حوالي ساعتين أو ثلاث في أحسن الحالات أي 150 ليرة باليوم، وتقول عالقيل أؤمن فمن الخبزات، لكن هذا العمل يرهقني وأضطر إلى لبس النظارة.. وطبعاً

نعم لقد أخذوا الزيادة

نشرت «قاسيون» مقال بعنوان «أعطونا حقنا وإلا» في عددها رقم «766» الصادر في يوم الأحد 10 تموز تتضمن تغطيتها على مدار يومين لواقع عمال معمل خياطة في «صحنيا» من أجل المطالبة بزيادة للأجور تكون بحددها الأدنى مساوية للتعويض المعيشي الأخير.

■ قاسيون

العمال يربحون ولآتي يجهزون

أكد لنا العمال أن جداول الرواتب أصبحت جاهزة وتتضمن زيادة تطابق الاتفاق المبرم قبل العيد حيث بلغت زيادة أجور العملات 8500 ليرة والعمال 11 ألف ورؤساء الأقسام والفنيين 14 ألف ليرة وسيحصل العاملون على رواتبهم من المحاسبة يوم السبت القادم. وأعرب لنا العمال المفوضون عن مدى الارتياح الكبير الذي يشعر به العاملون جميعهم، في العمل لما تحقق لهم بفضل تضامهم وتنظيم مطالبهم وشددوا على ضرورة الاستمرار بهذا التنظيم العالي من أجل حقوق أخرى لطالما عجزوا عن المطالبة بها ومن هذه المطالب تسجيل العمال جميعهم، بالتأمينات الاجتماعية لا أن يقتصر ذلك على بعض العمال المقربين أو الأقارب كذلك حقهم بالانتساب للنقابة، وتشكيل لجنة نقابية، بالإضافة لتعديل معيار الحوافز الإنتاجية وأجر الساعات الإضافية ومطالب أخرى لا تقل أهمية عما سبق كالوجبة الغذائية والحق بالإجازة مدفوعة الأجر والإجازات المرضية.

يا نقابات هذا دوركم

تثبت التجربة التي خاضها العاملون ونجاحهم بتثبيت حق من حقوقهم وانتزاعه على مدى أهمية وعي العمال لمصالحهم، وكيفية استخدام أدواتهم وتطويرها رغم عدم وجودهم في القطاعات المنظمة وعدم انتسابهم للنقابات، كما أثبتت التجربة أهمية تواجد الإعلام العمالي النقابي في القطاعات والتجمعات العمالية كافة لما له من دور بارز في دعم تحركهم وتقديم المشورة لهم إن احتاجوها وربما أن الألوان للنقابات أن تتحرك في هذا الاتجاه وممارسة دورها المناط بها، فلم يعد مبرراً الركون لتلك المسافة الشاسعة التي باتت تفصل العمال عن تنظيمهم النقابي فهل من مجيب؟

استمراراً للنقاش حول وثيقة الموضوعات البرنامجية لحزب الإرادة الشعبية حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» تنشر قاسيون في هذا العدد مساهمتين حول هذه الوثيقة

إشكالية الوحدة والتعدد



■ خالد عليوي

إشكالية الوحدة والتعدد

أوضحت التجربة التاريخية أن جدل الوحدة والتعدد، هو الناظم الذي كان وما يزال يحكم العلاقات بين شعوب المنطقة، ومن بينها الشعب الكردي، وبالتالي فإن الصياغة العلمية لهذه الإشكالية « جدل الوحدة والتعدد » هو حلها أو تحديد طريقة حلها، وهذا يعني في إطار الرؤية، الصياغة المفهومية للواقع وأفاق تطوره، وتحديد أشكال وأسس وأساليب وأدوات العمل والنضال، ورسم ملامح المستقبل على ضوء متغيرات الواقع، وعلى صعيد الممارسة يعني تحديد علاقات التجاذب والتناذب أو الحوار والتواصل والتدامج بين مختلف مكونات البنية الاجتماعية. الاقتصادية، وهذه العلاقات موجودة وفاعلة في الواقع لأنها من قوانين حركة الواقع ذاته، والمثير للدهشة أنه في ظل الفضاء الإقليمي القديم تمت صياغة تصورات وأفكار ونظريات تراوحت بين رؤى وحدوية مثالية، أو انفصالية تفتيتية، انطلقت جميعها من جذر شوفيئي قومي، رفعت لواءها نخب كانت بعيدة عن الحركة الشعبية، ولكنها كانت دائماً خارج إشكالية الوحدة والتعدد، وخارج إطار الواقع التاريخي، وبالتالي خارج إطار الوعي المطابق، أي أنها خارج وعي الضرورة.

جدل الضرورة والحرية والتقدم

إن فهم الاقتران العضوي لكيانات سايكس بيكو مع وضعية التأخر التاريخي والهيمنة الإمبريالية، هو البؤرة التي تنطلق منها الإحداثيات اللاحقة كلها وصولاً إلى اليوم حيث تدمير القوى المنتجة «الشعوب» وهذا أمر له دلالاته التاريخية والمعرفية لأن العقائدية هي وعي علاقات الواقع الضرورية واكتشاف جدله، وبالتالي فإن نزاع حدود سايكس بيكو هو المقدمة الضرورية لإطلاق حركة الصراع الاجتماعي. السياسي بعمقه وشموله، وهذا الصراع لا يأخذ مداه إلا على أساس وحدة القوى المنتجة «الشعوب» وقيام تقسيم عمل جديد على صعيد إقليمي، وهذا يستلزم تحديد التناقض الرئيسي بين شعوب المنطقة وبين الإمبريالية والصهيونية والحركة الفاشية رأس حربة رأس المال المالي الإجرامي، مع التسليم بأن إشكالية الوحدة والتعدد تنطلق من قانون الديالكتيك ذاته أي وحدة وصراع الأضداد، ولا يتضح الفارق الجوهرى بين راهنية الوحدة، والوضع القائم «التجزئة» إلا من خلال وعي الضرورة الداخلية والضرورة الخارجية، ووعي الفارق بينهما، فالضرورة الداخلية هي الحركة الذاتية التلقائية الناجمة عن تناقضات البنية الداخلية ذاتها، وهي تحدد درجة استجابة هذه البنية للضغوط والتحديات الخارجية، أما الضرورة الخارجية فهي تمثل

يبدو أنه يتقهقر «كما يقول هيجل» وهذا ينطبق على الظرف الاستثنائي الذي تمر به شعوب المنطقة فرغم مظاهر اليأس والانهيال فإننا محكومون بالتفاؤل لأن الشرط التاريخي الراهن يؤمن القاعدة الضرورية لإلغاء كيانات سايكس بيكو والتحرر في أن من الهيمنة الإمبريالية، لكي تتفتح الإمكانيات الواقعية أمام الشعب الكردي وشعوب المنطقة لتتلافى التأخر وإطلاق حركة التغيير الجذري لقلب البنى والعلاقات المتخلفة، وبناء منظومة الشرق العظيم وفق منظور ديمقراطي طوعي، وعلى ضوء خصائص العصر الحديث ومكتسبات التقدم.

شبكة العلاقات التي ترتبط من خلالها بنية معينة بكل ما عداها، ويحدد بواسطتها موقعها ودورها في النظام العالمي، أو في المسار العام بحركة الواقع والتاريخ من خلال حركة المتغيرات، ولا يستقيم وعي الضرورة الداخلية والخارجية دون وعي جدلية الحرية والتقدم، فهناك روابط واقعية بين مشروع وحدة شعوب الشرق العظيم، وبين واقع التعدد والتناقض والاختلاف، وهذه الروابط تقوم على قاعدة عريضة من العقلانية والعلمانية والديمقراطية والحداثة.

التاريخ يتقدم

يتجلى مكر التاريخ في أنه يتقدم من حيث

لقاء بين «الديمقراطي التقدمي الكردي»

و«الإرادة الشعبية»

قام وفد من الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية بزيارة رفاقية إلى مقر حزب الإرادة الشعبية في مدينة القامشلي يوم الثلاثاء 26 تموز 2016.

وترأس الوفد الضيف الأستاذ عبد الحميد درويش سكرتير الحزب والرفاق أحمد سليمان عضو الهيئة العاملة بالمكتب السياسي، وفارس عثمان ومحمد رفي و رفاعي صالح، أعضاء اللجنة المركزية، في حين كان في استقبالهم عدد من قيادة حزب الإرادة الشعبية، على مستويي المركز والمحافظة، يتقدمهم الرفيق حمد الله ابراهيم، عضو هيئة رئاسة الحزب وسكرتير منظمة الجزيرة فيه.

وبعد الترحيب وتبادل التحيات، تناول اللقاء آخر تطورات الوضع السوري، ولاسيما وحدانية الحل السياسي للأزمة العاصفة في البلاد، بعد وصول أطراف الصراع المختلفة للقناعة التامة بفشل وعقم شعاري «الحسم والإسقاط».

كما تم التشديد على أهمية الحفاظ على وحدة سورية، وضمان حقوق المواطنين السوريين كافة، مروراً بالحفاظ على السلم الأهلي، ومواجهة مختلف أشكال الإرهاب والتعصب، وبذل الجهود لدرء الفتن وإيقاف نزيف الدم السوري.

وأكد الجانبان على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية فيما بين الحزبين، واتفقا على ضرورة رفد ذلك بخطوات مشتركة وملموسة، خدمة لقضايا السوريين كلهم، ومصالحهم العريقة. يشار إلى أن هذا اللقاء هو الثاني من نوعه خلال شهرين، بعد عودة الأستاذ عبد الحميد درويش إلى البلاد.



يعني التوضع ضمن حقل ألغام، فلا هي قادرة على حماية نفسها، ولا هي قادرة على إنجاز مهمتها في التنمية والتقدم الاجتماعي، ولا هي قادرة على لعب دور إقليمي، لأنها موضوعياً، ستكون دولة منهكة في حالة ظرف يستدعي القوة، دولة في حالة حرب فور ولادتها في وقت يجب أن يكون السلم في رأس أولوياتها. إن فكرة وحدة المصير لا تعني قطعاً استمرار الوضع السابق، من سياسات إنكار الوجود، والإقصاء، بل يعني الاعتراف المتبادل بالحقوق، وتوفير البيئة المناسبة للاندماج الطوعي، الأمر الذي يعتبر مهمة تاريخية، أمام نخب وساسة القوميات الأخرى.

في مراحل تاريخية سابقة بإمكانية إنكار الوجود الكردي، بعبارة أخرى أن فرضية حق تقرير المصير بمعنى الانفصال والاستقلال، وإن كان حقاً مشروعاً بالمعنى القانوني الحقوقي، هو ضمن الشرط التاريخي الراهن، وضمن الخصائص المكونة للقضية الكردية، يمكن أن يكون عامل توتر، وليس أداة حل، ونيل حق مشروع. وفي سياق آخر، فإن نموذج الدولة الصغيرة في ظل التكتلات الدولية الكبرى، والتحديات التاريخية الماثلة أمام دول وشعوب العالم، هي دولة عاجزة بالضرورة عن أداء دورها التاريخي، هي موضوعياً دولة فاشلة.. لماذا؟ إن مثل هذه الدولة كردياً،

■ عامر الحسن

فعلى الصعيد التاريخي، نجد أن بلدان المنطقة جميعها، هي نتاج خرائط الغرب الاستعماري، التي رسمت عشية وأثناء تفكك الإمبراطورية العثمانية، وشعوب المنطقة جميعها ضحية عجز الدولة الوطنية عن إنجاز المهام التاريخية التي كان من المفروض أن تتجزأها، فالأنظمة في الدول التي يتوزع فيها الأكراد، طالما كانت تهول بالخطر الكردي، تحت راية الوطنية والحفاظ على وحدة الدولة، تبين أن سياساتها قادت الدولة بمن فيها من القوميات والمذاهب والأديان إلى أفق مسدود، حيث بات الجميع أمام تحد وجودي، وعليه فإن المشترك هنا ليس فقط الخرائط الاستعمارية، بل المخرجات التاريخية لنموذج الدولة الوطنية، التي تكونت بعد مرحلة الاستقلال أيضاً، ومن هنا نتمنى ألا يتوهم أحداً بإمكانية وجود حل خاص بمعزل عن الشعوب الأخرى، في ظل هذا الوضع العالمي والإقليمي المضطرب، كما توهمت نخب أخرى

تتضمن الوثيقة

الكثير من الأفكار الإبداعية، وبعيداً عن الانتقاص من أية فكرة منها، يمكنني الجزم بأن الفكرة الأهم، ومحور الوثيقة، وروحها هي فكرة وحدة المصير، سواء كان ذلك من ناحية اللحظة السياسية الراهنة، أو بناءً على التجربة التاريخية التي مرت بها دول وشعوب المنطقة، أو في الأفق التاريخي.

د. جميل: بجب إحداث اختراق في جنيف3



أجرت إذاعة وكالة سبوتنيك الروسية يوم الخميس 28 تموز 2016 لقاءً مع الرفيق قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية في جنيف. تناول اللقاء التطور المتسارع على خط حل الأزمة السورية سواء بإحداثياته السياسية أو العسكرية. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تطرق لها النقاش، على أن المقابلة منشورة بالكامل على موقع قاسيون الإلكتروني.

«اللقاء الثلاثي»

وتصريحات دي مستورا

بدأ اللقاء بسؤال حول النتائج المتوقعة من اللقاء الثلاثي الذي ضمّ كلاً من روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، يوم الثلاثاء 26 تموز، حيث اعتبر د. جميل أن اللقاء هام ويعد بخطوات ملموسة، وقال: «أولاً: تصريح دي مستورا الذي أعلن فيه أن اللقاء في جنيف بين المعارضة والنظام سيجري في أب، ليس تصريحاً عادياً، لأنه جاء بعد لقاء ثلاثي أمريكي - روسي - أمم متحدة، وهو عملياً عبّر عن إحدى نتائج هذا اللقاء، لذلك السيد دي مستورا في هذه الحالة لا ينطق عن هوى، وإنما يتكلم عن خطوات ملموسة تم التوافق على أن تجري في الشهر القادم». وتابع، «ثانياً: أريد أن أسأل سؤالاً بسيطاً جداً: هل من مخرج آخر للأزمة السورية غير الحل السياسي؟ بغض النظر عن التطورات العسكرية التي من الممكن أن تكون اليوم لصالح هذا الطرف، وغداً لصالح طرف آخر، ويمكن لها أن تغير التوازنات، ولكن الواضح والهام أن تغييراً جذرياً ونهائياً في الوضع العسكري لا يمكن أن يجري بسرعة، بل يمكن أن يستغرق سنوات، ولذلك فالمطلوب من السوريين ومن الأمم المتحدة القيام بخطوات سريعة لأن سورية والسوريين لا يملكون ترف الانتظار.. الألام والمعاونة كبيرة ويجب الانتهاء منها».

«اللقاء القادم يجب أن يكون الأخير»

في الحديث عن الاحتمالات التي تنتظر سورية والسوريين في حال فشل اللقاء القادم، أكد جميل: «اللقاء القادم في جنيف هو اللقاء الثالث، ويجب أن يكون الأخير. لأنه إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق في هذا الاجتماع فلن يكون هناك مجال للوصول إلى اتفاقات لاحقاً، لأن سورية منهكة وأشد أن هناك إمكانية للاستمرار بجنييف إذا لم ينجح اللقاء القادم، لذلك نحن محكومون بانتصار الجولة الثالثة من جنييف، وانتصارها يتمثل بالخروج بالحل السياسي النهائي للأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن 2254».

وأضاف: «وإذا فما البديل؟ إذا لم تنجح الجولة الثالثة فسنعود إلى نقطة الصفر، لا اعتقد أن هناك خياراً ثالثاً، الخيار الأول هو: إحداث اختراق، وهو ممكن وليس مستحيلاً، ويتطلب فقط إرادة سياسية من الأطراف

الدولية والإقليمية والمحلية. اليوم هناك تغيرات هامة في الإقليم أعتقد ستلعب دورها في إيجاد هذه الإرادة وسنرى نتائج لقاء بوتين وأردوغان في بطرسبرغ في التاسع من أب، وأعتقد أن الأزمة السورية ستكون نقطة أساسية في جدول الأعمال وسيلعب هذا اللقاء دوراً هاماً في دفع الحل السياسي إلى الأمام. لا خيار ثالثاً، إما الفشل النهائي وهذا لا يجب أن يسمح به المجتمع الدولي، فقرار مجلس الأمن 2254 كتب وأقرّ ليس من أجل أن يرمى في سلة المهملات، وإما أن نحدث الاختراق المطلوب».

«وضع حلب

سيدفع الحل السياسي قدماً»

وفيما يتعلق بوضع حلب بالمعنى العسكري، والتغيرات الكبيرة التي طرأت في الفترة الأخيرة، وما يمكن أن يبني عليها، قال جميل: «اليوم صباحاً أبلغني رفاقنا في حزب الإرادة الشعبية بحلب، أن بني زيد واليرمون قد تم تحريرهما، فقلت لهم: هذا أمر جيد جداً لأنه سيفتح الطريق نهائياً لجنيف وللحل السياسي». وأوضح: «التغير الإيجابي بميزان القوى العسكري، والذي حدث في منطقة من حلب، سيجعل حلب أكثر أماناً في الأيام القادمة، والوضع العسكري الميداني هذا يخدم الهدف السياسي، لذلك فالأمور تسير بالاتجاه الصحيح ولا أحد اليوم يلعب الدور السابق الذي كان يعيق كثيراً التقدم العسكري المطلوب في هذه المنطقة أو تلك»

الحسم العسكري وهم

وحول ما يبنيه البعض من استنتاجات تنطلق من التغير العسكري في حلب لتعيد

النفخ في قربة الحسم العسكري المقطوعة، أكد جميل: «الحسم العسكري وهم وقبض للريح. الحل عملياً هو سياسي - عسكري، بمعنى آخر فإنه قبل الوصول إلى طاولة المفاوضات النهائية والأخيرة، كل طرف يحاول أن يجمع نقاطاً أكثر في جعبته عبر عمليات عسكرية تعزز موقعه على الأرض، اليوم الجيش السوري وحلفاؤه استطاعوا أن يحققوا تقدماً جيداً في حلب، هذا التقدم الجيد في حلب سيساعد كثيراً على الحل السياسي، وأعتقد أنه يجب أن نرى هذه العملية بجديتها ليس هناك عمل عسكري من أجل هدف عسكري بحت، والهدف السياسي لا يمكن الوصول إليه أحياناً إلا ببعض الأعمال العسكرية التي تجبر الطرف الآخر على الذهاب إلى طاولة المفاوضات، وهذا ما يجري عملياً. ويبقى كلامنا الذي قلناه منذ اللحظة الأولى صحيحاً، وهو أن الانتصار الساحق من قبل طرف على طرف في سورية غير ممكن ومستحيل وسيؤدي إلى إطالة أمد الأزمة إلى ما شاء الله».

النفخ في قربة الحسم العسكري المقطوعة، أكد جميل: «الحسم العسكري وهم وقبض للريح. الحل عملياً هو سياسي - عسكري، بمعنى آخر فإنه قبل الوصول إلى طاولة المفاوضات النهائية والأخيرة، كل طرف يحاول أن يجمع نقاطاً أكثر في جعبته عبر عمليات عسكرية تعزز موقعه على الأرض، اليوم الجيش السوري وحلفاؤه استطاعوا أن يحققوا تقدماً جيداً في حلب، هذا التقدم الجيد في حلب سيساعد كثيراً على الحل السياسي، وأعتقد أنه يجب أن نرى هذه العملية بجديتها ليس هناك عمل عسكري من أجل هدف عسكري بحت، والهدف السياسي لا يمكن الوصول إليه أحياناً إلا ببعض الأعمال العسكرية التي تجبر الطرف الآخر على الذهاب إلى طاولة المفاوضات، وهذا ما يجري عملياً. ويبقى كلامنا الذي قلناه منذ اللحظة الأولى صحيحاً، وهو أن الانتصار الساحق من قبل طرف على طرف في سورية غير ممكن ومستحيل وسيؤدي إلى إطالة أمد الأزمة إلى ما شاء الله».

ظروف «جولة أخيرة» محققة

وفي إجابته عن سؤال المحاور حول سبب

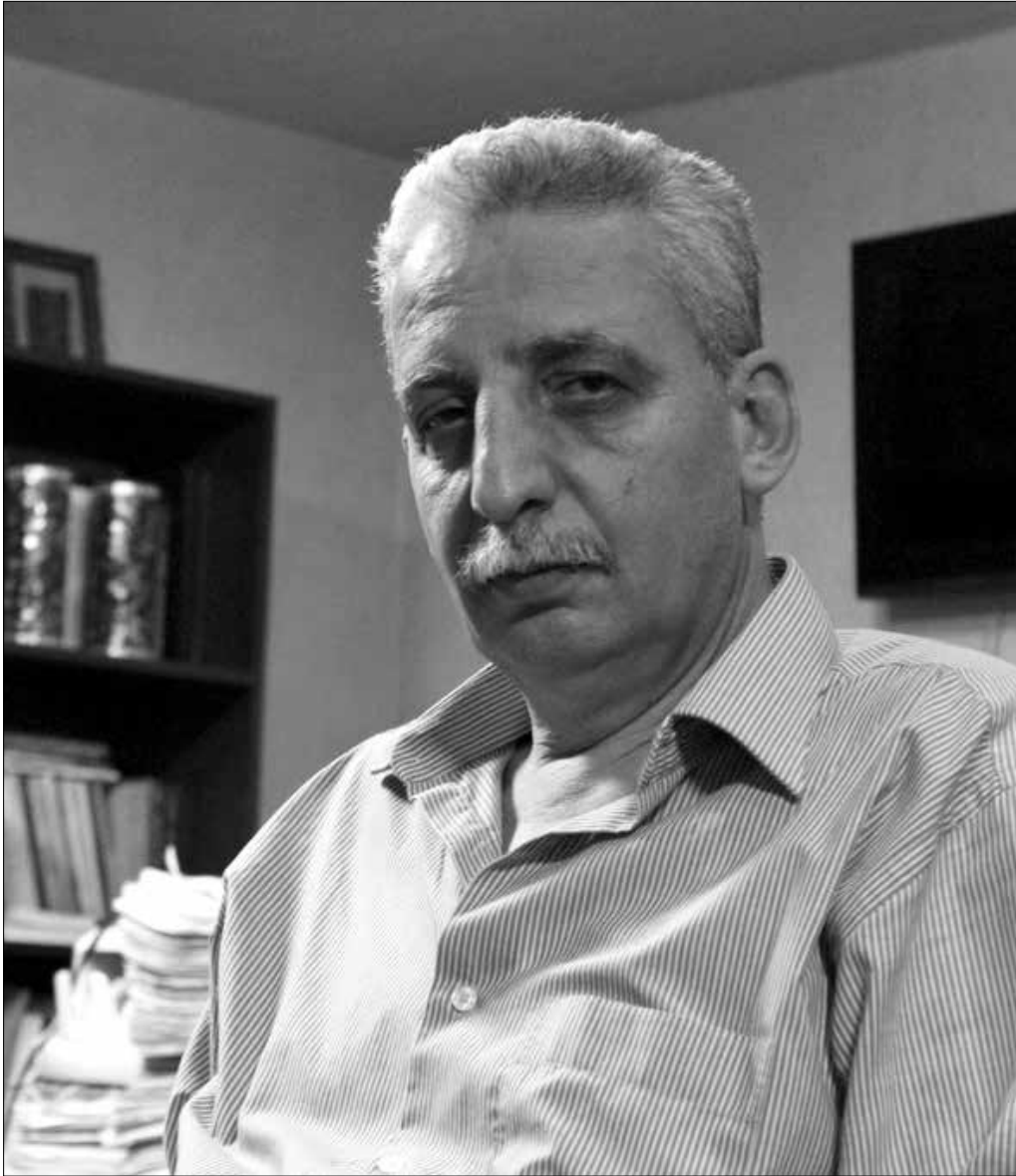
إصراره على أن الجولة القادمة هي الأخيرة، أوضح جميل: «أعتقد أن الظروف كلها لتحقيق ذلك (أن تكون الجولة المقبلة هي الأخيرة) يجب أن تتوفر، وهي لا تتوفر من تلقاء نفسها، ولكن يجب أن تصنع، ونحن من صنّاع هذه الظروف، صنع ظروف من أجل أن تكون جنييف الثالثة والأخيرة، وسبب الإصرار الأساسي هو معاناة الشعب السوري التي يجب إنهاؤها» وأضاف: «نحن، كجبهة تغيير وتحرير، وكمنصة موسكو، نبذل جهودنا ونعمل بإصرار وعناد بهذا الاتجاه، ونعتقد أن هذا الاتجاه هو الاتجاه الوحيد الذي يمكنه موضوعياً السير إلى الأمام.. الأفكار والحلول الأخرى كلها غير صالحة للسير إلى الأمام، لذلك نحن متفائلون ونعمل لكي نكون متأكدين من أن تكون جولة جنييف القادمة هي الأخيرة لأن الشعب السوري كفاء «تعتيراً» والأزمة السورية طالت أكثر من الحرب العالمية الثانية ومن الحرب الوطنية العظمى بالاتحاد السوفياتي. «حاجة»..!، يجب الانتهاء من هذه المأساة الإنسانية الكبرى، هذا الذي يدفعنا للقول بأن جنييف الثالث يجب أن يكون الأخير»

«اللعب على وتر الوضع الميداني اشتراط مسبق ولكنه مهم»

في تصريحات نشرتها وكالة تاس الروسية يوم الأربعاء، 27 تموز، وترجمها موقع «قاسيون» الإلكتروني أكد د. قدري جميل أن «الوضع في حلب يوضح ضرورة عقد المفاوضات السورية- السورية بأسرع ما يمكن»، مضيفاً: «إذا كان الوضع سيئاً في حلب، فإن ذلك يعني حاجة أكبر لعودة المحادثات، وإن محاولات اللعب على وتر أن الحالة الميدانية، هنا أو هناك، لا تسمح بعقد المفاوضات، ليس أكثر من اشتراط مسبق يجري تمويهه».

عرفات: الحلف التدخلي في سورية دخل طور التراجع عملياً

أدلى علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، الأسبوع الماضي بتصريحات صحفية تناولت آخر تطورات المشهد السوري على وقع تداخلها مع ما تشهده المنطقة والعالم.



وقال عرفات: «إن التطورات الجارية عملياً في الأوضاع السياسية على نطاق العالم هي مؤشرات تقول أن ميزان القوى الدولي يتغير بشدة وبشكل سريع وبثقل كبير، مستشهداً على سبيل المثال «بانضمام الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي، وتحضير إيران لذلك، وبدء ظهور بوادر تفكك الاتحاد الأوروبي، وأيضاً الحدث التركي الهائل المتمثل بالانقلاب العسكري الفاشل أو ما تلاه». وأوضح أن «ذلك كله هو عبارة عن تغيرات كبيرة تشير إلى أن المنطقة والعالم ذاهبة إلى تغيير كبير».

الحدث التركي وسورية

أما فيما يتعلق في سورية فقال عرفات: «إن هذه التغيرات أدت وتؤدي إلى استكمال عناصر الحل السياسي بشكل سريع، فالأميريكيون وحلفاؤهم الذين كانوا يماطلون في محاربة الإرهاب وفي الولوج إلى الحل السياسي أصبحوا مضطرين الآن إلى الذهاب نحو هذا الحل تحت الضغط الهائل لتغيير ميزان القوى والتغيرات ذات الطابع الإقليمي، وفي صفوفهم بشكل خاص». وحول موقع الحدث التركي وارتباطه بجملة التفاعلات المذكورة، أوضح عرفات أن «تركيا أولاً كانت لاعباً أساسياً وكبيراً تمكن عبره الأمريكيون وحلفاؤهم من لعب دور سلبي كبير وهائل في الأزمة السورية. أما اليوم، ونتيجة تطور الأحداث في تركيا فإن الدور التركي الإقليمي يتناهى مؤقتاً إلى الصفر، وهي لحظة هامة. فالدور التركي لم يعد كما كان سابقاً. الوضع التركي أصبح متأثراً بل أن يكون مؤثراً، واحتدمت كثلة التناقضات لا بل وانفجرت في تركيا. اليوم يوجد انقسام كبير في المجتمع التركي، ولدينا انقسام كبير في جهاز الدولة التركية. كل ذلك يسمح بتظهير واتساح التناقضات التي تجري في تركيا، وهو ما يدفع الأمريكيين وحلفائهم ويضطرهم للذهاب سريعاً لحل سياسي في سورية ووقف الممانعة والإعاقة للحل السياسي، وهذا ما رأيناه عملياً بعد اجتماع كيري ولافروف وبوتين في موسكو، حيث بدأت عملياً اجتماعات اللجان التخصصية في جنيف، وهناك اجتماع في الأيام القليلة المقبلة، أي الاجتماع الثلاثي الذي على الأغلب سيشكل دفعة كبيرة باتجاه عقد جلسة جديدة لجنيف، أرجح أن تكون جلسة قريبة وسريعة، بمعنى أن هذه الجلسة احتمال الوصول بها إلى صيغة حل هو احتمال كبير».

الاستحقاقات أمام المعارضة

وأضاف أنه «فيما يتعلق بالاستحقاقات التي تتعلق بالمعارضة الداخلية، فإذا نظرنا للوراء نجد أن الجلسات السابقة من جنيف كان فيها الكثير من الإشكاليات، منها أن وفد «الهيئة العليا للتفاوض» مازال يعتبر نفسه طرفاً وحيداً في التفاوض، علماً بأن الوقائع على الأرض لم تعد تسمح بذلك». وأوضح عرفات أن «المهمات المطروحة الآن هي تشكيل وفد واحد للمعارضة، والانتقال إلى المفاوضات المباشرة من أجل الوصول إلى حل،» معرباً عن اعتقاده بأن «هذه العناصر الآن أصبحت

جاهزة وربما نراها في الجلسة المقبلة». وفي الحديث عن العناصر الأخرى، عناصر محاربة الإرهاب، قال عرفات أنه «من الواضح على الأرض أن مستوى محاربة الإرهاب ارتفع، وخاصة ما نراه في شمالي حلب، حيث تتطور العملية الروسية في شمالي حلب بسرعة، وجرى عملياً إحكام الحصار على المدينة، وهذا مؤشر على ضعف الطرف الآخر وعدم قدرته على التحكم بالأمور. أي أننا بالتالي نسير على قدمين متوازيتين، قدم محاربة الإرهاب يسيّر إلى الأمام، والقدم الأخرى هي موضوع الذهاب إلى الحل السياسي الذي يجري التحضير له الآن».

«الرياض» والنفاهات الاضطرارية

وعن مفردات الحل السياسي للأزمة السورية، وهل هو مصاغ أم لا؟ أكد عرفات أن «الحل الحقيقي السياسي للأزمة السورية مصاغ وموجود وهو عملياً قرار مجلس الأمن 2254، وهو كاف لإطلاق الحل، ويحتاج للتنفيذ فقط». وأوضح أن «القضية هي التالية: في سورية هناك في الحقيقة استحقاق للتغيير، فالوضع قد نضج منذ فترة طويلة باتجاه ضرورة التغيرات، وهناك اعتراف من الأطراف كلها منذ سنوات، بأن البلاد بحاجة لتغيير حقيقي. ولكن ما حصل هو أن شكل تفجر الأزمة حرق الأمور عن التغيير الحقيقي. واليوم لابد من الذهاب إلى تغيير حقيقي، ونحن نتحدث عن تغيير جذري وشامل وواسع وعميق في النظام السياسي، وفي البنية الاجتماعية والاقتصادية السورية. وإن هذه التغيرات هي تغييرات مستحقة». وأوضح أن «الأزمة عملياً عقدت الأمور ومنعت هذه التغيرات بتدخلات خارجية، وتتشد داخلية من مختلف الأطراف. أما الآن فالأمور تسمح بالذهاب إلى حل، بعد انخفاض مستوى التشدد وانخفاض وعدم قدرة الأطراف المتدخلة على التدخل كما كان الأمر عليه سابقاً. وبالتالي انفتح الطريق أمام الذهاب إلى حل سياسي حقيقي في سورية. واليوم اختلف مستوى السيطرة على الأطراف المتشددة من جهة بعض أطراف المعارضة التي كانت عملياً تاتمر بأمر قوى خارجية. اليوم القوى الخارجية ليست بوضع يسمح لها بالضغط الشديد على هذه الأطراف، وهذه الأطراف ستكون مضطرة للبحث عن تفاهات، واعتقد أن الطريق يفتح الآن للذهاب إلى وفد واحد للمعارضة، وينفتح أيضاً للذهاب إلى تنفيذ 2254 وينفتح أيضاً إلى منع وضع شروط مسبقة أمام العملية السياسية. وإن هذه العناصر كلها تتوافر الآن، وهذا يسمح لنا بالقول بأننا ذاهبون إلى الحل».

«التركي» العاجز

وأعرب عرفات عن اعتقاده أن «هنالك إمكانية لتشكيل وفد واحد وليس موحداً للمعارضة لأن العناصر التي كانت تتيق تشكيل هذا الوفد ضعفت. وبكلام آخر، ففي آخر جلسة في جنيف معروف أن الذي أعاقها هو الطرف التركي. غير أن هذا الطرف التركي ذاته أصبح اليوم غير قادر على إعاقة

المهمات المطروحة الآن هي تشكيل وفد واحد للمعارضة والانتقال إلى المفاوضات المباشرة من أجل الوصول إلى حل

قال عرفات: «إن الجبير مازال يعيش بعض سابق، وإن ما يطرحه السعوديون قد أكل عليه الدهر وشرب، وصفقات من هذا النوع ليس لديها أمل ولا يمكن أن تحدث، فالطرف الروسي ليس بوارد عقد صفقات اليوم أساساً، ولقد ردت وزارة الخارجية الروسية على هذا الكلام بأن المصالح الروسية في المنطقة أكبر بكثير من موضوع صفقة أو شيء من هذا القبيل، أي أكبر بكثير مما يطرحه السعوديون. فالموضوع ليس مالياً واقتصادياً، الموضوع له طابع جيوسياسي بالمعنى الكامل. وبالتالي فإن الطرف السعودي غير مدرك للوضع، وهو منفصل إلى حد كبير عن الواقع، وي طرح طروحات غير قابلة للتنفيذ عملياً، ولقد تلقى ما يستحقه من الطرف الروسي حول هذا الاقتراح». وأضاف أن «هذا كان آخر ما لدى السعوديين عملياً من أجل الحفاظ على مواقعهم أو حفظ ماء وجههم، ولكنهم مضطرون الآن وليس بعد فترة طويلة لتغيير موقفهم، لأن ما جرى في تركيا عملياً أصاب كل الحلف التدخلي في سورية الذي دخل طور التراجع عملياً. وبالتالي على بلدان هذا الحلف أن يروا هذه المعطيات وأن يتصرفوا على أساسها لأنهم إن لم يفعلوا فإن هذه المعطيات ستتقلب إلى جانب سلمي عليهم وتتسع وتصيبهم، اليوم السعودية وقطر والمتدخلون كلهم أمام احتمال تكرار أحداث تشبه تركيا، وهنا لا نتحدث عن انقلابات ولكن عن تفاعلات تنذر بانهايات في هذه البلدان، إن لم تتصرف ولم تتخذ موقفاً حاسماً وحقيقياً لتمنع تطور ونمو الإرهاب الذي يهددها بشكل كبير مثلها مثل الآخرين وربما أكثر».

محدثات جنيف. الدور التركي هو الذي لعب دوراً أساسياً في تعليق وفد الرياض لمشاركته في المباحثات، ولكن الوضع في تركيا لا يسمح لها اليوم باتخاذ إجراءات من هذا النوع، وسيضطر الأتراك على الأرجح لدفع الأمور من أجل التخلص من الجوانب السلبية في هذه العملية، لأن الأزمة السورية ومجريات اليوم باتت تضغط على الوضع التركي سلباً. فالقوى المسلحة التي كان يجري دعمها عملياً من تركيا يمكن أن يرد نشاطها إلى الداخل التركي، وبالتالي الأتراك أصبحوا في حالة يربدون فيها الخلاص، لأن وزنهم أصبح أضعف موضوعياً، وبالتالي فقد زالت الكثير من العقبات أمام تشكيل وفد واحد للمعارضة، ولكن الأمور تحتاج إلى بعض الجهود لإنجاز هذه المهمة». وأضاف أنه «من جانب آخر فإن إعلانات الطرف الآخر كلها، أي النظام السوري، تقول أنه يريد حلاً سياسياً. وهو لديه وجهة نظر لا تتفق معه فيها، ولكن خلال الجلسة المرتقبة على طاولة المفاوضات اعتقد أن أطراف المعارضة مع طرف النظام تستطيع الوصول إلى اتفاق، خاصة وأن قرار مجلس الأمن 2254 واضح، والقضايا الملتبسة فيه ليست كثيرة. فالتضايقات الملتبسة التي هي موضوع نقاش هي شكل الانتقال السياسي، وشكل ما يعرف بـ«الجسم الانتقالي». وهناك اقتراحات عملية موجودة أصبحت متبلورة يمكن أن تقبل بها مختلف الأطراف».

«أكل الدهر عليه الدهر وشرب»..!

وحول عرض وزير الخارجية السعودي لصفقة مع الروس حول الوضع السوري

يا مارق على السويداء و«المي» مقطوعة..!



تمر بعض «الصهاريج» التي تنقل المياه من أمام الساكنين هناك لا تستقر أمام بيوتهم وتنقذهم من دفع آلاف الليرات ثمناً للمياه بل لتدخل بيوت أحد المسؤولين في محافظة السويداء وتفرغ حمولتها في مسبحه كي يتمتع سيادته بمتعة الصيف وعشرات الأحياء يحصلون عليها بالقطارة.

■ وائل هنذر

تعاني أغلب الأحياء والحارات في محافظة السويداء وريفها من عدم حصولها على المياه، عن طريق الشبكة التابعة للمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي، مما جعل الأهالي هناك يضطرون لشراؤها من أصحاب الصهاريج، وبأسعار باهظة تتكفل عليهم، وهم المنكوبون مسبقاً من شقاء المعيشة، وضيق الحال، ورغم الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الموارد المائية لمؤسسة المياه في السويداء، والتي تضمنت زيارة بئر أو اثنان ما زالا ضمن الخدمة، فإن تلك الزيارة العجولة والخجولة لم تغير في واقع المياه شيئاً، مما أثار استغراب الكثير من الفنيين في المؤسسة الذين أوضحوا بأن جعبتهم مليئة بالافتراحتات العملية التي لو نفذ بعضها لأكفَى أهالي السويداء من شر أزمتهم المائية ولكن لم يسألهم أو يسمعهم أحد.

عرائض أكثر وتطيش أكبر

نظم أهالي حي الجلاء القاطنين في الحارات الغربية للطريق المحوري ابتداء من دوار الجرة وحتى مفرق قرية كناكر و- بمتابعة من «قاسيون»- عدة عرائض تتضمن مطالبه مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في السويداء بتوفير وتنظيم دور فتح الماء باتجاه حاراتهم وقد شرحوا حجم معاناتهم في شراء صهاريج المياه سعة ال 20 برميل بكلفة 4000 ل س والتي لا تكفي أسبوعاً واحداً في هذا الصيف الحار ولكنهم لم يحصلوا على أجوبة شافية تساعدهم وتفرج أزمتهم.

حكي من وجع

حرصاً من قاسيون على متابعة الموضوع توجهت للقاء أهالي الحي المذكور في اليوم المحدد لدوران المياه في الحي، والتقت بأحد المواطنين القاطنين في حارة دوار الجرة، الذي قال: «أنا موظف والله يعلم بالحال كيف عايشين راتبي ما بيكفي أكل وشرب وفوق الموتة عصة قبر، صرنا نشترى المي شراء كل صهرج 20 برميل تكلف 4000 ل س احتاج بالشهر 3 صهاريج يعني 12000 ل س هذوله نص راتب وعيش يا مواطن اذا فيك تعيش» إحدى نساء الحي سألت «دخلك جريبتكم بيقراها هالمسؤولين و بشوفوا أخبارنا وأضاف قائلة بتقدر تكتب « نحنا بنشترى قطرة المي و غيرنا المي ما بتنقطع عنود مسؤول كبير بالمحافظة يعبى المسبح الخاص فيه ويا ويل مؤسسة المي إذا ما غيرت مي المسبح يومياً بتقوم الدنيا ما بتقعد نحنا منموت مية مرة و غيرنا عايش وبيتسبح كمان»

كما قال علي من سكان الحي «البلد بحالة مأساة وما بدنا عنب وناطور بدنا نأمن ها المي يا ربي شو سويننا ضاقت كتير علينا، قطعوا عنا الغاز والمازوت وزيت الكاز وحكموا فينا الفساد، وفوق هاد استكثروا المي فينا»

قرية عتيل عطشى

زارت قاسيون قرية عتيل وهي إحدى القرى السبع المحيطة بمدينة السويداء والتي تعاني من تزايد أعداد السكان فيها بسبب توافد المهجرين والسكن فيها، مما شكل ضغطاً إضافياً على مستوى الخدمات المتردي أصلاً

مستوى التغذية المائية في أحياء المدينة التي تعاني نقصاً حاداً في المياه علماً أن مدينة السويداء تتغذى بالماء من 25 بئر موجودة في المدينة 20 بئر فيها تعمل و20 بئر أخرى متواجدة في قرية الثعلة ما زال 12 منها يعمل وهذه الآبار المعطلة مردها لانقطاع التيار الكهربائي وانخفاض التوتر و4 آبار لا تتوفر لها الحماية الأمنية حيث تعرضت لسرقة المولدات والمضخات ولوحات التشغيل من قبل جبهة النصرة.

سلاح المياه من جديد

لا تمتلك مدينة السويداء أي مخزون مائي في الخزانات بل تعتمد على الضخ المباشر من الآبار، وعليه فإن توقف الضخ فسوف تنقطع المياه بشكل كامل ومباشر، وهذا ما يفسر إصرار فصائل جبهة النصرة على السيطرة على آبار قرية الثعلة كي تمنع المياه عن الأهالي.

اقتراحات تتطلب التنفيذ

لقد قدم الأهالي وبعض الفنيين بمؤسسة المياه اقتراحات موضوعية وعلمية وقابلة للتنفيذ وسيكون لها انعكاسها الإيجابي لحل المشكلة إذا ما طبقت بالسرعة المطلوبة وتتضمن تلك المقترحات بالآتي :

ربط الآبار العشرية الموجود في قرية الثعلة والآبار الخمسة المتواجدة في الكورنيش الغربي ورفع التقنين الكهربائي عنها بشكل كامل مما يضمن ضخ المياه على مدار الساعة لمدينة السويداء.

تأمين الحماية الأمنية لآبار قرية الثعلة بشكل جدي وخصوصاً أنها مجاورة لنقاط التوسع بحفر الآبار لتتناسب التوسع العمراني في مدينة السويداء، حيث يقدر عدد المشتركين كل عام ب 10000 مشترك وتأمين التكاليف المالية من الموارد المتوفرة.

حيث قام أهالي وسكان قرية عتيل باعتصام على الطريق العام الواصل بين السويداء ودمشق منذ عدة أيام، مطالبين فيه بتوفير مياه الشرب في القرية وتحدث لنا فادي وهو أحد شباب القرية: «دور المي عندي كان يوم الجمعة وكالعادة ما أجت المي واشترت 20 برميل بكلفة 2500 ل س ويمكن تكلفة النقلة بالريف أرخص من المدينة وهذا الشهر دفعت 7500 ل س ومن 5 أشهر هذه حالنا بالقرية ما حدا عم يرد علينا.

في حين قال مفيد: «نحننا مع هالبلد مو ضد حدا عنا 11 بئر بقرية عتيل شغال منها 5 آبار بس، والباقي خارج الخدمة صرنا على هذا الحال 3شهور، متتا لا حدا حاسس فينا قدام عيون الناس، الصهاريج بأخذ مي لرئيس البلدية يعني ناس بجز وناس خليفها بلا حكي أحلى»

وأكد طليع على ضرورة محاسبة المقصرين بالمحافظة وقال: «بدنا نجيب المسؤولين ونحاسبهم لأنو لو في حساب من الأول ما وصلت البلد لهون حاجي ربح من لقمة ودم المواطن»

من داخل المؤسسة

تشير مصادر من داخل المؤسسة العامة للمياه في السويداء على أن وحدة المياه في المدينة زودت أهالي حي الجلاء الذين تقدموا سابقاً بعريضة بصهاريج سعة 20برميل بشكل مجاني دون احتساب ثمن المياه من الفواتير وقد تلقى الأهالي وعوداً من مدير المؤسسة تقضى بتنظيم المياه والدور اعتباراً من يوم الأحد القادم، وأكدت مصادرنا هناك أنه سيصل لوحدة مياه السويداء خلال الأسبوع القادم 3مضخات كانت برسم الإصلاح في محافظة طرطوس، والمفروض أن تقوم الوحدة بتركيب المضخات على 3 آبار من أصل 5 آبار معطلة تتميز بغزارة الماء فيها، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على

لا تمتلك مدينة السويداء أي مخزون مائي في الخزانات بل تعتمد على الضخ المباشر من الآبار



إشاعة برائحة القرار.. و«الاتصالات» تقيم نفسها

والسرعة بشكل خاص، أي أن الشركة تقيم جودة الخدمة من منظورها ولا تأخذ بعين الاعتبار حديث غالب المشتركين عن سوءها!

لا تغرك السرعات!

ويتابع مدير التسويق للشركة العامة للاتصالات «الخدمة مبدأها تشاركية، وطبيعي أن يحدث بطء عند الضغط، فهذه القضية عالمية، والشبكة مصممة للتشاركية في الخدمة والاشتراك الشهري، للتوفير على المشترك كي لا يشترك بسرعات ثابتة أجرتها أكبر»، وتتيح التشاركية التي يتحدث عنها، بيع البوابة الواحدة لـ 8 مشتركين، وتقسيم السرعة والأجرة الشهرية عليهم. ولو افترضنا أن زبوناً قرر الاشتراك في بوابة سرعتها 1 ميغابايت كما تروج الشركة في اعلاناتها، سيكون نصيبه من السرعة 0,125 كيلوبايت/ثانية، وهذا ما لا تعلن عنه الشركة، وإن استخدام الثمانية للخدمة في وقت واحد وخاصة بأوقات الذروة مع تشغيل مقاطع فيديو، فذلك يعني انعدام الخدمة.

لنقطع الطريق على مروجي الخصخصة ما زالت الشركة العامة للاتصالات تقدم خدماتها للمواطنين رغم السلبات والشكاوى كلها وتردي جودة الكثير من الخدمات وهذا ما يجب التنبيه له والوقوف مطولا أمام أهمية الشركات العامة الخدمية، وأهمية تدارك عيوبها وتطويرها وتقويتها، وبذلك يتعزز دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقطع الطريق على الترويج للتشاركية والخصخصة تحت شعار «القطاع الخاص خدماته أفضل وأحدث».

للشركة هروباً للأمام، وخاصة وأن التسريبات السابقة وضعت ارتفاع التكاليف والأجور والتشغيل، ومولدات الكهرباء وقطع التبديل وأجهزة الحزم والبوابات إضافة إلى الكابلات، كاهم أسباب دراسة رفع الأسعار، لكن صاحب التصريح فضل على ما يبدو عدم تسمية الأمور بمسمياتها مستمراً بالتبرير «أسعار المحروقات ليست مؤثرة بشكل كبير ودائم وقد لا تكون مسوغاً لرفع الأسعار، وأحياناً يكون تأثيرها هامشياً، إلا أن كان سعرها سيدخلنا في هامش الخسارة».

دراسة رفع الأسعار شاملة

يرى صاحب التصريح بأن ما قيل كله عن رفع الأسعار «غير رسمي وغير موثوق»، ما لم يتم إعلان أي شيء بخصوص رفع الأسعار من قبل الشركة بشكل رسمي، ولا يوجد أي قرار بذلك، مضيفاً: «ليس هناك ضرورة للإعلان عن موضوع ما زال ضمن الدراسة حتى الآن» والتي تشمل وفق حديثه دراسة ليس تعديل الأسعار خدمة ADSL، بل تطال الخدمات الأخرى كلها ومنها المكالمات مما ينذر بما هو أعظم.

اليس الزبون دوماً على حق؟

يعترض المصريح على فكرة تدني مستوى الخدمة التي يرددوها الكثيرون ويعتبر أن هذا الاعتراض من قبل البعض ليس كافياً ليكون تقيماً صحيحاً فمقارنة مشترك هنا أو هناك لسرعة النت بأخرى عند مشترك آخر ليست معياراً فالشركة تقيم جودة الخدمة بمنظورها كونها تمتلك تجهيزات تكشف عن مستوى الجودة بشكل عام،

لا ترى الشركة السورية للاتصالات أي شيء «معيب» في دراسة «تعديل» أسعارها كما يحلو لها أن تسمي العملية

الشبكة الداخلية، التي أعلن العام الماضي عن مشروع لتوسيعها لم ينته حتى اليوم، على أمل أن يلمس المشتركون فرقاً في الخدمة نحو الأفضل مع نهاية عام 2015، وهذا الذي لم يحدث البتة. ومنذ بداية العام الجاري حتى اليوم، تم تركيب 165 ألف بوابة من أصل 350 ألف بوابة مخطط تركيبها هذا العام للقطاع العام والخاص، وهذا يعتبر رقماً كبيراً وخاصة وإن علمنا بأن كل بوابة تحمل حوالي 8 مشتركين، أي أن حجم الضغط سيكون ناتج ضرب عدد البوابات بـ 8.

تعديل الأسعار يعني رفعها

لا ترى الشركة السورية للاتصالات أي شيء «معيب» في دراسة «تعديل» أسعارها كما يحلو لها أن تسمي العملية، مثلها مثل باقي الجهات الحكومية، فكلمة «تعديل» أخف وقعاً من «رفع» على عامة الشعب، لكن في النهاية ستكون النتيجة الحتمية هي رفع الأسعار رغم محاولة الشركة المراوغة، حيث قال مدير التسويق في الشركة السورية للاتصالات فؤاد يوسف لوسائل إعلامية إن «دراسة تعديل الأسعار في الشركة دائمة ومستمرة ولا تتوقف، للأخذ بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية المتغيرة وطبيعة السوق، وهنا نقف على الميزانية إن كانت مقبولة أم غير مقبولة، ويتم تعديل الأسعار وفقاً لذلك» على حد قوله.

لم نقلها بعد!

اعتبر البعض التصريح الرسمي

حازم عوض

منطقياً، بعد رفع أسعار المحروقات -غير المنطقي- فإن الأسعار والخدمات سترتفع عاجلاً أم آجلاً بنسب معينة، حتى الحكومية منها، ومن هنا، انتشرت تقارير صحفية مؤخراً، مصدرها مجهول في الشركة السورية للاتصالات، يعلن بها عن نية الشركة رفع أجور خدمة الانترنت ADSL، التي يعاني أغلب مشتركيها من بطئها وتدني جودتها.

عدم اكتراث

وفقاً لبعض المشتركين الذين استطلعت «قاسيون» آراءهم، فقد يعتبر هذا التسريب من المصدر، تمهيداً للقرار القادم، لكن الشكوى هذه المرة ليست فقط على قرار وشيك برفع الأسعار، بل عن خدمة «سيئة» لم يتم حل مشاكلها جميعها، بينما تفكر الشركة برفع أجرتها. ويرى هؤلاء أن «أغلب نفقات الشركة والتكاليف التي تتحملها حالياً، هي لزيادة عدد البوابات وجذب مشتركين أكثر، بينما لا يتم الإنفاق على الصيانة والتجديد والتطوير وتوسيع الشبكة الداخلية». مؤكدين أن «تحميل الزبائن عبء تكاليف الشركة السورية للاتصالات، وعدم الاكتراث بالاشتراك الذي يدفعه الزبائن دون الحصول على خدمة سوية، عبارة عن استهتار بالمستخدمين والذين هم من يدفعون الاشتراكات».

توسع على حساب الجودة

وتستمر الشركة السورية للاتصالات رغم الشكاوى، ببيع بوابات الانترنت يومياً، مما زاد العبء والضغط على

صدمة أسعار جديدة تلوح بالآفاق، وكالعادة، بدت القضية على أنها تسريبات تحدث بها مصدر مجهول، وكالعادة أيضاً، نفت الجهة المعنية المعلومات لكن ليس تماماً، وهذا ما يتم غالباً قبل أي قرار حكومي من هذا النوع.

الإرهاب يضرب القامشلي

خسائر في الأرواح والممتلكات وتكاتف شعبي



تعرضت مدينة القامشلي يوم الأربعاء الماضي 27 تموز لتفجيرين إرهابيين تبناهما تنظيم داعش الإرهابي الفاشي. أسفرا عن سقوط أكثر من خمسين شهيداً و ما يقارب مائتي جريح. حسب الأرقام المعلنة في العديد من وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، فيما لا يزال البحث مستمراً عن المفقودين تحت الأنقاض وبين الركام.

داعش تبنى

يعتبر العمل الأخير الذي ضرب الحي الغربي، وفي منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة، هو الأكبر من نوعه في المدينة، من حيث حجم الدمار الهائل الذي خلفه، حيث كان هذا التفجير على أحد الشوارع الرئيسية من شوارع المدينة، وتتمركز على جانبيه بيوت سكنية، وعشرات المحلات التجارية، مما زاد من حجم الخسائر البشرية والمادية والمعنوية، وأفادت بعض المصادر الإعلامية أن تنظيم داعش الإرهابي الذي تبنى العملية، استخدم في عملية سيارة شاحنة يقودها انتحاري محملة بكميات كبيرة من المواد المتفجرة، فيما شهدت قائمة الشهداء ورود أسماء ستة أطفال وعشرة نساء، بينهم مهجرين من محافظات أخرى، والعديد من الكفاءات العلمية والمهنية، في حين ما زال البحث جارياً حتى ساعة إعداد هذا التقرير عن ستة من المفقودين الذين ما زالوا تحت الركام.

تفجيرات سابقة

اعتبرت مدينة القامشلي من المناطق الهائلة نسبياً في البلاد، خلال السنوات الأولى من الأزمة، حيث لم تشهد مواجهات عسكرية واسعة، إلا في حالة واحدة حدثت قبل أشهر، تمكنت القوى الحية في المجتمع، وبمساعدة قوى دولية حليفة، في حينه من إخمادها وإيقافها، ولكن المدينة كانت شهدت تفجيرات إرهابية، في عدد من الأحياء مثل «الحارة الوسطى» لمرات عديدة، ففي بداية العام الحالي تعرض هذا

الحي لتفجير راح ضحيته 16 شهيداً وأكثر من 60 جريح وخلف وراءه خسائر مادية كبيرة، وأعمال إرهابية أخرى في شارع الخليج وغيره..

وعي شعبي

أظهر أبناء المدينة خلال مختلف هذه التوترات، بما فيه بعد العمل الإرهابي الأخير، حساً إنسانياً عالياً، ومستوى متقدماً من الوعي الوطني، الأمر الذي تجلّى في تكاتف الأهالي من خلال عمليات الإنقاذ، وحملات التبرع بالدم الذي شارك بها مختلف سكان المدينة، حيث هرع السكان بعد سماع دوي التفجيرين للمشاركة بعمليات إزالة الركام وإنقاذ الضحايا وانتشال الشهداء وإسعاف الجرحى، وما زالت هذه الجهود حتى الآن قائمة بالاستعانة بالآليات الضرورية التي تعمل ليل نهار على إزالة الأنقاض، في حين يقوم البعض الآخر بالإصلاحات الأولية للبيوت التي تضررت جزئياً رغم بعدها نسبياً عن مكان التفجيرين لكن ذلك لم يشفع لها حيث انهارت النوافذ الزجاجية بالمنطقة المحيطة على مسافة كم من مكان التفجير، وأدت الشظايا المتناثرة لإيقاع إصابات عديدة في صفوف سكانها وخاصة الأطفال.

الم وغصة وأمل

تحدث الكثيرون من الأهالي هناك لوسائل إعلام مختلفة عن صعوبة المواقف التي تعرضوا لها أثناء القيام بأعمال الإغاثة والإنقاذ، وعن

مشاهداتهم لهول المصاب وحجم الدمار، ولم تكن دموعهم المختلطة بمشاعر الغضب والأمل، إلا دليلاً على قساوة الحدث وبشاعة المشهد تتلعم إحدى النساء وهي تتحدث عن عائلات بأكملها قتلها التفجير، وتضيف بغصة صوتها، بأنها لم تخسر أحداً من عائلتها، ولكن أبناء القامشلي كلها عائلتها، وبأن لها في كل حارة وحي أخت وأولاد وكل مصاب يصيبهم يصيبني.

ما بعد التفجير

يقول أحدهم «إذا وقعت واقعة كبرى، لا تضحك، لا تبك، بل فكر»، إن ما

حدث في مدينة القامشلي، وما حصل ويحصل في الكثير من مناطق البلاد، يستدعي أول ما يستدعي السعي لإيقاف نزيف الدم السوري، والابتعاد عن التشنجات وردود الأفعال، ويتطلب قطع الطريق على محاولات الاضطهاد في الماء العكر، أو محاولات تعكير المياه للاضطهاد فيها، وتجنب القراءات التبسيطية والسريعة للحدث، أو محاولات توظيف مثل هذه الأجواء لغايات حزبية، أو فتوية، وفي العموم فإن الرد المطلوب والحقيقي والثأر لهؤلاء الضحايا، يتطلب غث السير باتجاه الحل السياسي لازمة السورية، وإيقاف الكارثة الإنسانية.

تتلعم إحدى النساء وهي تتحدث عن عائلات بأكملها قتلها التفجير، وتضيف بغصة صوتها، بأنها لم تخسر أحداً من عائلتها ولكن كل أبناء القامشلي هم أهلها وعائلتها

منظمة الحسكة تدين تفجيرات القامشلي

تعرب لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية عن إدانتها الشديدة للتفجيرين الإرهابيين اللذين هزّا مدينة القامشلي يوم أمس الأربعاء 27 تموز 2016 وذهب ضحيتهما، أكثر من 50 شهيداً ومائتي جريحاً، حسب الأرقام المعلنة حتى الآن، فيما لا يزال البحث جارياً بين الأنقاض.

ترى لجنة محافظة الحسكة على أن هذه التفجيرات الإجرامية في القامشلي تبتغي جملة مآرب، منها: -المزيد من توتير الأوضاع، و نشر الفوضى، وخلق الأوراق، وتعميم الإحباط والتطرف، وتفعيل التناقضات الثانوية كلها، واستجراح ردود أفعال محددة تسهم في ذلك كله مرة أخرى، بعد أن فشلت كل محاولات تفعيل التناقضات الثانوية والوهمية. -التغطية على جهود الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري، ونشاطهم العسكري ضد قوى الإرهاب، بموازاة نشاطهم الدبلوماسي من أجل استئناف مفاوضات جنيف، وإطلاق الحل السياسي لازمة الشاملة التي تعصف في البلاد، بما يعيق التغيير المطلوب، ويحقق - إلى حين - الأهداف المتقاطعة لدى المتطرفين والمتشددتين، من كل حذب وصوب. -القيام برد فعل يائس على سلسلة الهزائم

العسكرية التي منيت بها القوى الإرهابية مؤخراً، بما يقدم تأكيداً جديداً على الإفلاس السياسي والأخلاقي، لقوى الإرهاب الفاشي، ومن يقف خلفها من مشغلين وقوى دولية واقليلية. إن لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية، إذ تجدد إدانتها لهذا العمل الإرهابي، وتعزي أبناء المدينة، وخصوصاً ذوي الضحايا، تدعو أبناء مدينة القامشلي، وعموم جماهير محافظة الحسكة، والفعاليات السياسية والاجتماعية، إلى التكاتف والتعاضد، والدفع باتجاه الحل السياسي بين السوريين، باعتباره الطريق الأقصر والأكثر فاعلية لحرر الإرهاب، وإيقاف نزيف الدم السوري، وكونه بوابة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل.

■ 28 تموز 2016

لجنة محافظة الحسكة
حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

احتجاج في المزة 86.. والمحافظة ترد: هذه مشكلتكم..!



تمتد من منطقة الربوة مروراً بالحارة الغربية في منطقة المزة 86 وصولاً إلى قطنا.

ساعدوهم بدل أن تنذروهم فأنتم الحكومة

الإنذار بالإخلاء بشكل عام، يشكل صدمة لسكان أية منطقة وهو ليس بالأمر السهل، إلا أن القضية تكون أشد وقعاً في أماكن المخالفات، حيث تعتبر الدولة نفسها غير معنية بتعويض سكان تلك المناطق، رغم أن تشييد مساحات واسعة من الأبنية المخالفة سيكون بالنتيجة ناجماً بشكل أو بآخر عن تقصير حكومي من نواحي عدة منها: عدم تأمين سكن بأسعار مناسبة، أو تسهيل تشييد الأبنية المخالفة عبر المحسوبيات، وكأن أزمة الفقر كلها والمناطق السكنية العشوائية التي تلف دمشق قد شيدت في غفلة عن الحكومة وخارج إرادتها، لتكتفي إذا ما ألم خطب ما يهدد الآلاف من المواطنين أن تقول «ما دخلني» فبدل أن تنذروهم ساعدوهم فأنتم الحكومة.

قادريين على الاستئجار في مناطق أخرى وغير مضطرين للبقاء تحت تهديد مستمر، علماً أن الإيجارات في تلك المنطقة متدنية جداً ولا يمكن الحصول على منزل بالأجرة ذاتها خارج المنطقة، عدداً عن صعوبة العثور على منازل للإيجار في دمشق بشكل عام.

المحافظة تنهز من مسؤوليتها

وحول آلية تعويض سكان حارة المغارة في حال تم إخلاء المنطقة، أوضح مدير دوائر الخدمات أن «محافظة دمشق لا تتحمل مسؤولية بناء المخالفات في منطقة خطيرة» سواء في هذه المنطقة أو غيرها، لافتاً إلى أنه «من الناحية الإنسانية ستؤمن المحافظة مراكز إيواء يمكن للسكان الانتقال إليها ريثما يعثرون على سكن بديل، رغم رفض الأهالي للفكرة وعدم تصديقهم لحجم الخطر المحقق بهم». وتقع حارة المغارة على درب تكهفات وفوالق قديمة عمرها مئات السنين

كون منطقتهم عشوائية ومخالفة. لكن، طلب المساعدة من المحافظة في إحداث مجرور صرف صحي جديد ومطابق للمواصفات السليمة، كان السبب في يقظة مفاجئة للمحافظة، حيث تم توجيه إنذارات بالإخلاء بعد زيارة عناصر البلدية وأعضاء مجلس المحافظة، وجاءت التحذيرات من خطورة الوضع، كما حملت المحافظة سكان المنطقة المسؤولية في حال البقاء في منازلهم ووقوع أي حادث، فالأرض تنزلق وغير ثابتة والمنازل آيلة للسقوط في أية لحظة مهددة حياة الجميع.

المحافظة للسكان استأجروا خارج الحي المهدد

العيش في منطقة كهذه، لم يكن خياراً سهلاً، بل كان أمراً مفروضاً على معظم سكان هذه الحارة، الذين اختاروا الاحتماء في منازل ضيقة بسقوف من صفيح، عوضاً عن النوم في الحقائق والشوارع، إذ أن معظم قاطني حارة المغارة من ذوي الدخل المتدني وبعضهم نازحين.

ومن جهتها أكدت محافظة دمشق على لسان مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق أن «المنطقة المذكورة تعتبر منطقة مخالفات، وغير مستقرة جيولوجياً بسبب تحرك طبقات التربة بعد هطول الأمطار أو نتيجة للحر الشديد».

وتابع في تصريحات صحفية: إن الحارة واجهت انهيارات سابقة، حيث وجهنا إنذارات للسكان بإخلاء المنطقة، داعياً المستأجرين كافة للخروج منها، فهم من وجهة نظره

أرواح المصفي

محافظة دمشق وعوضاً عن طرح حل مناسب ولائق بالمواطنين، كانت الإنذارات واقترح تأمين مراكز إيواء للسكان، للانتقال إليها بشكل مؤقت ريثما يجدون مكاناً بديلاً بأنفسهم، جُل ما قدمته.

الانهيارات مستمرة والمحافظة تنذرهم سكان حارة المغارة التي تعتبر منطقة مخالفات كما المزة 86 كلها، اشتكوا، صعوبة الحال، والتهديد الجديد الذي يواجهونه، بعد أن كان انزياح الأرض من تحت منازلهم يهدد حياتهم يومياً، إما بانتهيار المنازل جراء تصدع الجدران، أو بانتهيار الطريق المؤدية للحارة، والتي تكررت مسببة إصابات بين السكان هناك في حوادث سابقة.

واستناداً لحديث بعض الأهالي، فقد تكررت حوادث الانهيار في المنطقة على مدار السنوات السابقة، حيث انهارت منذ حوالي ثلاث سنوات غرفة بصاحبها الذي أصيب إصابات بالغة، وتكرر الانهيار منذ سنة تقريباً، مع انهيار محرس بمن فيه، فيما انهارت منذ حوالي الشهر، الطريق المؤدية للحارة بعمق 8 أمتار وتم ردمها.

طلبوا المساعدة فأنتم الإنذار

«إحداث مجرور للصرف الصحي مراعيًا للشروط الفنية، هو ما نحتاجه فقط من المحافظة» هذا ما أوضحه السكان في تلك الحارة، حيث يعانون بشكل أساسي من انسداده وطوفان المجرور الحالي، والذي قاموا بحفره بأنفسهم بشكل عشوائي غير تخصصي،

أهالي البوكمال وريف دير الزور: داعش.. الحصار والسجن الكبير..!

ويضاعف السعر لإيصالها إلى القرى والبلدات في الريف..!

الممنوعات تزداد اتساعاً!

لم تعد ممنوعات تقتصر على بعض المهن كالحلاقة والخياطة النسائية وأطباء النسائية وغيرها.. ولم تعد تقتصر أيضاً تحديد شكل اللباس للرجال والنساء والعلاقات الاجتماعية الريفية القائمة على الاختلاط والتعاون، أو على إلغاء التعليم بمراحله كافة وإغلاق المدارس، بل أصبح من الممنوع إعطاء دروس خاصة في المنازل، ومن يتم كشف أمره يتعرض للاعتقال والجلد، وربما تقطيع الأعضاء وقطع الرأس باعتبار أي تعليم - خارج أطرهم الفكرية - كفراً وارتداداً!

الناس تريد الخلاص..!

لقد أصبحت الحياة تحت هيمنة التنظيم الفاشي «جيماً لا يطاق» كما أكد العديد من الأهالي في اتصالات مع قاسيون، ويناشدون الشخصيات والقوى والدول التي لها تأثير العمل على إنهاء معاناتهم ومعاناة الشعب السوري ككل، وأنهم أصبحوا تقاطع نيران من الأطراف كلها.

القمح إلى 160 ليرة وتضاف له تكلفة الطحن والخبز أو الحطب لخبزه، وأصبح الخبز يباع بالرغيف بسعر 5 أرغفة صغيرة الحجم ورقيقة 100 ليرة وهي لا تكفي فرداً واحداً من الأسرة يومياً، ولم يعد بإمكان المواطنين تأمين لقمة عيشهم بسبب عدم وجود عمل، حتى الزراعة لم تعد كافية ولو لنصف المعيشة نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج من بذار وسماد ومحروقات وتوقف مشاريع الري ونذرة المياه..!

الكهرباء والماء..

ترتبط الكهرباء بتوفر المحروقات وأسعارها التي ارتفعت أضعاافاً، حيث ارتفع سعر 6 أمبيرات كهرباء لمدة ساعة واحدة صباحاً وأخرى مساءً، أي أمبيراً واحداً تقريباً كل يوم من 2700 ليرة إلى 4500 في الأسبوع، أي في الشهر حوالي 20 ألف ليرة، كما ترتبط مياه الشرب بالكهرباء، وأصبحت تكلفة ماء خزان المنزل عن طريق الصهاريج من مياه الينابيع المقبولة نسبياً للشرب 4000 ليرة في مدينة البوكمال، والمياه الخامية من نهر الفرات مباشرة 2000 ليرة،

السفر في طرق البادية، وإذا نفذوا ووصلوا إلى مداخل المحافظات الأخرى يتم احتجازهم في مخيمات ومعسكرات لعشرات الأيام وحتى الاعتقال، بتهمة التواجد في مناطق سيطرة داعش، ويضطرون أحياناً لدفع مبالغ للسماح لهم بالدخول .. أمّا أجور النقل المسموح به من دمشق إلى البوكمال فهي 40 ألف ليرة للشخص في الباصات و120 ألف ليرة بالفانات الصغيرة، بالإضافة إلى أن المرضى الذين بحاجة للعلاج ليس أمامهم إلا الموت مريضاً وقهراً!

الموت جوعاً!

كما نتج عن هذا الحصار أيضاً ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، حيث ارتفعت أجور النقل في برادات نقل المواد الغذائية، من دمشق إلى الميادين والبوكمال لحدود مليون ليرة للسفرة الواحدة ويتم دفع مليوناً آخر رشاً وياتيات للحواجز، ويحمل ذلك كله على جيب المواطن المستهلك، من قبل التجار المتعاونين مع داعش، والحواجز وطال الارتفاع أيضاً المواد الغذائية المنتجة محلياً حيث وصل سعر كغ



المواطنين الذين يعملون في دول الخليج، وجاؤوا لقضاء شهر رمضان والعيد مع أسرهم، ناهيك أن كثيراً من العوائل الأخرى تعيش على مساعداتهم وتحويلاتهم، وأنهم أيضاً خسروا فرصة عملهم، وأصبحت كلفة مغادرة الشخص الواحد تهريباً لا تقل عن 300 ألف ليرة، مع المخاطر بالاعتقال والتعرض للقتل إضافة إلى مخاطر الطريق على الحياة من الحواجز وقطاع الطرق ومشقات

ومن يقوم بتهريب الأهالي فحكمه القصاص وقطع الرأس، وأوقف كذلك موافقات المغادرة التي كان يمنحها بسبب المرض، وبالتالي أصبح المواطنون كما يقولون في سجن كبير..

قطع الأرزاق وقطع الأعناق..!

نتج عن هذا المنع والحصار احتجاز ليس مئات الآلاف من المواطنين المقيمين فقط.. بل أيضاً الكثير من

الحصار الذي يفرضه التنظيم الفاشي التكفيري - داعش - ليس على أحياء المدينة التي ما زالت تحت سيطرة الدولة، وإنما يشمل، أحياء المدينة الأخرى وريف دير الزور كاملاً، حيث منع التنظيم المواطنين من المغادرة خارج المحافظة إلى الحسكة أو دمشق، وكذلك المغادرة من الرقة إلى حلب وحمص وحماة..

«إن خط سير قيمة الليرة السورية خلال سنوات الأزمة، أشبه بعملية «انهيار بالنقاط»، إلا أن شبح الانهيار السريع لا يزال يحوم حول الليرة السورية وتحديداً منذ بداية 2016، حيث شهدت قيمتها في السوق المعبر عنها بسعر صرفها مقابل الدولار تراجعاً حاداً» هذا ما ورد في مقدمة ورقة عمل ندوة قاسيون الاقتصادية الثانية، فمسار قيمة الليرة يرتبط بكارثة الفقر والتدهور الاجتماعي الحالي، وبقدرة جهاز الدولة في المستقبل القريب، وبمؤدج إعمار سورية القادم..

ندوة قاسيون الاقتصادية 2 الليرة في خطر.. فما العمل؟!

عقدت جريدة قاسيون بتاريخ 23-7 ندوتها الاقتصادية الثانية بعنوان: «قيمة الليرة السورية وسعر صرفها مقابل الدولار»، حضرها مجموعة من الأكاديميين الاقتصاديين. نستعرض أهم ما جاء في المداخلات من توافقات وتباينات، حول الموضوع الشائك الذي وإن تقاطعت الآراء على العوامل التي أدت إلى أزمة الليرة السورية، إلا أنها لم تتفق تماماً على الحلول المطروحة للخروج..



المطلوبة، فربما ما كنا قد دخلنا أزمنا الحالية..

حول الوضع النقدي ومسألة سعر الصرف، انتقد د. كنعان السياسات النقدية والمالية المتبعة، معتبراً أن أدوات السياستين عديدة، إلا أن ما تم التركيز عليه هو سعر الصرف، ولم يتم استخدام على سبيل المثال سعر الفائدة، عرض النقد، حجم التسليف، خطة الدين العام.. ومالياً القروض بأنواعها، والتحصيل الضريبي، والإنفاق العام، وعجز الموازنة.

أما حول الحلول المقترحة لمواجهة أزمة سعر الصرف، وقلة الموارد، فسُورِد تفصيلها بشكل منفصل، إلا أنها قائمة على فكرة تمويل العجز عبر سندات الخزينة، وتحرير سعر الصرف، انطلاقاً من عدم توسيع عجز الموازنة، وسحب كتلة السيولة الفائضة المتداولة في السوق، مع ضرورة التوقف عن دعم سعر الصرف، الذي يعتبر د. كنعان أنه أعلى من السعر الحالي بمستويات جيدة..

أكد د. كنعان أن دعم المشاريع الصناعية وتحديداً الصغيرة منها هو ضرورة لتحسين قيمة الليرة، معتبراً أنه ينبغي في اقتصاد الحرب، أن تتم عملية تهينة هغارات في المناطق الآمنة وتؤمن المستلزمات والبنية التحتية وفي مقدمتها الكهرباء، لتعمل فيها المشاريع والورش والحرفيين الصناعيين.

الممكن أن تساهم بالضغط على القوى المتلاعب بقيمة الليرة قائلاً: «أنا أعمل بلجنة الهدف منها وضع قانون لحماية الليرة السورية، بدأ العمل على هذا القانون من الشهر الخامس 2014، تحول القانون للوزارة ومن الوزارة للحكومة ومن الحكومة للجنة الاقتصادية ومن اللجنة لوزارة العدل وهكذا دواليك.. ومنذ الـ 2014 والقانون ضائع في أدرج الحكومة حتى اليوم..»

ليختم د. يوسف بقول قد يبدو متشائماً بالظاهر، إلا أنه يعبر عن جزء من جوهر حل الأزمات الاقتصادية التي لا تنفصل عن الدور المهمين لقوى السوق الكبرى قائلاً: «طالما أن «دواعش الاقتصاد» موجودون بالداخل، وهم من يسيطرون على المفاصل الأساسية بالبلد لا يوجد حل ولا أمل! على الأقل اقتصادياً..»

د. علي كنعان

تحفيز الصناعة وفق «اقتصاد الحرب» بدأ الدكتور علي كنعان بتوصيف واقع الأزمة الاقتصادية في سورية قبل 2011، حيث يتضح عمق الأزمة من المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية الرسمية، حيث بلغ الفقر نسبة 30% من السوريين أي حوالي 6 مليون شخص، والبطالة وصلت نسبة 30%، معتبراً أنه لو تم الاستجابة لهذه المؤشرات الخطيرة، بالإجراءات

كما اعتبر أن «مؤسسات الدولة يجب أن تعود للعمل، وخاصة في الجهاز الإنتاجي وفي الجهاز التجاري والخدمي، وهو من أسس تصحيح الأوضاع الذي سيشمل سعر الصرف». حيث أكد أن سعر الصرف هو مؤشر مشفق، ينجم بالضرورة عن جملة إجراءات تحريك الإنتاج وتفعيل الدولة في العمليات الاقتصادية..

د. عمار يوسف

مع «دواعش الاقتصاد» لا حل اقتصادي الدكتور عمار يوسف تحدث باختصار عما يراه جوهر الأزمة الاقتصادية في سورية حالياً، فهو قد أحال مسألة سعر صرف الليرة، وواقع الفقر والاختلال الاقتصادي، إلى مصالح القلة الضيقة التي تتحكم بالسياسة الاقتصادية. وبحسب تعبيره: «دواعش الاقتصاد» في الداخل يضعون أيديهم على كل مفاصل الاقتصاد في البلد، وهم سبب التدمير الممنهج للبنية الاقتصادية وبالتالي النقدية، وهو ما أوصلنا لهذه الدرجة من ارتفاع سعر الصرف». مشيراً إلى أن السياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومات، كالتشاركية وعقلنة الدعم مثلاً، تهدف إلى إلغاء دور الدولة الاقتصادي، ما يتوافق مع مصالح هؤلاء. وقد ذكر تجربة خاضها، بما يخص الإجراءات القانونية التي كان من

د. منير الحمش

كانت البداية مع د. منير الحمش الذي تحدث عن خسارة الليرة سريعاً لوظيفة الادخار، مركزاً على دور الإجراءات والسياسات ي بداية الأزمة، التي أتاحت بيع الدولار للمواطنين والشركات، والتي أعطت الإشارة «للتخلص من الليرة». ثم وسع الحمش لوحة الرؤية، مؤكداً أن دور السياسات لا يقتصر على مسألة الإجراءات، وإنما يرتبط بمجمل التحول نحو اقتصاد السوق، الذي يمنع التنمية والنمو، مؤكداً أن عملية إعادة الثقة بالليرة، تتطلب الانتقال بالسياسات إلى الطرف الآخر، وهو أمر يحتاج «لجهود المواطنين جميعهم، وتكاتف القوى الشعبية للضغط على الحكومة لإجراء هذا التحول لإعادة وظيفة الدولة، عبر القطاع العام وهي ليست ضرورة اقتصادية فقط بل ضرورة وطنية، لضمان عدم التعدي على قوت الناس وحماية قيمة الليرة».

كما ركز د. الحمش على مثال دور الدولة في التجارة الخارجية والداخلية، معتبراً أنه ينبغي توسيع دورها في القطاعين، عبر استيرادها المباشر وعبر البيع في المؤسسات لصالح الدولة، وليس استثمارها لصالح مستثمرين بعينهم كما يجري اليوم..



د. منير الحمش



د. عمار يوسف



د. علي كنعان



السوري في الثمانينيات، وأدى حينها إلى ارتفاع قياسي في سعر الصرف. في المرحلة السابقة للأزمة تحقق نمو لم تتحقق تنمية، بحسب تقديرات الدكتور عربش، معتبراً بأن الاختلالات البنوية بالاقتصاد السوري، لا علاقة لها بالبلية.

الأزمة بحسب الدكتور عربش تكشف من جديد ريعية الاقتصاد السوري، فاليوم يعتمد الاقتصاد السوري بدرجة كبيرة على تحويلات المهاجرين من الخارج التي تقدر بـ 7 مليون دولار يومياً، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية ومساعداتها، والتي اعتبر أن إنتاج سلعتها يجب أن يكون محلياً.

أشار د. عربش إلى بعض العوامل التي تؤثر على عرض وطلب الدولار، فتركيا تصدر لسورية اليوم 1.8 مليار دولار، بينما الحكومة تقول: أننا نستورد 87 مليون دولار، ما يعني أن حجم القطع الأجنبي الذي يتحول إلى تركيا عبر الإدخال غير الشرعي للبضائع وحتى للمناطق داخل السيطرة هو كبير جداً.

ختم د. عربش بأنه دون جهاز إنتاجي لا يمكن حل الأزمة، بالإضافة إلى اقتراح بدعم الدولة لـ 20-30 سلعة وتوسيع العرض السلعي عن الطلب، معتبراً أن اللجوء إلى التمويل بالديون عبر سندات الخزينة، هو أمر مقبول خلال الأزمة..

قرارات سياسية تخرج عن الحكومة، للضرب بيد من حديد». مشيرة إلى الموارد المهدورة من هروب رؤوس الأموال وتحويل الأرباح للخارج، ومن عدم فرض ضريبة على حوالي 100 شخص مهيمنين على الاقتصاد السوري قائلة: «ألا ينبغي التفكير بضريبة أرباح رأسمالية على هذه الشرائح؟!»، بالإضافة إلى الفساد، وضرائب على العقارات التي تضخمت أسعارها والمضاربة عليها. مشيرة إلى خسارة الخزينة العامة لموارد هامة من شركات الاتصالات، بعد تحويلها من نظام امتياز إلى نظام رخصة، مشيرة إلى أنه ينبغي الانتباه إلى أن الشركات المالكية لمشغلات الخليوي، هي شركات أجنبية، لا يزال لها الحق في تصدير الأرباح للخارج وبالقطع الأجنبي.

معتبرة أن حل أزمة الليرة، يكون بكبح التضخم، عبر الدعم للإنتاج المحلي المغذي للطلب المحلي، مع سياسة واضحة تتوجه للشرائح المحتاجة والفعالة في الاقتصاد الوطني.

د. زياد عربش
ريعية الاقتصاد السوري مستمرة!
تحدث د. عربش أن أزمة الاقتصاد السوري، كاملة في أنه اقتصاد ريعي، حيث في الأزمات تظهر قدرات الاقتصاد، وقد تبينت قدرات الاقتصاد

في الربط بين مسألة ارتفاع سعر الصرف، وبين مستويات التضخم. مشيراً إلى أن مسببات التضخم كلها تفعل فعلها في سورية، فالتضخم الناتج عن نقص العرض عن الطلب، موجود في سورية، حيث انخفض كل من العرض والطلب، ولكن تسارع انخفاض العرض كان أعلى. والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف موجود أيضاً، وكذلك التضخم الناتج عن زيادة الكتلة النقدية عن الكتلة السلعية. كما أن السياسات أضافت نوعاً رابعاً من التضخم، فهناك «تضخم كامن أو مكبوت، حيث يتم لجم الأسعار عبر الدعم، وله آثار إيجابية اجتماعية، وهو لا يظهر إلا عندما ينفلت بعد رفع الدعم، وهو ما حدث عندما تم عكشة الدعم»

اعتبر د. فضلية أن الإجراءات التي اتخذت بمجال النقد، وضعت النقد كهدف، ولم تعالج قيمة العملة، التي هي محصلة للوضع الاقتصادي، مؤكداً أنه في النهاية «قيمة الليرة من قوة الاقتصاد، السياسات لا تريد أن تركز على هذه النقطة، بينما المسألة جوهرها هنا في الإنتاج»، معتبراً أن مهمة المركزي هي تصحيح اختلالات سعر الصرف، بينما دعم قيمة العملة هي مسألة تدخل فيها عوامل عديدة، وهي مهمة السياسة الاقتصادية والاستثمارية.

علق د. فضلية على سياسة «تجفيف السيولة» سواء بشكلها الأخير عندما تم تقييد تدفق السيولة من الودائع في المصارف، أو بسياسة إيقاف الإقراض بشكل تام، منذ شهر 3-2012، حيث كان الهدف لجم حركة الأموال، ما أدى إلى تشوه الاقتصاد، وتقلصه، ومعيقاً الاقتصاد الإنتاجي.

انتهى د. فضلية إلى أنه ينبغي التركيز على النقد والحلول النقدية إلى حد معين، معتبراً أن طرح سندات الخزينة ينبغي أن يكون موقوفاً بمسألة إنتاج السلع باعتبارها الحل الحقيقي لتراجع قيمة الليرة. خاتماً حديثه بالقول: «الإنتاج.. ثم الإنتاج.. ثم الإنتاج».

د. رشا سوروب
الأرباح تهرب للخارج

أكدت د. رشا سوروب على ضرورة توقف الانجرار وراء سعر الصرف، والعمل الجدي للحفاظ على قيمة الليرة، لأن سعر الصرف هو تحصيل حاصل لقوتها، معتبرة أن الهدف الأساسي للسيطرة على التضخم وليس على سعر الصرف، عبر التغطية بالإنتاج المحلي. منتقدة السياسات الحكومية التي بمقابل هذه الضرورات، قامت بزيادة التضخم عبر زيادة التكاليف، وتحديد مع رفع أسعار المحروقات الذي يعتبر رفعا للمستوى العام للأسعار. مؤكدة أنه ينبغي عكس السياسات لتتجه نحو تخفيض التكاليف، وهذا غير ممكن إلا من خلال الدعم، وتشجيع الإنتاج عموماً، ومن ضمنها المشاريع الصغيرة والورش، وهذا أولاً. أما ثانياً: فينبغي الحد من استيراد السلع الكمالية، فلا زالت المستوردات غير الضرورية ومن تركيا والسعودية أيضاً تملأ السوق السورية. النقطة التي ركزت عليها د. سوروب، كانت مناقشة مسألة نقص الموارد وعجز الموازنة، فاعتبرت أن الموارد متوفرة، إلا أنه من الممكن تعبئتها رغم تخلف سياساتنا النقدية والمالية، «ولكن الأمر يتطلب وبشكل ملح،

د. رسلان خضور

ضرائب الريح تكفي.. إن سددت!

د. رسلان خضور أشار إلى طريقة التعامل مع مسألة سعر الصرف، موضحاً أنه ينبغي التمييز بين إدارة سعر الصرف، وسياسة سعر الصرف، فالتركيز على الأولى يقود إلى تركيز الانتقاد على أداء مصرف سورية المركزي، وإغفال أن سياسة سعر الصرف هي المحدد وهي ليست مسؤولية المركزي وحده.

معتبراً أن كلاً من السياسة والإدارة لم تكن موفقة من حيث الإجراءات.

أكد د. رسلان أن سعر الصرف هو موضوع إنتاجي، مرتبط إلى حد بعيد بجانب الإنتاج الحقيقي والمادي، معتبراً بأنه رغم الحرب، فإن ظروف الإنتاج تبقى متاحة نسبياً، ويجب أن تبقى لأنه الأساس.

أشار د. رسلان إلى عوامل تتعلق بمسألة تأمين الموارد، والتي تؤثر على توسيع الإنتاج، وعلى قيمة الليرة وسعر صرفها. فطرح تساؤلاً حول خروج مئات المليارات من البلاد خلال الأزمة، بسهولة وأريحية؟! كما نوه إلى أن ضرائب الأرباح بمعدلاتها الحالية تستطيع أن تغطي جزءاً هاماً من عجز الموازنة فيما لو تم تحصيلها فعلياً من كبار الرابحين.

م. حسان قطنا

الاستثمار العام الزراعي.. صفراً!

تحدث المهندس والخبير الزراعي محمد حسان قطنا حول الارتباط بين تخططات سعر الصرف، واتجاه قيمة الليرة للتراجع، وبين وضع القطاع الزراعي، حيث اعتبر أن التأثير متبادل، فتغيرات سعر الصرف تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة جملة نتائج أهمها الارتفاع الكبير في تكاليف المستلزمات، لزيادة تكاليف القمح بنسبة 94%، والقطن 77.5%، والبطاطا 276%، وغيرها.. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع قدرات المزارعين على الإنتاج الزراعي، حيث تراجع الإنتاج الزراعي خلال الأزمة من 13 مليون طن إلى 7 مليون طن.

مشير إلى أن مشاكل العقوبات تلتها مشاكل السياسات الاقتصادية التي رفعت أسعار المستلزمات، ومن ثم عدم وجود خطة عمل للزراعة خلال الأزمة، والتضييق المالي بعدم الإنفاق والاستثمار الزراعي، مقابل رفع أسعار المستلزمات، وكانت النتيجة تدهور الناتج الزراعي، وتوسع ظاهرة التهريب إلى دول الجوار.

ركز المهندس قطنا، على مسألة الاستثمار الزراعي العام، مشيراً إلى أنه قبل الأزمة كان ضئيلاً وهامشياً، فعلى سبيل المثال من موازنة 20 مليار ليرة لوزارة الزراعة سابقاً: 10 مليار دعم زراعي، و2 للصناديق، و8 للنفقات الجارية، ليتبقى 3-2 مليار استثمار فعلي، وبالتدقيق تساهم المنظمات الدولية الداعمة بالجزء الأهم منها، ليكون الإنفاق الحكومي العام على الاستثمار بالزراعة لا يتجاوز 1 مليار ليرة! أكد قطنا بأن الاستثمار العام اليوم أصبح غير موجود، ما يعني أنه لا يمكن حل أزمة الزراعة، وتحسين قيمة الليرة، فدون استثمار عام لا يمكن توسيع القطاع.

د. عابد فضلية

«الإنتاج ثم الإنتاج ثم الإنتاج»
اعتبر د. عابد فضلية، بأنه ينبغي التركيز



د. رسلان خضور



م. حسان قطنا



د. عابد فضلية



د. رشا سوروب



د. زياد عربش

تقاطعات..

اتفق جميع الحاضرين على أن السياسة الاقتصادية مساهم فعال في أزمة تراجع الليرة، وارتفاع سعر الصرف، وتباينت الآراء في حجم المسؤولية، إلا أنها اتفقت بمجمها على أن الإدارة والإجراءات كانت سلبية، بينما السياسة لم تبالي لمسألة قوة الليرة، الكامنة في ضرورة دعم الإنتاج المحلي، وفعلت كل ما هو مخالف لهذا..

ليكون القاسم المشترك في حديث الجميع حول الحلول، هو دعم أو تشجيع أو تمويل الإنتاج المحلي من زراعة وصناعة..

اختلافات..

رغم اتفاق جميع المداخلين على أن مسألة عدم توفر الموارد، وعجز الموازنة هي مشكلة تتطلب المواجهة، إلا أن طرق العلاج اختلفت، فالبعض رأى بأن المسألة يمكن حلها واستدانة الحكومة من رؤوس الأموال عبر سندات الخزينة، والبعض رأى أن الموارد متوفرة إلا أن المسألة ترتبط بالقرار بتحصيلها من القوى المهيمنة اقتصادياً، بمنع هروب رؤوس الأموال والأرباح للخارج، وإلزام هؤلاء بدفع ضرائبهم المستحقة أو بفرض ضريبة أعلى على نشاطهم أو غيرها من الطرق التي ستكون نتائجها السلبية أقل ضرراً من تحميل مستقبل السوريين المزيد من عبء الديون.

«قاسيون» في ندوتها الاقتصادية..

السياسة الاقتصادية تثبت السعر الوهمي للدولار!



قدمت عشتار محمود مسؤولية القسم الاقتصادي، مداخلة قاسيون للندوة الاقتصادية الثانية، التي كان محورها قيمة الليرة وسعر صرفها مقابل الدولار محورها.. ونورد هنا نصها بأهم محاوره:

سعر صرف الليرة مقابل الدولار، هو تعبير عن قيمة الليرة، التي هي «بيت القصيد»، ومن المفترض معرفة العوامل الرئيسية المؤثرة في قيمتها الفعلية، للبحث في مقدار التراجع الحقيقي في قيمة الليرة. وقد اعتمدنا طريقتين رئيسيتين: الأولى: عبر التوازن بين الكتلة السلعية والنقدية، والثانية عبر القوة الشرائية لليرة.

هل سعر الصرف الفعلي قرابة 300؟!

بناء على الطريقة الأولى يتم اعتماد معادلة معروفة لتحديد كمية النقد الضرورية، والتي يمكن من خلالها معرفة التغير في قيمة الوحدة النقدية الواحدة، أي الليرة.

فالفيرة تتراجع مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وهو الذي تراجع عن عام 2010 وفق أقصى التقديرات بنسبة 61% في نهاية عام 2015. أما العنصر الثاني المؤثر هو: تضخم الكتلة النقدية باليرة، أي كمية النقد المتداولة في السوق السورية، وقد افترضنا أنها تضخمت بمقدار عجز الموازنة الوارد في كل موازنة من موازنات أعوام الأزمة، أي بنسبة تقارب 236%، وبفرض بقاء سرعة دوران النقود ثابتة عند 1.3. فإن القيمة التقديرية لليرة معبراً عنها بسعر الصرف تكون قرابة 287 ليرة مقابل الدولار في نهاية عام 2015. منطلقين بالمعادلة من افتراض أن السعر الرسمي قبل الأزمة 47,5 لير مقابل الدولار هو سعر توازني.

أما الطريقة الثانية في التقدير، فهي قائمة على القوة الشرائية لليرة، فإذا ما كانت 30 ألف ليرة سورية، هي وسطي الإنفاق الشهري المطلوب لتغطية الحاجات الضرورية لأسرة في عام 2010، فإن المبلغ المطلوب في نهاية عام 2015 وفق حسابات قاسيون لتكاليف المعيشة يبلغ 178 ألف ل.س، وبالتالي سعر صرف الليرة يفترض أن يكون 282 ليرة مقابل الدولار. ما يشير إلى تقارب بين طريقتي الحساب، وينبغي الإشارة إلى أن سعر الصرف الرسمي في المصرف المركزي، في نهاية عام 2015 كان 307 ليرة مقابل الدولار، أي ليس بعيداً عن هذه الحدود بكثير..

ماذا حصل في 2016؟!

لكن ما الذي حصل خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016؟ وصل سعر الصرف في السوق إلى 620 ليرة مقابل الدولار، وسعر المركزي وصل

إلى أعلى سعر له 565 ليرة مقابل الدولار. أي ما يعني أنه خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016، كانت الليرة تخسر شهرياً 8% من قيمتها!

والعوامل جميعها التي تؤدي إلى خسارة الليرة لقيمتها بهذا الشكل السريع لم تتغير: أي بالدرجة الأولى وضع الناتج المحلي الذي يفترض أن يتراجع بحددة لتراجع الليرة بهذا المستوى، وهذا لم يتم حيث تتفق التقديرات جميعها أن تباطؤه في عام 2016 سيكون أقل من أي عام خلال الأزمة. ما يدل على أن موجة مضاربة عالية ومقصودة هي التي أدت إلى هذا الارتفاع، أي أن السعر ارتفع من قرابة 300 إلى ما يزيد عن الـ 600 بفعل موجة مضاربة!

هل السياسات

ثبتت السعر الوهمي؟!

فماذا كانت ردة فعل الحكومة والسياسة الاقتصادية؟!

عملياً السياسة الاقتصادية رفعت السعر الرسمي بنسبة 84% خلال 2016 ليواكب هذا السعر المضاربي، أي رفعت سعرها إلى مستوى السعر الوهمي، ثم عندما قامت بعملية تخفيض السعر، لم تعده إلى المستويات السابقة، بل أبقت عند مستوى أعلى وهو 470 ليرة مقابل الدولار، أما الأهم بأن السياسة الاقتصادية قامت في الفترة ذاتها بإجراء يؤدي عملياً إلى تحويل هذا السعر الوهمي إلى سعر حقيقي، أي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لليرة، وذلك عندما قامت برفع أسعار المحروقات، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى 260 ألف ليرة شهرياً وفق حسابات قاسيون، أي أن سعر الصرف الفعلي أصبح يقارب 412 ليرة مقابل الدولار..

وهنا ينبغي أن نقول بأن عوامل تراجع الناتج المحلي، وتزايد الكتلة النقدية تؤدي

إلى تراجع في القيمة الحقيقية لليرة، وبالتالي ارتفاع حقيقي في سعر الصرف، إلا أن المضاربة التي ترفع السعر بشكل وهمي، تلاقي استجابة من السياسة الرسمية عندما يتم رفع السعر الرسمي، ثم رفع مستوى الأسعار.

ما الذي ينبغي فعله لنحمي الليرة؟!

ينبغي عملياً أن تتصدى السياسة الاقتصادية للعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لليرة. وذلك أولاً بزيادة الناتج السلعي المحلي، وتخفيض الكتلة النقدية المطبوعة التي لا يتم تغطيتها بناتج حقيقي، أي لا تستخدم في الإنتاج، وينبغي أيضاً المحافظة على القدرة الشرائية لليرة، وذلك بتخفيض أسعار السلع الأساسية. ومجمل المتطلبات السابقة، لا يمكن أن تتم إلا عبر استخدام ما تبقى من الاحتياطي، واستخدام المال العام في توسيع مقصود للإنتاج، والاستهلاك، وهذا لا يتم إلا عبر الدعم.

دعم القوى التي تطلب الليرة أي المنتجين المحليين وأصحاب الأجور، وليس استخدام

الاحتياطي لدعم القوى التي تطلب الدولار أي كبار المستوردين والمضاربين وشركات الصرافة وأصحاب الربح في المصارف وغيرها، كما تم خلال الأزمة، ويتوسع اليوم.

ولدى قاسيون حسابات رقمية، تثبت كيف يمكن بمبلغ يقارب 822 مليون دولار، أن نخفض الأسعار بنسبة 40%، ولكن إذا ما تم استخدامها، لتخفيض أسعار المازوت ودعمه، ودعم السكر والأرز، ودعم الأعلاف الحيوانية. وباستخدام مبلغ يقارب 500 مليون دولار، لتمويل الصناعة العامة والخاصة، يمكن تحقيق نمو صناعي خلال العام القادم بنسبة 10%، بعد أن تراجع الناتج الصناعي بنسبة 66% خلال الأزمة.

كما قدمت المداخلة مقارنة لنموذجين من السياسات الاقتصادية في التعامل مع أزمة تراجع العملة، من لبنان ومن روسيا، موضحة أننا ننهج في السياسة النقدية والمالية النهج اللبناني الذي أوصل لبنان إلى دولة منهارة، سلمت مفاتيح إعادة الإعمار لأمراء الحرب، وهو ما سنفصل به لاحقاً..

ليرة ضعيفة.. جهاز دولة ضعيف

استضاف المركز الثقافي العربي في جرمانا، مساء 7/23، محاضرة اقتصادية بعنوان «الليرة السورية.. مفترق طرق 2016»، ألقته عشتار محمود، مسؤولية القسم الاقتصادي في جريدة «قاسيون».

تناولت المحاضرة أسباب تراجع قيمة الليرة السورية خلال أعوام الأزمة، ودور السياسات الاقتصادية في هذا التراجع. وقد استعرضت المحاضرة نموذجين من السياسات التي عالجت تراجع قيمة العملة، وهما النموذج اللبناني والنموذج الروسي. وخلصت إلى القول بأن إيقاف تراجع قيمة العملة، ومن ثم تحسين قيمتها، يتطلب جملة من الإجراءات على رأسها تعزيز الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة لمصلحة الأجور.. كما اعتبرت المحاضرة استمرار السياسات الحكومية المتبعة خطراً يهدد جهاز الدولة السوري ونموذج إعادة الإعمار القادم. وقد شهدت المحاضرة حضوراً واسعاً، وأعقبها نقاش لم يبق ضمن حدود الاقتصاد بل تعداها إلى تناول الجوانب السياسية للإجراءات الاقتصادية..

«أرقام تركيا» تدفعها نحو روسيا دفعا..!



■ عثمان محمود

انكمش الناتج المحلي التركي بالأسعار الثابتة في الربع الأول من العام الحالي 2016 بمقدار 6% خاسراً ما مقداره 11 مليار دولار عن الربع الأول من العام الماضي، وخسرت الليرة التركية 11% من قيمتها خلال العام الحالي..

بلغت آخر تقديرات الدين العام التركي في شهر تموز 2016، 447 مليار دولار، أي ما يصل إلى 62% من الناتج في عام 2015، حيث تضاعفت عملياً تقديرات الدين العام بين بداية 2016 والنصف الثاني من العام الحالي. تعمق المؤشرات التركية الهشة في هذا العام من أزمة الاقتصاد التركي، التي بدأت تظهر منذ عام 2011، بتراجع الإنتاجية الإجمالية للعوامل «أي نسبة المخرجات إلى المدخلات» والتي أصبحت سالبة منذ عام 2011، بحسب ما يشير التقرير الملخص للبنك الدولي عن الاقتصاد التركي في النصف الأول. وتضاف أيضاً إلى التراجع في التدفق الاستثماري الخارجي، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من 20 مليار دولار في 2008، إلى 16,8 مليار دولار في 2015، بتراجع بمقدار 19%.

ترتبط الاضطرابات في الاقتصاد التركي في العامين الماضيين، بتدهور العلاقات الاقتصادية مع روسيا، فتجارياً أدى تقييد تركيا بالعقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا إلى تراجع بمقدار 48% في الصادرات التركية إلى روسيا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015، لتشهد الصادرات التركية في شهر 8-2015 أدنى مستوى لها منذ عام 2010. حيث كان حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا في عام 2014 يبلغ مقدار 31 مليار دولار، منها واردات روسية إلى تركيا، و9,8 مليار منها صادرات تركية إلى روسيا. توقفت الصادرات التركية في العام الحالي، بعد المنع الروسي منذ حادثة إسقاط الطائرة الروسية، واستمرت الواردات ولكن بحجم لا يتعدى 1,4 مليار دولار من روسيا إلى تركيا في النصف الأول من العام الحالي.. كذلك الأمر بالنسبة لقطاع السياحة التركي، حيث تراجع الناتج السياحي في تركيا في

السياسة التاريخية التي كانت عنصر توتير هام في الحروب العالمية.. فهل ستقدم النتائج الإيجابية للتقارب الروسي- التركي نموذجاً تحاكيه أوروبا الملزمة التزاماً تاماً حتى اليوم بخساراتها الفادحة من اللحاق بالنهج الأمريكي؟! فالأمريكيين يسعون جهدهم لإفشال المشروع الأوراسي، للتحالف الطبيعي بين روسيا وأوروبا، حتى لو كان ثمن ذلك الفوضى وحتى التفكك في الاتحاد الأوروبي، وهم يفقدون ترويجاً قدرتهم على التحكم بمسار الحليف المتين السابق: تركيا.

يضاف إلى ذلك أن الأفق أصبح مفتوحاً لتعويض الخسارة الاستراتيجية لتركيا من التوقف في مشروع السيل الجنوبي، الذي كان سينقل عبر تركيا حوالي 63 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، والذي سينشأ خزانات تجميع كبرى على الحدود التركية الإيرانية تزود أوروبا بالغاز الروسي، أي يعطي تركيا ميزة ونقطة قوة في علاقاتها الأوروبية. في الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة لتركيا، ليس للغرب ما يقدمه جدياً، بينما تتفتح الفرص الواسعة في الشرق، وبين روسيا وتركيا تحديداً، لتصح واحدة من الإشكالات

النصف الثاني من العام الحالي 2016، بمقدار 3,6 مليار دولار من 12,5 مليار دولار في الوقت ذاته في عام 2015 إلى 8,9 مليار. حيث أن السياحة الروسية في تركيا بأخر قياس لها في عام 2013 بلغت 5,2 مليار دولار سنوياً، أي ما يقارب 16% من الناتج السياحي في تركيا، البالغ في 2015: 31 مليار دولار. حيث يقدر تراجع عدد السياح الروسي بنسبة 90%. كان من المقرر إحياء التبادل التجاري بين روسيا وتركيا من قرابة 30 مليار دولار، إلى 100 مليار دولار، وهو ما يتم إعادة الحديث به اليوم..

تراجع تسليم القمح بنسبة 15%

ودائع «التجاري» +29% عن العام الماضي..



بلغ حجم ودائع المصرف التجاري السوري مقدار 761 مليار ليرة في نهاية النصف الأول من العام الحالي 2016، ويسجل هذا الرقم زيادة في الودائع عن الفترة ذاتها في العام الماضي بنسبة: 29% تقريباً، حيث بلغ حجم الودائع في المصرف التجاري مقدار 541 مليار ليرة في نهاية شهر 6-2015.

يتحسن حجم إيداع المبالغ في المصارف مع كل عام من أعوام الأزمة، حيث استردت ودائع المصارف الخاصة والعامة الموجودة لديها في عام 2011، بزيادة تقارب 300 مليار ليرة سورية. إلا أن هذا التحسن لا ينعكس في طرق استخدام هذه الأموال، وعمليات تشغيل هذه الودائع في الإقراض المحلي للمشاريع والعمليات الإنتاجية، وحين سئل مدير المصرف التجاري عن السبب كان رده: «أن توجيه الجهات الوصائية ينص على التوقف عن ممارسة نشاط الإقراض بأشكاله»..



وصل إلى مراكز استلام القمح الرسمية من موسم العام الحالي 384 ألف طن بتراجع قرابة 15% عن موسم العام الماضي حيث تم استلام ما يقارب 450 ألف طن. ينبغي أن يتلقى المزارعون لقاء هذه الكميات، مبلغ 83,4 مليون ليرة سورية فقط، أي حوالي 77 ألف دولار!

ينبغي التذكير بأن هذا العام شهد تراجعاً كبيراً في المناطق الآمنة التي تزرع القمح، وتحديداً في منطقة الغاب، حيث خسرت المنطقة في هذا العام 2016 من مساحات زراعة القمح، ما يعادل 7 أضعاف خسارة الأعوام الخمسة الماضية. بينما خسرت الجزيرة نسبة

20% من المساحات التي كانت تزرعها في العام الماضي أي حوالي 10 آلاف هكتار. ومع هذا فإن مستويات التسليم التي تأتي من هاتين المنطقتين بالدرجة الأولى لم تتراجع إلى حد بعيد، ما يدل على أن قيام الحكومة بزيادة مراكز استلامها، ورفع سعرها، لترصد لشراء القمح المحلي، جزءاً من المبالغ التي ترصدها لعمليات استيراد القمح، كان من الممكن أن يؤدي إلى زيادة التسليم، ويشكل حافزاً لتوسيع الإنتاج في العام اللاحق، وينافس عمليات التهريب والبيع للتجار! ولكن خطط التفتيش الحكومية تجعل الإنفاق على الإنتاج محلي مراراً، والإنفاق على الاستيراد حلواً طيب المذاق..

خلف الأبواب.. إلى أين وصلت أزمة اليمن؟



■ هادي خضر

يمكن تاريخ انطلاق
بؤادر الحل السياسي
في اليمن منذ إعلان
قيادة «التحالف
العربي» في آذار من
العام الحالي، انتهاء
العمليات العسكرية
الكبرى هناك، بعد
عام من انطلاقها،
مع بدء التجهيز
لمرحلة جديدة من
التحضيرات للحل
السياسي، بناءً على
قرار مجلس الأمن
الدولي «2216»
الخاص بالأزمة
اليمنية، والصادر في
14/ نيسان/ 2015.

للقوف عند آخر التطورات اليمنية، ولاستشراف كيفية سير الأمور في البلاد، لا بد بداية من وقفة عند أبرز المحطات التي مرت فيها الأزمة اليمنية، ذلك في سياق الكشف عن التبدلات التي جرت في موازين القوى الدولية والإقليمية والمحلية ضمناً.

مسارات ما بعد العسكرية

في شهر آذار من العام الحالي، توصل «التحالف العربي» إلى «اتفاق تهدئة» على الحدود اليمنية السعودية، وسط تكهنات ثبتت صحتها لاحقاً، عن بداية مفاوضات مباشرة بين جماعة «أنصار الله» والسعودية، تشمل وقف هجمات الجماعة على المناطق الحدودية، في مقابل وقف القصف الجوي لـ«التحالف»، على العاصمة صنعاء، وهو ما شكل بوادر الأخذ والرد بين الجماعة والسعوديين حول مآلات الحل اللاحق للأزمة اليمنية.

في الوقت نفسه، أكدت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للأمم المتحدة في تقارير متتابة عن سوء الأوضاع الإنسانية، وانعدام الأمن الغذائي لـ14,4 مليون نسمة بحسب أحد تقارير «الفاو».

في 23/آذار أي بعد أيام من تطبيق الهدنة على الحدود اليمنية-السعودية، أعلن المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، عن هدنة تشرف عليها الأمم المتحدة في 10/نيسان، وبدء التحضيرات لجولة جديدة من المفاوضات تنطلق في الكويت في 18/نيسان، علماً بأن الأزمة اليمنية شهدت مفاوضات سياسية أسبق نسبياً في جنيف، لكنها لم تدم طويلاً، ولم تحقق أي نجاح وسط الإصرار السعودي على حسم الصراع اليمني بقوة السلاح. هذه المرحلة من التحضيرات السياسية والهدن الميدانية، تزامنت مع تثبيت منطلق وقف العمليات القتالية التي شهدتها الساحة السورية، حيث المح كييري قبل أيام من إعلان الهدنة في اليمن، إلى ترتيبات تشبه تلك التي طبقت في سورية.

ترسيم مسار الحل بالتحضيرات

قبل انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات اليمنية، كان يمكن رصد جملة واسعة من التحركات داخل اليمن وخارجها لبناء قاعدة صلبة من التوافقات قبل الوصول إلى طاولة الكويت، فالحدنة الموقعة بين أنصار الله والسعوديين، استكملت نضوجها بتبادل 118 أسيراً بين الجانبين، ومن جهة أخرى، عمل السعوديون على التحضير «المنفرد» داخل جناح الرئيس عبد ربه منصور هادي، ذلك بإقالة رئيس حكومته خالد بحاح المحسوب على الجانب الإماراتي.

وفي السياق ذاته، تحولت «التسريبات الإعلامية» حول لقاءات بين أنصار الله والسعوديين إلى وقائع أكدها للمرة الأولى بيان رسمي هو الأول من نوعه منذ اندلاع الأزمة اليمنية، حيث أكد وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في 4 نيسان المنصرم أن وفداً من جماعة أنصار الله موجود في الرياض لإجراء محادثات لوقف إطلاق النار ومفاوضات السلام بين الفرقاء اليمنيين التي ستعقد في الكويت، مضيفاً حينها أن المفاوضات مع «الحوثيين» تهدف لإيجاد مخرج سياسي للأزمة في اليمن.

كما جاءت زيارة ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، إلى الكويت في توقيت شهد تثبيت ركائز المسار السياسي للأزمة اليمنية، حتى أن تقارير إعلامية ذهبت إلى أن التحركات الجدية على خط الأزمة اليمنية جاء بدفع روسي إثر محادثات أجراها مع الطرف السعودي حول القضية اليمنية.

غرفة المفاوضات مغلقة على المفاوضين!

تأخر بدء المفاوضات 4 أيام عن الموعد الأولي المقرر في 18 إلى 21/نيسان، وشهدت الأيام الأولى جس نبض، وسقوف مرتفعة كما هو متوقع، وهنا بدأت البعثة الدولية بإطلاق مبادرة عملية تهدف إلى كسر حالة الجمود المحيط بطاولة المفاوضات، باقتراح نقاش البنود الخمسة التي لا تختلف «أنصار الله» والحكومة الشرعية عليها من حيث المبدأ، بشكل متواز، وهي: الانسحاب من المدن وتشكيل حكومة أكثر شمولاً، إضافة إلى تسليم الأسلحة الثقيلة، وبحث قضية المعتقلين والترتيبات السياسية.

والمميز في الجولات الأولى من المفاوضات كان أنها مباشرة بين الأطراف اليمنية، وهو ما ساعد على

تثبيت وقف الأعمال القتالية، بحسب ولد الشيخ.

وفي سبر لنتائج الاجتماعات التي استمرت حتى عطلة عيد الفطر الماضية، يمكن القول أن فكرة عمل اللجان الخمس بالتوازي، والمدمومة بقرار من مجلس الأمن يوصي الأمم المتحدة بتحديد جدول زمني لتسيير ملفات الحوار بمهلة قدرها 30 يوماً، تبدو قد شقت طريقها لتنهى القسم الأكبر من القضايا، عملياً أو أقله بالاتفاق الناجز على الورق، وتحديد في الملفات ذات الطابع الإنساني والمعتقلين التي تعد القضايا الأسهل بحثاً، لكنها توقفت عند المعضلة الأكبر ألا وهي قضية الترتيبات السياسية وشكل السلطة المقبلة في اليمن.

المفاوضات في مراحلها الأخيرة

بعد شهرين ونصف تقريباً من بداية المفاوضات، انتهت الجولة الأولى من المفاوضات الماراتونية، التي تخللها توقفات احتجاجية قصيرة من الوفود المفاوضة، وجاء التوقف الاضطراري بسبب حلول عيد الفطر، لكن من أجل ضمان استمرار المحادثات من حيث انتهت، جرت جملة من التحركات الإقليمية والدولية حيث انتزعت البعثة الدولية إلى اليمن، قبل مغادرة الوفود أراضي الكويت، ورقة التزامات من الأطراف اليمنية تتضمن استمرار وقف إطلاق النار وضمان العودة إلى الكويت بعد انقضاء عطلة العيد، وفي السياق نفسه التقى سفراء الدول الـ18 الراعية للتسوية السياسية بالوفد المشترك لأنصار الله وحزب الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، فيما التقى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، توماس شانون، والمبعوث البريطاني إلى اليمن، آلن دنكن، بالوفد الحكومي الرسمي.

لكن قبل الموعد المحدد بيوم، أي في 14/تموز، أعلنت الحكومة

اليمنية رسمياً عدم مشاركتها في الجولة الثانية من مفاوضات الكويت بحجة عدم توافر ظروف إنجاح المشاورات.

ومنذ ذلك التاريخ، عادت المعارك إلى الاشتداد ومازالت حتى الآن، بعد التوقف عند النقطة الأعد في المفاوضات وهي مسألة «حكومة-رئاسة»، من حيث التمثيل والصلاحيات، حتى أن الطرفين كليهما يرفعان السقف عالياً مرتكزين إلى القرار الصادر عن مجلس الأمن 2216 والذي ما تزال أطراف التفاوض تفسر أولوياته بحسب رؤيتها السياسية. فبالنسبة لأنصار الله تبقى مسألة بحث الانتقال السياسي أولوية، بالمقابل يرى الوفد الحكومي مسألة انسحاب أنصار الله من المدن وتسليم السلاح الثقيل هي الأولوية.

في 27/تموز، استؤنفت المباحثات في الجولة الأخيرة بحسب جدول الأمم المتحدة، في الوقت الذي تشتعل فيه أغلب الجبهات، وسط تقدم لقوات هادي في تعز، مقابل تقدم آخر لأنصار الله نحو آخر معازل قوات الرئيس هادي في محافظة إب.

وخلال هذه الأيام القليلة المتبقية والحرجة من مفاوضات الكويت، يبدو أن الأزمة اليمنية وصلت إلى حافة الهاوية، ومن المنتظر والمرجح أن تخرج الساعات الأخيرة من المفاوضات بجديد، يمنع الانحدار نحو أشهر جديدة من العنف، وذلك ليس لإنهاء الأزمة اليمنية كهممة تعترض «المجموعة الدولية» المعنية بحل الأزمة اليمنية، بقدر ما هو درء لانفجارات أكبر قد تصل إلى مناطق شبه الجزيرة العربية كلها، وفي مقدمتها السعودية، وهو ما لا يناسب السعوديين رغم أن حلفاء لهم، تورطوا في محاولات إشعال تركيا مؤخراً، لن يوفروا جهداً لإيصال الحريق إلى أي مكان آخر في الإقليم..!



تستأنف

المباحثات في

الجولة الأخيرة

بحسب جدول

الأمم المتحدة

في الوقت الذي

تشتعل فيه

أغلب الجبهات

وسط تقدم

لقوات هادي في

تعز

الصورة عالمياً

آية فرصة انفتحت في تركيا؟



• أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، يوم الخميس 2016/7/28، عن نشر مجموعة من القوات الروسية بمعدات عسكرية حديثة وصواريخ «باستيون» وغواصات في شبه جزيرة القرم.



• أعلن رئيس الوزراء التركي، علي يلدرم، أن حكومة بلاده تنوي إغلاق قاعدة «إنجربليك» الجوية، التي تحوي على أسلحة تكتيكية أمريكية، حيث كان يتمركز «مؤيدو محاولة الانقلاب».



• صرح رئيس الوزراء التركي الأسبق، أحمد داود أوغلو، يوم الخميس 2016/7/28، أن الطيران الحربي التركي هاجم طائفة عسكرية روسية في 24/تشرين الثاني 2015، تنفيذاً لأمره.



• رفضت القوات الجوية الإستونية قبول طائرتي نقل عسكريتين «تبرعت» بهما الولايات المتحدة في عام 2014، وكان يفترض أن تحل محل طائرات النقل السوفيتية من طراز «إن-2».



• قالت الأجهزة الأمنية البريطانية في مذكرة مشتركة قدمتها للهيئة القضائية إن مستوى التهديد الأمني في البلاد صار عند مستوى «حاد»، ما يعني أن وقوع هجوم في المملكة المتحدة احتمال كبير.



• قالت رئيسة وزراء اسكتلندا، نيكولا ستيرجن، إنها ستبدأ التحضيرات للإبقاء على خيار الانفصال عن بريطانيا مطروحاً بعد الاستفتاء الذي أيد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



مضى أسبوعان تقريباً على إفشال محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا. ورغم ما تشيعه الحكومة التركية عن «تسوية الأمور» في الداخل ضد مصلحة المنقلبين، إلا أن مؤشرات عدة وخطيرة خرجت خلال الأيام القليلة الماضية، نشي باحتمال تفجير الوضع التركي داخلياً، كنتيجة مباشرة لمثول صواعق التفجير أمام العيان.

■ سعد خطار

التركية فحسب، بل حتى بالنسبة لأشد معارضيها في الداخل، غير أن ذلك لم يمنع من تنامي الشكوك حول طبيعة التوجهات التي ستقوم بها الحكومة التركية على الصعيد الداخلي، إذ أن فرصة ذهبية قد انفتحت في الداخل للململة الجراح ووقف نزيف القتال العسكري الدائر في جنوب شرق البلاد، وكذلك الخلاف السياسي المحتدم بين المعارضة والحزب الحاكم حول الكثير من القضايا.

حتى الآن، لا يمكن التنبؤ بما سينحو في اتجاهه الرئيس التركي، وإذا ما كانت محاولة الانقلاب هذه ستستثمر داخلياً في قمع أية أصوات معارضة، إلا أن المنطق القاطن بالحفاظ على البلاد يستدعي فعلياً حشد الجهود جميعها ورص الصفوف في مواجهة ما يمكن أن يخرج مجدداً من المحاولات الأمريكية للعب على خط التفجير التركي الداخلي.

الخيار الثالث.. لا يمنع رص الصفوف

أجرت صحيفة «حرييت» التركية المعارضة، يوم الثلاثاء 7/26، لقاءً صحفياً مع الرئيس المشترك لحزب «الشعوب الديمقراطي»، صلاح الدين ديميرطاش، أكد خلالها أن بعض الأعضاء السابقين والحاليين، في حزب «العدالة والتنمية» قد دعمت محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا يوم الجمعة 7/15.

ولفت ديميرطاش إلى أن محاولة الانقلاب لم يكن لها أن تكون لولا وجود دعم سياسي وراءها، مشدداً إلى أن ذلك: «ليس تحليلاً فقط، إنما يعتمد على المعلومات والتقديرات.. هناك احتمال كبير جداً أن يكون المنفذون قد تلقوا دعماً من مجموعة قوية داخل

لا بد من التذكير أن محاولة الانقلاب، في أحد جوانبها المتعلقة بالتوقيت، كانت قد جاءت كرد فعل على بوادر الاستدارة التركية التي أبدتها المسؤولين في البلاد في الاتجاه الروسي. فبعد سلسلة التورطات التي وقعت فيها تركيا، ووصول الأزمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية إلى حدودها القصوى في الداخل التركي، يبدو أن تياراً في داخل الدولة وداخل الحزب الحاكم قد استنتج أنه لا مناص بعد الآن من تأخير الاستدارة التي استحق توقيتها موضوعياً.

لا نريد المحرقة..!

على طول الخط، لم تقدم واشنطن لاتباعها في المنطقة سوى المزيد والمزيد من التورطات في الملفات التي لا تريد أن تدخل هي في «ممععاتها» المباشرة، إلا أنه من الواضح أن هذا التوجه قد وصل فعلياً إلى مرحلة باتت تهدد بإحراق هذه الدول نفسها في حال استمرت في السير بالاتجاه الأمريكي. استراتيجياً، تضررت العلاقات التركية- الروسية كثيراً بعد حادثة إسقاط المقاتلة الروسية فوق الأراضي السورية، وتضررت تلك العلاقات أكثر من تأخير استحقاق الاعتذار الذي كان يجب أن يتم فوراً. غير أن حبل النجاة التي تمثله روسيا بالنسبة للدول التي تدور في فلك واشنطن، كان قد انعكس في تقديم هذا الاعتذار أخيراً، وعودة الحديث عملياً عن المشاريع الاستراتيجية الضخمة التي تجمع الجانبين الروسي والتركي.

وإن كان الموقف الراض لمحاولة الانقلاب قد بدا ثابتاً ليس للسلطة

المنطق القاطن بالحفاظ على البلاد يستدعي فعلياً حشد الجهود جميعها ورص الصفوف في مواجهة ما يمكن أن يخرج مجدداً من محاولات أمريكية للعب على الخط التركي

مؤشر الخطر يتنامى في مصر..!



فأعيد بتعديلات طفيفة وتمت الموافقة عليه، وهو ضروري للدولة في خفض الأجور.

لا يتحمل المجتمع المصري مزيداً من السياسات الليبرالية التي تحرم الملايين من الناس من الحياة الكريمة اللائقة. وإن كان الشعب المصري قد خرج ضد هذه السياسات مراراً، فليس هناك ما سيمنعه من الخروج مجدداً في وجهها، وما يدل على ذلك، هو تنامي حركة الاضرابات العمالية والمطلبية في عموم المحافظات المصرية، فهل تنجو مصر قبل أن تنفث الأمور من عقابها؟

ما ينتج أثراً اجتماعية قاسية، خاصة على الطبقات الفقيرة.

الأغنياء يهربون من عصا الدولة

أما الطبقات الأكثر ثراءً، فهناك جماعات ضغط وجماعات مصالح تقاوم فرض أعباء على المستثمرين، فمثلاً عند صدور قانون بتطبيق حزمة من الضرائب على تعاملات البورصة وأرباحها ضغط كبار المستثمرين في البورصة حتى تم تعديلها وخفضها. أما قانون الوظيفة العامة الذي رفضه البرلمان من قبل،

عن سياسات صندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن الماضي وما تلاها.

وبشير باحثون إلى أنه على المدى القصير، قد يحقق القرض تدفقات نقدية دولارية بالفعل، وهو ما يمكن أن يكون له أثر «إيجابي» مؤقت، سواء على توافر العملات الصعبة، أو دعم الموازنة العامة. ولكن من ناحية أخرى، لا يمثل قرض الصندوق طوق النجاة للاقتصاد المصري، «على سبيل المثال، التدفقات الدولارية من دول الخليج في العام 2013 كانت أكبر من قيمة القرض الذي يتم التفاوض عليه حالياً، ومع ذلك لم تنتج الأثر المطلوب». كذلك فإن القروض المشروطة من صندوق النقد عموماً ترتبط بحزمة من السياسات المالية الجائرة بحق الأكثرية الساحقة من الشعب، وبحق جهاز الدولة ودوره في المجتمع، وهو ما يكون له أثر اجتماعي بالغ الخطورة.

وإن حزمة السياسات التي ستضطر الحكومة المصرية، بناءً على قرارها هذا، إلى اتخاذها ستهدف بشكل أساسي لخفض عجز الموازنة عن طريق دعم إيرادات الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى خفض الإنفاق. ويجري دعم الإيرادات عبر زيادة الضرائب، وخاصة الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة التي ستطبق في مصر، أما خفض الإنفاق فيتم عبر خفض الدعم والأجور. وهو

■ مالك موصلي

بدا واضحاً أن خروج المجتمع المصري عن صمته، ووقوفه في العمق في وجه السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي كانت سائدة منذ حقبة حكم السادات، لم يكن خروجاً صديقاً، إنما موضوعياً ناجماً عن مدى قدرة قطاعات واسعة من المجتمع المصري على تحمل الإجحاف الجاري بحق مصلحتها العميقة.

زيادة ضرائب وخفض أجور..!

إن كانت موجتا الحراك الثوري في مصر قد خرجتا عملياً منادية بوضع حد لجور وعسف هذه السياسات، فإن ما ينبغي فعله هو الإصغاء إلى مطالب الشعب، بما يفضي إلى الحفاظ على وزن ودور جهاز الدولة المصري، داخلياً وخارجياً.

رغم ذلك، خرجت خلال الأسبوع الماضي مؤشرات عدة لا تطلعن عن حالة الاقتصاد المصري، الحرج أصلاً، وجاء ذلك من خلال إعلان الحكومة المصرية نيتها خوض مفاوضات مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 12 مليار دولار على ثلاث سنوات، مما أدى إلى ردود أفعال واسعة رافضة لذلك في داخل المجتمع المصري، مستدعية ذكريات أليمة مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت

بوصفها الدولة التي رزحت طويلاً تحت وطأة السياسات الاقتصادية الليبرالية الشديدة، تعاني مصر، الدولة والمجتمع، من أزمة اقتصادية خانقة، باتت ترمي بظلالها على قطاعات الاقتصاد المصري كافة. إلا أن «العلاجات» التي جرى اتخاذها مؤخراً لا تشي بالخير أبداً في «أرض الكنانة».

على أبواب الموصل: ماذا في الجعبة الأمريكية؟!



تجري التحضيرات العسكرية لتحرير الموصل، على الصعيدين الداخلي العراقي، والدولي المختزل حتى الآن بدور «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد الانتصارات التي حققتها القوات العراقية في معركة الفلوجة وتقدمها نحو الضواحي الجنوبية لمدينة الموصل التابعة لمحافظة الأنبار..

■ وائل سعد

ألفاً من قوات البيشمركة سيشاركون في عملية تحرير مدينة الموصل، من قبضة تنظيم «داعش»، في الوقت الذي أصدر فيه رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، أمراً بتصنيف «الحشد الشعبي» كقوة رسمية تتبع رئاسة الوزراء، وهو ما يسحب إحدى الدرائع الأمريكية التي كانت السبب في مماطلة الأمريكيين قبل معركة الفلوجة.

أما من الجانب السياسي الذي من شأنه تحديد موعد انطلاق العملية المرتقبة، فتبدو التغيرات الإقليمية في سورية تحديداً، والأحداث الإرهابية المتزايدة في العالم، محددات تحل أكثر فأكثر محل المؤقت الأمريكي الذي لعب دور الضابط لإيقاع المعارك في العراق منذ إنشاء «التحالف الدولي» لمحاربة الإرهاب حتى الأمس القريب.

خدمات أمريكية غير مرغوب بها!

ارتباطاً بمعركة الموصل، أعلن وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، عزم واشنطن إرسال 560 جندياً إضافياً لدعم القوات العراقية في معركة تحرير الموصل من سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي. وجاء ذلك خلال زيارته للعاصمة العراقية بغداد

في سياق التحضيرات الأخيرة لمعركة الموصل، يظهر التقدم ميدانياً بوتائر ثابتة للجيش العراقي والقوات الأمنية، مدعومة بقوات «الحشد الشعبي» والعشائر، لإحكام السيطرة على ضواحي مدينة الموصل. فبعد تحرير الفلوجة، استطاعت القوات العراقية، اقتحام قاعدة القيارة العسكرية الجوية جنوب مدينة الموصل في 9 تموز الماضي، بعد شهر من المعارك مع تنظيم «داعش» الإرهابي فيها، وتعتبر هذه القاعدة أهم نقاط الانطلاق اتجاه مدينة الموصل.

وكان قد سبق ذلك بيوم واحد إعلان قائد عمليات الأنبار، اللواء الركن اسماعيل المحلاوي، تحرير منطقتي «البوريشة»، و«طوي»، شمال مدينة الرمادي غربي العراق، مما يساعد القوات العراقية على قطع طرق الإمداد الواصلة بين مواقع التنظيم في سورية والعراق.

تحضيرات المعركة على المسارين

في سياق متصل بالتحضيرات للمعركة، قال جبار ياور، الأمين العام لوزارة البيشمركة في حكومة إقليم شمال العراق، أن 50

الإرهاب في المنطقة، يضع الأمريكيين اليوم في موقف تحت دائرة الضوء كونهم من «تعهد» بمحاربة الإرهاب في العراق، والترتيبات وصلت إلى نهاياتها، فإما الانخراط الجدي في معركة عمادها المهمة، أو ظهورها كقوة عاجزة أمام استحقاك دولي وهو ما لا يفيدها في معركة تظهير موازين القوى الدولية في هذه المرحلة، التي تشهد أيضاً على الضفة الأخرى في سورية، تطورات كبيرة فيما يخص محاربة الإرهاب.

لافتاً إلى أن القوات العراقية بمسمايتها كافة حررت مناطق واسعة في محافظتي صلاح الدين والأنبار دون الحاجة لأي تدخل بري أجنبي.

هذه التحركات الأمريكية، والردود عليها مماثلة تقريباً لما حدث قبل معركة الفلوجة، عندما هدد الأمريكيون بإيقاف دعم الجيش العراقي في حال إشراك قوات «الحشد الشعبي» في المعركة، وهو ما تم حسمه أخيراً بمشاركة الحشد، لكن الجديد المتعلق بالضغط الدولية، ومثول النموذج الروسي الجدي في محاربة

في 11 تموز الماضي، وأضاف أن القوات الجديدة ستساعد على إعادة تشغيل قاعدة القيارة الجوية التي استعادتها القوات العراقية كمركز انطلاق لمعركة الموصل التي طال انتظارها.

قوبل هذا التحرك الأمريكي برد من غالب الزاملي، عضو «كتلة الأحرار» التابعة للتيار الصدري، والذي قال إن تحرير مدينة الموصل لا يتطلب تدخلاً خارجياً وخصوصاً القوات الأمريكية، وأضاف أن قوات الجيش العراقي والشرطة والعشائر جميعهم قادرون على تحرير المدينة،

نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية تحقيقاً موسعاً يتحدث عن قيام دول أوروبا الشرقية بتمرير صفقات سرية تجاوزت قيمتها مليار يورو، لبيع أسلحة خلال السنوات الأربع الماضية إلى دول في الشرق الأوسط، معروف بأنها تقوم بشحن الأسلحة إلى جبهات القتال في سورية واليمن.

«الطلبية» التي خلقتها واشتطن في شرق أوروبا



فقد غادرت بلغاريا إلى جهة مجهولة في البحر الأحمر في 21 حزيران. وكانت السفينة محملة بحوالي ألف و700 طن من المدافع الثقيلة والرصاص وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات وقذائف الهاون والقنابل اليدوية وغيرها من المتفجرات.

المواجهة الاستراتيجية وليست محلية
تتضمن تلك التقارير تفاصيل أسلحة وذخائر مرسله إلى سورية، مصدرها يوغوسلافيا السابقة وبيلاروسيا وأوكرانيا وتشيكيا. ويذكر التحقيق شهادة تصدير سلاح صدرت في كانون الثاني من العام 2015، تم بموجبها منح شركة سلوفاكية الإذن بنقل آلاف الصواريخ والأسلحة الثقيلة وحوالي مليون رصاصة تساوي 32 مليون يورو باتجاه أوروبا الشرقية.

وبالرغم من أن العدد الدقيق للأسلحة التي تم نقلها إلى الشرق المتوسط غير معروف، إلا أن التقارير المصنوعة من قبل الأمم المتحدة وتقارير تصدير الأسلحة المحلية تكشف أنّ معظم الأسلحة المستخدمة في سورية، هي تلك التي كانت مخزنة في أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة، والتي جرى نقلها إلى سورية بإدارة أمريكية، وعبر وسطاء من أوروبا الشرقية.

وإن كان ذلك يشير إلى شيء، فإنه يشير إلى زيف الادعاءات التي تقول بأن «المؤامرة على سورية» هي خليجية فقط، أو أن السعودية هي من تتحكم بزمام الأمور. على العكس من ذلك، لا يلعب الجانب الخليجي أكثر من دور محدد مرسوم له من قبل الولايات المتحدة، حيث أن تلك الأخيرة هي من تتحكم بالعبء التي تخوضها ليس ضد هذا البلد أو ذاك، بل ضد خصومها الاستراتيجيين على رقعة المواجهة الكبرى التي تجري مع روسيا والصين وحلفائهما.

الشرق المتوسط المذكورة في التحقيق، وذلك بناءً على معلومات وردت من تلك الحكومات أو من قبل الاتحاد الأوروبي نفسه.

تصدرت صربيا اللائحة بعدد رحلات بلغ 42. تسعة وعشرون من تلك الرحلات وصلت إلى جدة في السعودية، بينما وصلت ثمانية رحلات إلى أبي ظبي في الإمارات. رحلة واحدة إلى الشارقة، وأخرى إلى الأردن.

ومن سلوفاكيا إلى الشرق الأوسط 17 رحلة نقل ذخائر وأسلحة. 16 منها إلى السعودية، وواحدة إلى الأردن. ومن بلغاريا إلى الشرق المتوسط سبع رحلات، ست منها إلى الأردن وواحدة إلى أبي ظبي.

ويتحدث التقرير عن إحصاءات زوده بها الاتحاد الأوروبي تكشف قيام طائرات من بلغاريا وسلوفاكيا بتسليم آلاف الأطنان من البضائع المجهولة منذ صيف 2014، إلى القواعد العسكرية نفسها التي أشار إليها التحقيق في السعودية.

كما يكشف التحقيق مسار توجيه الأسلحة التي يتم شراؤها من قبل السعوديين والأتراك والأردنيين والإماراتيين وإرسالها إلى سورية، متحدثاً عن مركزين قياديين يدعيان «مراكز العمليات السرية» في الأردن وتركيا. ويتم بعد ذلك نقل الأسلحة إلى سورية براً أو جواً عبر استخدام طائرات عسكرية.

للولايات المتحدة الحصة الأكبر في التحقيق. إذ يوثق معدوه ثلاث رحلات بحرية غادرت البحر الأسود، منذ كانون الأول عام 2015 باتجاه سورية. وقد تمّ تكليف تلك السفن من قبل قيادة العمليات الخاصة «سوكوم»، المسؤولة عن الإمداد السري للأسلحة إلى سورية، بحسب وثائق المشتريات الأميركية وبيانات تتبع السفن. أما آخر سفينة استأجرتها الولايات المتحدة،

تحدث التحقيق عن آلاف البنادق وقذائف الهاون وقاذفات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات والرشاشات الثقيلة التي جرى توجيهها - عبر خط أسلحة جديد من دول البلقان إلى شبه الجزيرة العربية والدول المجاورة لسورية، وأبدى التقرير شكوكاً حول إرسال أغلب هذه الأسلحة إلى سورية، بحيث يتم استخدامها لتغذية الحرب هناك.

كيف بدأ الأمر؟

في شتاء عام 2012، تم افتتاح خط الأسلحة. حيث قامت عشرات طائرات الشحن المحملة بأسلحة وذخائر تعود إلى حقبة يوغوسلافيا السابقة والتي اشتراها سعوديون، بمغادرة ميناء زغرب باتجاه الأردن. وبعد فترة وجيزة، انتشرت لقطات حول وجود أسلحة كرواتية في سورية.

نفذت الحكومة الكرواتية ضلوعها بشحن أي سلاح إلى سورية، إلا أنّ السفير الأمريكي في سورية بين العامين 2011 و2014، روبرت فور، أكد أن زغرب شهدت اتفاقاً لنقل الأسلحة بتمويل سعودي.

لم تشكل تلك الحادثة سوى البداية. قام بعدها تجار الأسلحة في أوروبا الشرقية بشراء الأصول من حكوماتهم، وقاموا بالتوسط لبيع الأسلحة من أوكرانيا وبيلاروسيا.

وينقل التحقيق عن بيانات صادرة عن الاتحاد الأوروبي وعن مصادر حكومية أن حكومات أوروبا الشرقية وافقت على أسلحة وذخائر بقيمة 86 مليون يورو، ليتم نقلها - وفق تعهدات أمريكية - إلى السعودية. وفي تلك الفترة، حصل الأردن على تراخيص أسلحة بقيمة 155 مليون يورو، في حين حصلت الإمارات على ما قيمته 135 مليون يورو، وتركيا 87 مليون يورو، ليصل المجموع بذلك إلى أقل بقليل من مليار و200 مليون يورو.

مسار نقل الأسلحة

استطاع معدو التحقيق تحديد مسار انتقال الأسلحة من دول أوروبا الشرقية، وتعداد الرحلات التي تم فيها نقل أسلحة - بوساط أمريكية - من تلك الدول إلى دول

■ بقلم: «The Guardian» إعداد: رنا مقداد

أعد التحقيق فريق من الصحفيين التابعين لـ«شبكة التحقيق الصحفي في البلقان» - BIRN، ومشروع تقارير الفساد والجريمة المنظمة - OCGRP. وتناول بيانات تصدير الأسلحة وتقارير الأمم المتحدة، كما حاز معدوه على مسارات الطائرات المحملة بالذخائر والأسلحة، والبحث في عقود الأسلحة من خلال تحقيق استمر عاماً كاملاً لكشف كيفية إرسال الذخائر شرقاً، من البوسنة وبلغاريا وكرواتيا وتشيكيا ومونتينيغرو وسلوفاكيا وصربيا ورومانيا إلى دول الشرق المتوسط.

ومنذ تصاعد وتيرة الحرب في سورية في عام 2012، وافقت الدول الثماني على إرسال ذخائر وأسلحة بقيمة مليار و200 مليون يورو إلى السعودية والأردن والإمارات وكذلك تركيا، والتي تعدّ أسواقاً رئيسية لبيع الأسلحة في سورية واليمن.

ويتحدث التحقيق عن قيام تلك الدول بمنح التراخيص لتصدير الأسلحة «على الرغم من مخاوف الخبراء، والمخاوف التي يبديها البعض في تلك الحكومات، حول إمكانية وصول تلك الأسلحة إلى سورية»، موضحاً أن في الأمر خرقاً لاتفاقيات الوطنية والدولية ومعاهدات الاتحاد الأوروبي وغيرها من الاتفاقيات الدولية، مع الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من تلك الأسلحة والذخائر حديث الصنع، إذ يعود إلى العام 2015. وهذا ما يرجح فرضية استمرار خط الأسلحة إلى الأراضي السورية واليمنية من دول البلقان حتى اللحظة.

ما مدى جدوى الزراعة الحافظة؟



كما أن الدورة الزراعية لها دور مهم في مكافحة الآفات وتثبيت أنواع منها ومن الأمراض حيث تكسر سلسلة الإصابة عند تعاقب محصولين مختلفين مع كامل الاختلافات الفيزيائية والكيميائية كاملة للمحصولين المختلفين.

الميزات على كل المستويات

تحقق الزراعة الحافظة نظام إنتاج مستقر كونها تحفظ وتعزز الموارد الطبيعية وتزيد من تنوع الأحياء «بما في ذلك الحياة البرية» دون التضحية بإنتاجية النظام الزراعي حيث تحقق مستويات عالية من الإنتاج، لأنها تعتمد على العمليات الحيوية في عملها وتعزز التنوع الحيوي في نظام الإنتاج الزراعي على المستوى الضخم والدقيق. إضافة إلى أن عدم إطلاق التربة لغاز أي عدم إطلاق التربة لغاز CO₂، كما تعتبر عملية حراثة التربة مستهلكة للطاقة وملوثة للهواء، وبحدوث حراثة يمكن للمزارعين توفير 30-40 % من الوقت والعمل بالمكنة الزراعية والوقود الأحفوري بالمقارنة مع الزراعة التقليدية. وتعتبر التربة في نظام الزراعة الحافظة ذات قدرة رشح عالية، مما يقلل من السيالان السطحي المسبب لانجراف التربة. مما يحسن من نوعية المسطحات المائية ويقلل من تلوثها بالانجراف، ويدعم مصادر المياه الجوفية. ويؤدي نظام الزراعة الحافظة إلى زيادة الإنتاجية ليس بالزراعة التكثيفية، ويعتبر نظام الزراعة الحافظة جذاباً بالنسبة للمزارعين كونه يقلل من تكاليف الإنتاج ويوفر وقتاً وعملاً، خاصة في الأوقات المنقضية في تحضير الأرض للزراعة ويقلل من كلفة استثمار المكنة.

تصبح العناصر المغذية متاحة في التربة. مصدر لغذاء ومأوى أنواع متعددة من الحياة مما يخلق قنوات في التربة للماء والهواء، وهذا ما يسمى بالحراثة الحيوية المترافقة مع النشاط الحيوي الذي يحرك دورات المادة العضوية والعناصر المغذية.

تزيد من تشكل الهيوم «أحد المكونات الرئيسية للمادة الدبالية وتتشكل بشكل طبيعي في التربة نتيجة تحويل الأحياء الدقيقة المادة العضوية إلى دبال».

تقلل من تأثير الهطول المطري على سطح التربة مما يقلل من إزالة قشرتها وبالتالي من انجرافها.

تقلل من السيالان السطحي مما يؤدي لتقليل من انجراف التربة. تجعل تجدد التربة أسرع من تدهورها.

تخفف من تأثير التقلبات الحرارية على التربة. تؤدي إلى ظروف أفضل لنمو الجذور والبذور.

الدورة الزراعية: لا تقتصر أهمية الدورة الزراعية على تنوع الأحياء الدقيقة في التربة، ولكن وجود الجذور على أعماق مختلفة من التربة يؤدي إلى وجود طبقات مختلفة من مغذيات الترب. إن العناصر المغذية ترشح لطبقات أعمق في التربة وتصبح غير متاحة للمحصول، لكن بوجود الدورة الزراعية التي تعمل كمضخات حيوية، وتعمل على تنوع الأحياء الموجودة في التربة، عندما تنمو الجذور المواد العضوية المختلفة التي تكون جاذبة لأنواع مختلفة من البكتريا والفطريات، والتي بدورها تلعب دوراً مهماً في تحويل هذه المواد إلى عناصر مغذية للنبات،

بناء التربة وتتحطم قشرتها مما يؤدي في النهاية إلى انجراف التربة، وهذه العملية تحدث بشكل سريع في مناطق المناخ الاستوائي كما تؤدي الحراثة إلى منعكسات سلبية أخرى مثل: زيادة فقد رطوبة التربة، وتقليل رشح الماء إلى المياه الجوفية وزيادة الجريان السطحي للماء، وانخفاض إنتاجية المزروعات، هذا بالإضافة إلى الهدر في الوقت والعمل، بينما تتضمن الزراعة الحافظة زراعة البذور مباشرة في التربة دون تحضيرها أو حراستها بإحداث شقوق في التربة ووضع البذور فيها وتغطي مباشرة بالتربة دون أن يحدث أي فقد في التربة، وهذا النظام من الزراعة يتطلب إزالة الأعشاب الضارة وتغطية التربة ببقايا المحصول السابق أو بمحاصيل التغطية قبل الزراعة وتوضع الأسمدة مع البذار والتربة مغطاة.

إن عدم حراثة التربة ألياً يخلق نوع من الحراثة الحيوية التي تعني أن تقوم المتعضيات الحية في التربة بالحراثة، في حين تختفي الحراثة الحيوية بوجود الحراثة الآلية التي تقوم بهدم البنية البيولوجية للتربة لما لسكة المحراث أو قرص الحراثة من تأثير على الحياة في التربة أكثر من عوامل أخرى كالإزيميل مثلاً.

تغطية دائمة للتربة: إن تغطية التربة تحميها من عوامل مختلفة كالطمر والشمس كما تعمل على تزويد أحيائها الدقيقة والكبيرة بالغذاء وتخلق مناخاً دقيقاً خاصاً للتربة ملائماً لتطور ونمو أحياء التربة بشكل مثالي بما في ذلك جذور النباتات. ففوائد تغطية التربة متعددة وهي:

تزيد قدرة التربة على رشح الماء وعلى الاحتفاظ به مما يحسن من تعرض المحصول للجفاف، كما

تعد الزراعة الحافظة استجابة للحد من تدهور الأراضي وزيادة إنتاجيتها، وتساعد على زيادة حجز الكربون في التربة، فهي أسلوب زراعي يؤدي للحفاظ على مورد التربة والمياه، لأنه يعمل على تنشيط العمليات الحيوية الطبيعية فوق الأرض وتحته، وعلى تحسين نوعية المياه ومردودها ودعم المخزون الجوفي منها والمحافظة على البيئة.

■ حسام الماني

حيث تخفض الحراثة للحد الأدنى كما تضاف الكيماويات الزراعية والمخصبات ذات المنشأ المعدني والعضوي بمعدلات مثالية، بحيث لا تتداخل أو تؤثر في العمليات الحيوية، بالإضافة إلى أنه يعتمد على تقنين استخدام مستلزمات إنتاج المحاصيل، مع السعي للحصول على المردود المطلوب، والإبقاء على مستويات إنتاجية عالية ومستدامة، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع وتحسين معيشته وتوفير العمل والوقت. إن الزراعة الحافظة تغيير جذري في نظام الإنتاج الزراعي التقليدي بالرجوع إلى الطبيعة وتقليد النظام الطبيعي بحيث تزرع بذور المحاصيل في تربة غير محضرة مسبقاً «دون فلاحة» من خلال فتح شق ضيق على شكل خندق أو شريط بعرض وعمق كافيين فقط لوضع وتغطية البذور المزروعة والأسمدة.

مبادئ الزراعة الحافظة

تقوم الزراعة الحافظة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: عدم حراثة التربة أو إثارتها إلا بالحدود الدنيا: إن الزراعة التقليدية تعتمد على حراثة التربة كعملية أساسية، فكانت الحراثة في الماضي مترافقة مع زيادة خصوبة التربة حيث تؤدي إلى تمعدن العناصر المغذية في التربة، وبالتالي على المدى الطويل تقل المادة العضوية في التربة وتدهور خصائصها الفيزيائية والكيميائية، إن المادة العضوية لا تزود التربة بالعناصر المغذية فقط، وإنما تؤدي إلى استقرار بنية التربة، فالتربة معرضة للتدهور في أنظمة الزراعة الكثيفة، ونتيجة لذلك يتدهور

وجدتها

■ د. عروب المصري



تغيرات في الخارطة البيئية للحرب

ماهي عناوين تغير الخارطة البيئية السورية بسبب الحرب؟

تبرز إلى الواجهة العديد من القضايا التي أصبحت وجعنا اليومي و جزءاً لا يتجزأ من واقعنا. وأصبح تدهور الوضع المعاشي جزءاً لا يتجزأ من التدهور البيئي الحاصل وأصبحت غالبية السوريين تحت خطوط الفقر المعروفة كلها.

ما زال تدهور الغابات من قطع واحتطاب وحرق وتعديات، وتدهور أحوال المحميات حدثاً مستمراً لم يتوقف، وأخرها الحريق الكبير الذي التهم الكثير من أشجار محمية أبو قبيس لمدة اثنا عشر يوماً متتالياً. وأصبح تلوث الهواء في المناطق الشرقية الناجم عن الحراقات «التي تستخدم في الاسترجار غير المشروع للنقط» ضاغطة يومياً على صحة الناس.

وأدى استرجار المياه غير المشروع «تقليت نهر الفرات في مناطق سيطرة داعش» إلى خلل غير مدروس في مياه المنطقة الشرقية.

ومع الهجرة والتهجير والنزوح ازداد الضغط السكاني الشديد في المدن وخاصة دمشق واللاذقية وطرطوس، مما سبب ضغطاً على الخدمات وخاصة المياه والكهرباء، وضغطاً على وسائل المواصلات «حيث تتمكن مدينة دمشق من أن تخدم ثلث سكانها فقط». وفي الوقت نفسه حصل فراغ لبعض المناطق من سكانها كما في ريف دمشق، وهجران الفلاحين لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الجزيرة السورية «موطن القمح والقطن» والغوطة بسبب الحرب، وتقلصت أعداد المواشي «حيث الأبقار لم يبق منها إلا النذر اليسير» وتدهورت الأغنام.

وبدا يحصل تغير في الزراعات: كمثال انخفاض أعداد البيوت البلاستيكية في الساحل السوري بسبب تكاليف الإنتاج العالية والمردودية المنخفضة، مما دفع عدداً كبيراً من المزارعين إلى فك تلك البيوت البلاستيكية وزراعة بعض الخضروات الموسمية «مما أثر بالطبع في النتيجة الحاصلة على أسعار المحاصيل المزروعة عادة في تلك البيوت، وأصبحت سلعة مضافة إلى قائمة المواد الواجب استيرادها»، وتراكمت العديد من المحاصيل كالحضيات التي توقف تصديرها لظروف الاحتكار المرتبط بالحرب.

وزداد انتشار العديد من الأمراض السارية: كاللشمانيا والتهاب الكبد الوبائي والسل والربو وغيرها المرتبطة حتماً بتدهور مستوى الدخل ومستوى الخدمات الصحية المقدمة أثناء الحرب وانتشار القوارض بشكل مخيف وتدهور خدمات النظافة.

وظهرت أعراض لأمراض لم تدرس بعد ناجمة عن القذائف والصواريخ والحرائق، وغيرها من منتجات السلاح المستخدم في هذه الحرب، وهذه غير معروفة النتائج من قبل الأطباء الذين يشخصون الأمراض المعروفة في أيام السلم.

وترافقت مع هذه الكوارث تغيرات مناخية وموجات البرد القارس مع ما تحمله من مستتبعاتها الاقتصادية على الأشجار والسكان وما جلبته من أمراض. مع اقتراب أفاق الحل السياسي وقرب انتهاء أعمال الحرب، أصبح من الضروري رصد هذه الخارطة بمزيد من الدقة لمعالجة كل تفصيل رمته الحرب بثقلها علينا.

الزيوليت لمعالجة المياه الملوثة بالمشتقات النفطية



الاختلاف البسيط بين ساعات امتزاز الزيوليت بالنسبة للفاناديوم والنيكل من المحاليل الأحادية والمتعددة المكونات يثبت وجود مراكز امتزاز فردية للزيوليت من أجل كل معدن.

الاستنتاجات

ضرورة اهتمام الأبحاث اللاحقة بدراسة شوارد منافسة أخرى موجودة في المياه، تؤثر على سعة وفعالية الزيوليت الطبيعي المدروس، مع دراسة إمكانية تنشيط الزيوليت المستخدم.

لذلك وبسبب هذه الخصائص الجذابة فقد كان هناك اهتمام متزايد بامتزاز المعادن الثقيلة من المحلول باستخدام الزيوليت الطبيعي.

حيث تم إجراء الدراسة بهدف إزالة أيونات الفاناديوم والنيكل في حالات السكون من المحاليل المائية باستخدام الزيوليت الطبيعي من جنوب سورية.

بينت الدراسة أن الزمن اللازم لحصول التوازن هو 6 ساعات/ وأن فعالية الزيوليت الطبيعي لامتزاز المعادن تكون عند الحموضة 6 كما أن

الامتزاز، الترسيب الفائق، التناضح العكسي والغسيل الكهربائي، وتميل معظم هذه التقنيات لتكون مكلفة ولا يمكن تطبيقها على نحو واسع.

من بين هذه الطرق فإن التبادل الأيوني والامتزاز يبدو هو الأكثر جذباً وذلك عند استخدام مواد طبيعية فعالة ورخيصة.

جذب الزيوليت الطبيعي مؤخراً الانتباه في معالجة مياه الصرف الصناعي، كمبادل أيوني ومتمز رخيص. بسبب سعته الامتزازية لملوثات كثيرة ووفرته وكلفته المنخفضة نسبياً، كما أن سوريه لديها احتياطات عالية من الزيوليت، لذلك فإن استخدامه في تقنيات الإزالة يقدم بديلاً هاماً عن تقنيات المعالجة التقليدية.

ثم أن معالجة المياه المصرفة من وحدة إزالة الملوحة باستخدام الزيوليت الطبيعي هي بالأساس تفاعل للتبادل الأيوني، حيث تتم إزاحة الشوارد التبادلية في بنية الزيوليت من قبل شوارد المعادن الثقيلة.

إن حقيقة كون الشوارد المزاحة من الزيوليت غير مؤذية نسبياً تجعل من الزيوليت مرغوباً لإزالة شوارد المعادن الثقيلة غير المرغوبة والسامة من المياه المصرفة، من وحدة إزالة الملوحة.

وللزيوليت استقرار هيكلي جيد حتى في الظروف الحمضية، لذلك من المتوقع بأنه يمكن إعادة إنتاجه بسهولة مع تأثير بسيط على بنيته وسعة امتزازه.

تشكل المعادن الثقيلة تهديداً بيئياً خطيراً لصحة الإنسان والموارد الحية والنظم البيئية، إذا تم تصريفها دون معالجة. ينتج التلوث بالمعادن الثقيلة عن مياه الصرف الصناعي للعديد من الصناعات مثل صناعة تكرير النفط، لا سيما وحدة إزالة ملوحة النفط الخام، والتي تعد أكبر مصدر لتشكيل مياه الصرف الصناعي في المصفاة، المياه المصرفة من هذه الوحدة تحتوي على عناصر ذات سمية عالية، وأهمها العناصر الثقيلة «الفاناديوم والنيكل والزنك والحديد والمنغنيز والنحاس والكاديوم والرصاص والكوبالت والكروم، وتخضع هذه المياه للمعالجة في محطة معالجة المياه الملوثة بالمشتقات النفطية، والتي تعمل على استرجاع الزيوت، ووجد بعد المعالجة أن النسبة المصرفة للبحر من المعادن الثقيلة تصل إلى 61 وهي تفوق النسبة المعالجة. إن التصريف المباشر لهذه المياه في محطة معالجة مياه الصرف الصناعي يؤثر سلباً في عملية المعالجة البيولوجية اللاحقة.

طرق إزالة أيونات المعادن الثقيلة السامة

في السنوات الأخيرة تمت دراسة إزالة أيونات المعادن الثقيلة السامة من مياه الصرف الصناعي بشكل موسع، من ضمن العديد من الطرق الأكثر استخداماً هي التبادل الأيوني،

تحت عنوان استخدام الزيوليت الطبيعي لإزالة الفاناديوم والنيكل من المياه الصناعية قدمت المهندسة نسرين خلوف بحثها في مجلة جامعة البعث.

أخبار العلم



فيروس جديد للإيدز

عثر علماء الوراثة على فيروس جديد للإيدز بمقدوره أن ينتقل من القرد إلى الإنسان والعكس. وجاء ذلك تأكيداً لتاريخ ولادة هذا الفيروس وخطورته البالغة للبشر. عالم الوراثة «كينغ شينغ لي» وزملاؤه في جامعة نيبوراسكا الأمريكية، عثروا على تأكيد غير متوقع عن فرضية انتماء فيروس الإيدز إلى القردة. وذلك من خلال متابعتهم لما حدث في جسم فأر مزود بنظام المناعة التابع للإنسان بعد إدخال بعض الأنواع لفيروس نقص المناعة التابع للقردة إليه.

وعلاوة على ذلك، فإن العلماء اكتشفوا أن مختلف أنواع فيروس نقص المناعة للقردة تتعرض لتعديل وراثي «طفرة وراثية» لدى توغلها إلى خلية، ما يساعدها على التكيف على خصوصيات جينوم الإنسان. وأكد العلماء أن جيناً واحداً في فيروس نقص المناعة للقردة تعرض للتعديل مرتين خلال 14 اسبوعاً مضت، بعد إدخاله إلى الجينوم.

إذن فإن قدرة فيروس نقص المناعة للقردة على نقل العدوى إلى خلايا الإنسان بسهولة لا يكشف عن تاريخ نشوء الإيدز فحسب، بل ويشير إلى خطورة كبيرة قد تشكلها على الإنسان أمراض غير معروفة تصاب بها الحيوانات.



ولدت بالقرب من البراكين

دل تحليل الجينات القديمة التي تعيش في جينوم للكائنات الحية كلها على أن ما يسمى بجرثومة «لوقا» هي سلف مشترك لكل الكائنات الحية اليوم على وجه الأرض. وتوصل الكثير من علماء الأحياء إلى استنتاج مفاده أن جرثومة «لوقا» كانت تعيش في الماء الدافئ الخالي من الأحماض والغني بالمعادن، أي في بحيرات بركانية الأصل وحمامات بركانية المنشأ حيث تتوفر بكثرة عناصر كيميائية هامة مثل النيتروجين والبورون والموليبدنوم، وليس في البحار والمحيطات المائية كما كان يعتقد سابقاً.

وقد حاول العلماء إحياء صورة «لوقا» البيولوجية، وقالوا إن الجراثيم لم تتبادل جيناتها عمودياً فحسب بل وأفقياً، وكانت تسلم إلى ذريتها كروموسومات وقطعا من الحمض النووي.

وقرر العلماء تحليل نحو 6 ملايين جين و 286 ألف أسرة جينية. فأتضح لهم أن 355 أسرة جينية فقط تتفق مع مواصفات التكاثر العمودي كلها. وساعد تحليل تلك الأسر العلماء على فرز صفات كانت قد امتلكتها جرثومة «لوقا» منذ 3,5 ملايين عام حين نشأت الحياة على الأرض، وتحديد المكان الذي ولد فيه أول كائن حي. فاكتشف العلماء أن الأسر الـ 355 هذه ليست قطع حمض نووي تم تشكيلها صدفة، بل هي جرثومة تحمل في نفسها «تعليمات البقاء على قيد الحياة» في بيئة محددة. وعثر العلماء في جينوم تلك الجرثومة على البروتينات اللازمة للعيش في البيئة الساخنة، فتوصلوا إلى استنتاج يقيد بأن جرثومة «لوقا» عاشت داخل منابع الماء الساخنة أو في البحيرات البركانية الخالية من الأكسجين تماماً. وكان الهيدروجين وثنائي أكسيد الكربون طعاماً رئيسياً لها.



الخريطة الأكثر دقة لقشرة المخ

كشف علماء المخ والأعصاب عن الخريطة الشاملة والأكثر دقة وتفصيلاً للقشرة الدماغية حتى الآن. لقد استطاع العلماء رسم الخريطة التي تحدد شكل قشرة المخ، وهي الجزء من الدماغ المسؤول عن الوظائف العقلية العليا، مثل: التفكير المجرد واللغة والذاكرة، بالاعتماد على صور الرنين المغناطيسي لأدمغة 210 أشخاص. من المتوقع أن تساعد الخريطة في دراسة أمراض المخ، مثل: التوحد والفصام والخبيل والصرع وتبسيط الضوء على الاختلافات بين أدمغة الناس الذين يعانون من هذه الأمراض وأدمغة الأصحاء.

وتم تحديد المناطق على الخريطة، على أساس خصائص، مثل: سمك القشرة وكمية مادة المييلين العازلة للخلايا العصبية، كما اعتمد الباحثون بيانات الرنين المغناطيسي المتعلقة بنشاط القشرة عندما يقوم الناس بمهام، مثل: الاستماع للقصص أو حل مسائل حسابية على الكمبيوتر أو النظر إلى الناس في أثناء تغيير تعبيرات وجوههم.

القراءة.. بأبعادها الانهائية

باختصار..!



خارطة طريق لترميم آثار تدمر

أكد مدير متحف الإرميتاج الروسي ميخائيل بيوتروفسكي أنه تم وضع خارطة طريق لترميم آثار مدينة تدمر التي دمرها تنظيم «داعش». وقال بيوتروفسكي في تصريحات للصحفيين اليوم: «إن خطط الترميم تم وضعها ولكن لا يمكن بدء عملية ترميم آثار تدمر إلا بعد وقف الأعمال القتالية في المنطقة».

وكانت وسائل إعلام أفادت في وقت سابق بأن الخبراء يقترحون إنشاء نموذج معماري ثلاثي الأبعاد لآثار تدمر وذلك باستخدام سبل تصويرها من الجو، ومن المفترض أن ينفذ هذا المشروع فريق يتألف من 3 إلى 4 أشخاص وسيستغرق عمل الفريق شهراً واحداً.

وأبدت روسيا في آذار الماضي عقب إعادة الأمن والاستقرار إلى مدينة تدمر استعدادها للمساعدة في وضع مشروع لترميم آثار المدينة التي تم تدميرها، كما أعربت دول أخرى كالصين وإيران استعدادها للمساهمة في ترميم هذه الآثار أيضاً.



مهرجان السويداء المسرحي الأول

اختتمت مساء الخميس 28/7/2016 فعاليات مهرجان السويداء المسرحي الأول، الذي أقامته مديرية المسارح والموسيقى في وزارة الثقافة بالتعاون مع مديرية ثقافة السويداء على مسرح المركز الثقافي العربي بالمدينة واستمر ستة أيام. وانطلق المهرجان في 23 الشهر الجاري بمشاركة ست فرق مسرحية وتم خلاله تقديم عروض مسرحية هي «الاستيلاء» قدمته فرقة مديرية الثقافة المسرحية و«الشاهدان» وقدمته فرقة «المبدعون» المسرحية، و«لحظة حنين» وقدمته فرقة «حنين» المسرحية، و«كلب السفير» لمدحود عدوان قدمته فرقة «الأصدقاء»، و«كافيه سكن الليل» قدمته فرقة «حكايا». إضافة لعرض اليوم الأخير «رقصة الفجر» من تأليف وإخراج «زياد كرباح» وقدمته فرقة «حوار» المسرحية.

● وكالات

يؤكد مونتسكيو أن «حب المطالعة هو استبدال ساعات السأم بساعات من المتعة»..

■ إيمان الأحمد

قارة جديدة، هي «التاريخ»، حسب تعبير لوي التوسير، فنقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي معتمداً على ثلاث مصادر «الاقتصاد السياسي الإنكليزي - الفلسفة الألمانية - والاشتراكية الطوباوية الفرنسية»، كذلك كان أرسطو رائداً للفكر حتى جاء ديكارت.. الخ.

تمثل القراءة بهذا المعنى حالة إبداع، فهي تقارن بين نصوص متعددة الأزمنة تجمع بينها قرابة ما، موضوعها مثلاً، تصبح الأزمنة قابلة للاختزال في فعل الكتابة وما ينتج عنها من أفعال أخرى أولها «القراءة».

«صادف صديقاً قديماً»

للقراءة وظائف متعددة، معرفية نفسية اجتماعية.. ومهما كانت الأهداف والغايات المستهدفة والمشتتة من القارئ، تظل المتعة هدفاً بحد ذاته، وهذه المتعة غير خالية من المسؤولية، بالدرجة الأولى بالنسبة للقارئ، الذين يعيدون قراءة كتاب أحبوه يعرفون ذلك جيداً، ويتعرفون على أبطال كتبهم، وقد يصحبون أصدقاء، ينضجون معاً، وربما يغيرون موقفهم من كثير من الأشياء في كل مرة.. وكما تقول الحكمة الصينية: «اقرأ كتاباً للمرة الأولى تتعرف إلى صديق، اقرأ مرة ثانية، تصادف صديقاً قديماً»

يصق هذا في الأدب أكثر من غيره، ولكنه يتعداه ويتجاوز، فأحياناً يكون البطل في الكتاب هو الفكرة نفسها. ويمكن لنا أن نقرأ لغايات أخرى عديدة، كزيادة المعارف والتعلم.. الخ ولكن في الأحوال كلها، عندما نقرأ نقوم بتمرين وإنعاش قوانا الخلاقة ذاتها.

يمكن اعتبار القراءة وسيلة اتصال ثلاثية الأبعاد. في العمق، ومنذ أقدم الأزمان جرى نقل التراث الإنساني ومفرداته إلى الحاضر، عبر وسائل عديدة أهمها الكلمة المكتوبة. ويجري في كل يوم وربما في كل لحظة، نقل المعارف والأخبار والمشاعر، والخ.. بين الناس، فضلاً عن التواصل بينهم وتكوين اتجاهات في المجتمع، أما على الصعيد الشخصي فالقراءة حالة فردية، تنمي وتطور الإنسان.

متعة القراءة تتجاوز «الإمساك بكتاب ملء اليدين والإحساس بالانبهار أو الدهشة أو الاقتناع أو الدفء والبرد..» كما يتصور كثيرون. القراءة تستولد من الكلمة عوالم، هذه العوالم تبدو متخيلة ولكنها قادرة على اختراق الواقع وتوحيد أزمنة مختلفة.

«من يكتب يقرأ مرتين».. مثل إيطالي

الكتاب، أو الأدق، المكتوب، هو عالم آخر، هو نموذج حياة، عالم مصنوع من الكلمة، والكلمة مخلوق بسيط محدد الحروف، يبدو ضعيفاً، يستمد القوة من الدلالة التي يحملها. الكلمات في النهاية أفكار، والفكرة تصبح قوة مادية عندما يتبناها العديد من الناس، عندما يتشاركونها، والمشاركة لها وسائل عديدة، ولكنها هنا تختزل بفعل القراءة، يتحول هذا الفعل إلى حوار، بين عقل المتلقي «القارئ» وعقل منتج الفكرة «الكاتب».. حوار مع أفكار إبداعية سبقت القارئ، لأن فعل الكتابة سابق على القراءة. يتحول الحوار هنا، إلى علاقة ثلاثية الأبعاد. فمثلاً قام ماركس باكتشاف

من هو القارئ؟

القارئ النموذجي، هو قارئ متعدد الاحتمالات حسب ما يرى د. فيصل الدراج. قارئ محتمل: قد يكون مضمرأ، أو متلقياً، سلبياً أو فاعلاً. عندما لا تثير الكتب الأسئلة، بل تعتمد إلى إرضاء الغريزة، فإنها غالباً ما تلقى قارئاً متلقياً سلبياً، تصبح القراءة وهمية بين طرفين وهميين. أما عندما يتحرر القارئ من الاستظهار والتلقين ويعتبر القراءة حواراً وهو طرف في هذا الحوار، تكون القراءة فاعلة. تحول القراءة الفاعلة الكتاب إلى نص، ولا يرحل القارئ إلى الماضي دون أن يصطحب معه الحاضر، ومعابير الحاضر هنا تمد العمل بتاريخيته، أي نصل إلى قراءة النص في سياقه التاريخي.

عزوف الناس عن القراءة ظاهرة تؤرق من يهتمون لأمر الثقافة والفكر والمعرفة كلهم، وقد أصبحت هذه الظاهرة، حسب شواهد كثيرة، عالمية، ومتعددة الأسباب، انشغال الناس بتدبير أمورهم المعيشية، طغيان وسائل الإعلام الحديثة من إذاعة وتلفزيون وفيديو وإنترنت.. بحيث تقدم المعلومات «جاهزة» دون أدنى مجهود يبذله المستمع أو المشاهد، والاستغاضة عنها بالمشاهدة الحسية والبصرية والصوتية أو ما يسمى «الكسل الذهني»، غلاء أسعار الكتب، وتقصير البيت والمدرسة، الخ.. كما أن أغلب المتعلمين غالباً ما ينسون ما تعلموه بعد تخرجهم، وقد أشار الدكتور طه حسين مراراً إلى هبوط مستوى الجامعيين، وارتدادهم إلى التخلف الثقافي بعد تخرجهم. بالإضافة إلى الإحباطات السياسية، والمصاعب الاقتصادية التي يعاني منها الإنسان.

موسيقا.. وإشارات عنف.. ورموز ميتة!



ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المقطوعات الموسيقية والأغاني التي تتميز بطابعها الملحمي (epic)، ومن سماتها أنها منتشرة بشكل واسع على المستوى العالمي، ولا تنتمي إلى الثقافات المحلية للشعوب، ويسمى جمهور واسع من مختلف الفئات والشرائح المختلفة وخصوصاً الشابة منها، تحمل المقطوعات الموسيقية التي نركز عليها هنا، عناوين وأسماء تختلف في الشكل ولكنها تنفق في المضمون..

■ آتال داود

يغلب على العناوين المختلفة التي تندرج تحتها هذه الأغاني، التحريض على العنف وتستخدم لذلك مفردات تستقيها من اللغة الملحمية الأدبية للشعوب القديمة نفسها، كالمقطوعات المعنونة بـ: «المعركة العظمى، ابنة النار، حماة الحقيقة، خطوتان من الجحيم، الشمس والفولاد، ملحمة الخالدين، سقوط الظلام، نهوض التين.. الخ». أو تلجأ إلى استخدام مقولات من الأدب القديم خاصة «الأدب المرتبط بمرحلة الإقطاع في أوروبا» والأمثلة عليها من مفردات الأغاني كثيرة منها «السقوط، الاستعداد للمعركة، المعركة العظمى، المجد، الشرف النبيل.. الخ».

أما السمة العامة لهذا النوع من المقطوعات فهي الموسيقى الصاخبة المتصاعدة تدريجياً، والتي تسبب في كثير من الأحيان، نوعاً من التعود يصل أحياناً إلى الإدمان على سماعها بشكل دائم، رغم ما تسبب من أضرار جدية للدماغ وحاسة السمع، كما يؤكد الأطباء والمختصون في علم النفس، ويطلق على هذه الحالة اصطلاحاً اسم «الإدمان على المنتجات الرقمية أو الإلكترونية»، وتحمل أسماء شائعة أخرى مثل: «عيش الجو - حق في السماء - المتعة في الموسيقى - الطيور المهاجرة.. الخ»، وقد دمجت في هذه

يمكن أن يؤثر عدم الاتزان النفسي والعاطفي، والكابة، والميل إلى رفض كل شيء، حسب ما يذكره المختصون في تحليل الألوان. وأخيراً، تتقاطع هذه المقطوعات الموسيقية أيضاً مع قصص وصور بعض أفلام الكرتون المتحركة التي تهيم على صناعاتها شركات عالمية، وتتشارك معها ليس فقط في بعض الصور الرمزية فحسب بل تتعدى ذلك إلى ما تحمله في طياتها من وظائف يأتي على رأسها مهمة ترسيخ رموز غريبة في أذهان الأطفال، أبطالها محرضون على العنف، وهذا ما جعل الأطفال يكبرون وهم محرومون من خياراتهم ورموزهم الحقيقية.

هنا! يؤكد المختصون في دراسة الألوان ودلالاتها وتأثيرها على الإنسان أن اللون البرتقالي مضافاً إليه الأسود يدل على القهر، ويثير الشعور بالخوف والقهر عند الإنسان. والمثير هنا أن «داعش» كانت قد استخدمت هذين اللونين في مقاطع الفيديو التي بثتها لإثارة الرعب في نفوس الناس!

صور أخرى يتكرر فيها اللون الأحمر مضافاً إليه الأسود، وهذا المزيج يثير الاستقلالية عن الآخرين، والفردانية وصعوبة التأقلم الاجتماعي. كذلك يجري استخدام اللون الكحلي أو الأزرق المسود في الفيديو المصاحب لهذا النوع من الأغاني، وهو ما

«أنا رجل بلا اسم ولا شهادة ميلاد»

■ قاسيون

رجل يوم الثلاثاء 26/7/2016 الكاتب والصحافي والسيناريست السوري وديع اسمندر الذي عاش بعيداً عن الأضواء والضجيج الإعلامي، عن عمر ناهز 74 عاماً.

«كان لدى أهلي طفل اسمه وديع توفي قبل ولادتي. لكن أهلي لم يشطبوا اسمه لدى دائرة النفوس. وبعده بثلاث سنوات ولدت أنا، فأعطوني اسمه وتاريخ ميلاده. أنا في الواقع لا اسم لي، ولا تاريخ ميلاد». هكذا قام وديع اسمندر بتعريف نفسه في القصة القصيرة التي كتبها تحت عنوان «رجل بلا اسم»، في مجموعته القصصية «الراس»، مؤكداً أنها «مهدة إلى أخي الذي مات وحملني أهلي اسمه فيما بعد». وهذا ما دفعه للقول: «أنا رجل بلا اسم ولا شهادة ميلاد».

كتب اسمندر -الذي ولد في قرية الزبادية في محافظة اللاذقية- القصة القصيرة إلى

جانب الرواية والشعر والدراما التلفزيونية والإذاعية، وقد رصد في روايته الأولى التي حملت عنوان «اللبش» (1979)، حياة الصيادين وما يعانونه جراء عملهم وصور علاقاتهم مع البحر. لاحقاً، قام بإنجاز ثلاث روايات هي «دموع السقف الحجري»، و«سيرة رجل ما»، و«الخميس الحزين»، بالإضافة إلى مجموعة قصصية بعنوان «الراس» (2010). كما قام بكتابة عدة أعمال درامية أثناء عمله في إذاعة دمشق، منها: «عطر البحر»، «رجل بلا حدود»، «القاضي والجلاد»، و«الشمعة والدبوس». وحاز فيلمه الموجه للأطفال «النجمة وأحلام أسامة» عدداً من الجوائز الدولية.



للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 29/07/2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«الأمل» يخرج من سوق البضائع!



تتحارب إلى أبد الأبدية.. وهناك الإرهاب والقتل والوحشية، وأفضل ما يمكن أن تعد الناس به هو أن تنجي رقابهم من الذبح، لم يعد لدى الرأسمالية أحلام وأمال تبعتها للناس.. النجاة الفردية باتت آخر صنف من أصناف بضاعة الأمل، وهذه نفسها ما عادت تقنع أحداً، فلا «خطوات النجاح العشرة» تحزن نجاحاً، ولا البذلات الرسمية، بربطات العنق المشدودة، تبدو جميلة أو محبة لعمال يلبسونها مكرهين كي تناسب أماكن العمل الجديد، والأهم أنها لا تنسبهم أن ارتداء رؤسائهم لبذلات شبيهة ليس إلا خديعة مساواة مقرزة إلى أبعد الحدود..

العلم ذاته، لم يعد باباً للأمل! فالعلم ريب ولا ريب! العلم الذي تقدمه وتدعمه الرأسمالية بات أكوأناً متكافئة وعدم تعيين مطلق وغياباً لأي ثابت، عوم شفيف على حدود مهزلة.. لا شيء مضموناً ولا شيء يستند إليه، هناك الشك فقط، وليس للإنسان أن يفسر شيئاً ولا أن يتنبأ بشيء، وليس قادراً على تغيير شيء أو التحكم بشيء.. باتت الرأسمالية مكافئاً للقبح، ومكافئاً لغياب الأمل، وهذا يعكس حقيقة الأقدار التي تقود البشرية نحوها.. إن عجز الرأسمالية عن بيع الأمل، يعني بالضبط أنها لم تعد قادرة على الحياة، هي تعدنا بالموت فقط، وبات الأمل الإنساني محصوراً بطريق واحد.. هو موت قتلة الأمل البشري، موت الرأسمالية بات السبيل الوحيد لحياة الإنسان!!

في تلك المرحلة، ونتيجة لتعمق تناقضات الرأسمالية نفسها، بدأت تظهر إلى السطح طروحات جديدة في مختلف المجالات: في الثقافة والأدب بدأت قيم الحداثة التي حملت بشكل أو بآخر شعارات الرأسمالية الأولى نفسها بانسانويتها العامة، بدأت بالانحسار لمصلحة قيم ما بعد الحداثة التي تمثلها البنيوية خير تمثيل، فالمؤلف قد مات، والنص ليس إلا «تناصاً» يكرر ويعيد توليف ما كتب سابقاً، والقراءة متعددة إلى ما لانهاية، ولا مركز أو مستقر لها، وتالياً لا وجود للوظيفة الفنية والأدبية، هو عالم اللاشيء! هو عالم مظلّم عديم وعديم الجدوى، قبيح لا فرح فيه إلا ما يمكن للنخب أن تسترقه من نشوات عابرة وصوفية باتحادها الفردي بروح الكون العنصرية على العوام..

في الاقتصاد، سادت الليبرالية الجديدة، وانتهى الحديث عن مجتمع «تحكمه القيم» و«تنظمه اليد الخفية للسوق»، لم يعد هناك مجتمع من أساسه، «لا يوجد شيء اسمه مجتمع هناك أفراد من الشباب والشابات والعائلات» حسب مارغريت ثاتشر..

في الفكر السياسي، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لم يعد هناك «نموذجان حضاريان» يتصارعان ويحاول كل منهما إثبات جدارته وأفضليته في تقديم الخير للناس، بل بات العالم بأسره غابة لمجموعة من الحضارات المتنازعة المتصارعة المتناقضة «بطبيعتها»، والتي ستبقى

**عالم مظلّم
عديم وعديم
الجدوى، قبيح
لا فرح فيه إلا
ما يمكن للنخب
أن تسترقه من
نشوات عابرة
وصوفية
باتحادها الفردي
بروح الكون
العنصرية على
العوام..**

المفتوحة التي تعادي «حقوق الملكية الفكرية» بشكلها الرأسمالي الربحي.. لكن «بضاعة» أخرى، ربما لا يجري الانتباه إليها كثيراً، خرجت هي الأخرى من «السوق»، وخروج هذه البضاعة بالذات ربما سيكون المسألة الأكثر حسماً في تاريخ الرأسمالية ككل.. إنها الأمل!

الرأسمالية، ومع تشكل علاقاتها ومن ثم وصولها إلى سدة الحكم السياسي في أوروبا ومن ثم في العالم أجمع، وعدت البشرية بالتطور الهائل، وبالتقدم التكنولوجي، وصدقت وعدها، ووعدت بالحرية والإخاء والمساواة وحققت شيئاً منها في مراحلها الأولى، وفي سياق محاربتها لسلطات العالم القديم، ولكنها وبمجرد وصولها إلى السلطة، بدأت تمارس في الواقع عكس تلك الشعارات تماماً، مع ذلك فهي أبقتها مرفوعة وطورتها وعزّزت حضورها.. في مرحلة لاحقة، وتحديداً مع انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية، كانت الرأسمالية مضطرة إلى إعادة شيء من الألق إلى شعاراتها القديمة في إطار التنافس والصراع مع النموذج الجديد، فخرجت على الناس بـ«دولة الرفاه» وبـ«الحلم الأمريكي».. واستمر هذا النهج رديحاً من الزمن، محققاً بعض المكاسب لشعوب الدول المركزية في العالم الرأسمالي استناداً إلى نهج بقية الشعوب بأدوات الاستعمار الاقتصادي.. لكن تحولاً كبيراً بدأ يتأسس منذ أواسط ستينات القرن الماضي..

مضى حتى الآن 168 عاماً على كلمات ماركس وإنجلز التالية: «نزعنا البرجوازية الهائلة عن كل مهنة كان ينظر إليها بهيبة واحترام. فحوّلت الطبيب ورجل القانون والكاهن والشاعر ورجل العلم إلى أجراء في خدمتها»..

■ مهند دليقان

البرجوازية إنما فعلت ذلك، بتحويلها منتجات هؤلاء، من «منتجات طبيعية» غرضها تلبية حاجة الناس، إلى بضائع غرضها تلبية الربح وزيادته ومراكمته. تشمل هذه العملية موجودات الحياة كلها، وبلا استثناء تقريباً، وهو ما يعبر عنه بالقول أن كل شيء بات مسلعاً، أو أنه أصبح بضاعة تباع وتشترى، بما في ذلك مشاعر الناس حزناً وفرحاً، حباً وكرهاً.. أملاً وياساً، وهو كلام بات مكرراً وواضحاً بقسوته وجبروته، ليس لمن قرأ في أدبيات الماركسية فحسب، بل ولكل إنسان على وجه البسيطة الذي جعلته الرأسمالية ومآلاته قبحاً.. فما الجديد؟ برز خلال العقود القليلة الماضية هروب بعض المنتجات البشرية من «سوق البضائع»، وذلك لأن طبيعتها الخاصة لا تسمح لها بأن تكون سلعة، ووضعها «الطاري» كسلعة إنما فرض عليها قسراً.. العلم هو أحد أهم تلك المنتجات، والذي استند في خروجه «الذي لم يكتمل حتى اللحظة» إلى التطور الهائل في تقنيات الاتصال، وبتنا نتابع تعاضم ظواهر المصادر